لـــيبيـــا

جامعة طرابلس / كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الدراسات العليا (شعبة اللغويات)

آراء الكوفيين في تفسير الطبري من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الأنعام

بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الإجازة العالية

" الماجستير " في الدراسات اللغوية

إعدادالباحثة: سناء عبد الهادي طالب

إشراف الدكتور: ميلود ميلادالصغير

تاريخ المناقشة / يوم الثلاثاء / 18 / 9 / 2012 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات

آية (13)

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكروالتقدير لأستاذي الدكتور / ميلود الصغير الذي علمني كيف تكون الأستاذية عطاء لا يعرف الحدود، وكيف تكون الأبوة حنانا منطلقا من كل القيود، لقاء ما بذل من نصح، وما منح من عطف، وما أسدى إلي من أياد فجزاه الله عني خير الجزاء بقدر تواضعه وعلمه .

كما أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني إلى الأستاذين الفاضلين عضوي المناقشة الأستاذ الدكتور / فرج ونيس الساعدي، والأستاذ الدكتور / البشتي الطيب بشنه لتفضلهما مناقشة هذا البحث على الرغم من مشاغلهما الجمة، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص شكري إلى كل من قدم لي يد المساعدة .

الإهداء

أهدي صالح هذا العمل إلى والدي ففضلهما علي يخطئه الحصر وإلى إخوتي الأعزاء .

المقدمة

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا، يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على فيض خيره وجزيل نعمائه، وأصلي وأسلم على صفوة خلقه وخاتم أنبيائه **محمد** بن عبد الله، وعلى آله وصحبه وأتباعه، اللهم آمين .

قد أكثرت من التجوال بين عديد الكتب؛ لاختيار موضوع أقوم بدراسته، فطال الترحال إلى أن توصلت إلى موضوع طالما شغلني وأردت البحث فيه،ألا وهو الكوفيون وآراؤهم اللغوية والنحوية؛ لما لهم من دور كبير في إرساء قواعد العربية، فوسمته بـ (آراء الكوفيين في تفسير الطبري) .

وأبو جعفر الطبري أحد العلماء الذين أثروا المكتبة الإسلامية بألوان من النتاج العلمي الرصين، شمل التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ .

وقد تميز إنتاجه باستيعاب جهود السابقين من رواة العلم وحملة الآثار، وكان أحد المؤسسين لعلمي التاريخ والتفسير، ولهذا فإنهما لا يذكران في تراثنا الإسلامي إلا مقرونين باسمه .

وقد حظي تفسير ابن جرير الطبري جامع البيان بإجلال العلماء، لجمعه بين الدراية والرواية،أي أنه حوى من علوم القرآن والحديث وعلوم اللغة ما جعله ذا قيمة علمية ضخمة، ومرجعا لمن أتى بعده، ولقد أشار القدماء إلى تنوع مادته، فقال

فيه الفرغاني: " لو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد عجيب مستقصى لفعل "[1].

فكان من دواعي اختياري للبحث في هذا الموضوع:

- لفت الانتباه إلى الرصيد اللغوي الكبير الذي تحويه كتب التفسير .

- رغبتي في تتبع علماء الكوفة، ومعرفة آثارهم، التي كان لها أثر كبير في إرساء النحو العربي، والتي لم ينالوا حقهم في التعريف بها .

- رغبتي في بيان آراء الطبري النحوية، واتجاهه النحوي، وذلك من خلال الوقوف على الآيات التي يعرج فيها إلى الجانب النحوي لها عند تفسيره .

- التأكيد على أن النحو نشأ وترعرع في رحاب القرآن الكريم .

- ميلي إلى الاعتداد بالهوية الثقافية الإسلامية .

نعم هناك دراسات سابقة في هذا الموضوع؛ ولكنها كانت في جوانب أخر كـ: الطبري نحويا ولغويا، ودراسة أخرى بعنوان أثر الفراء في تفسير الطبري (دراسة صرفية)، أما آراء الكوفيين خاصة في كتاب(جامع البيان) فلم تدرس بعد فيما أعلم .

ولا أنسى أن أذكر أنه من أكبر الصعوبات التي واجهتني قلة المصادر التي تتحدث عن هذا الجانب من جوانب النحو العربي، وهذا من أصعب ما يواجه الباحث ويجعله يستغرق وقتا كبيرا في التنقل داخل المكتبات لجمع المادة العلمية وإلمام جوانب بحثه بالصورة التي يرتضيها .

[1] - طبقات المفسرين للداوودي: 2 / 111 .

ويحوي هذا البحث المقدمة التي نحن بصدد الحديث عنها، والتمهيد وتحدثت فيه عن الطبري، حفظه وقوة ذاكرته،مؤلفاته، ما الف عن الطبري، كذلك الطبري وقرض الشعر الطبري والنحو، ثم تحدثت بشكل عام عن كتابه (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) وبعض أقوال العلماء عن كتابه (جامع البيان) والمهتمون بتفسير الطبري، ومذهب الطبري النحوي، وأخيرا المذهب الكوفي وأهم رجاله .

وأما الفصل الأول: فإنه يحوي ما يتعلق بالجملة الاسمية، من مسائل مختلفة وهي:

- رافع المبتدأ و الخبر .
- الإخبار عن المبتدأ الثاني .
- بناء الظرف وإعرابه .
- مجئ اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول .
- حذف الموصول وبقاء صلته .
- حذف العائد في جملة الصلة .
- نصب " خيرا " .
- الفصل بين المضاف والمضاف إليه .
- العطف على الضمير المجرور .
- تقدير المعطوف عليه .
- مجئ التمييز معرفة .

أما الفصل الثاني: الموسوم بالجملة الفعلية فقد حوى كذلك على عدد من المسائل وهي:

ـ وقوع الفعل الماضي المثبت حالا من دون (قد) .

ـ رافع الفعل المضارع .

ـ نصب الفعل المضارع بـ (اللام) .

ـ نصب الفعل المضارع الواقع بعد (الفاء) في جواب الأمر .

ـ نصب الفعل المضارع الواقع بعد (الواو) في جواب ليت .

ـ نصب الفعل المضارع بعد (حتى) .

ـ مجئ (كن) بمعنى (كان) .

والفصل الثالث: باسم الحروف ويتضمن عديدا من المسائل:

ـ القول في الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .

ـ مجئ (أو) للإضراب كـ (بل) .

ـ حذف حرف الجر مع المصدر المنسبك .

ـ هل تكون (إلا) بمعنى (الواو) أم بمعنى (لكن) ؟ .

ـ تناوب حروف الجر .

ـ استعمال (إذ) مكان (إذا) وبالعكس .

ـ معاني الحروف:

ـ زيادة (الواو) .

ـ معنى (الهمزة) .

- معنى (ما) .

- معنى (أن) .

- تركيب (ماذا) .

- تركيب (إنما) .

تعدد الوظائف في الحرف الواحد:

- في (أو) .

- في (لا) .

- في (اللام) .

الفصل الرابع: الأساليب ويحوي هذا الفصل على خمس مسائل وهي:

- نصب جواب الاستفهام .

- حذف حرف النداء مع اسم الإشارة .

- الجمع بين الميم وحرف النداء (يا) .

- القول في لام (لئن) .

- مجئ (ما) للتعجب .

الفصل الخامس: المسائل الصرفية ويحوي هذا الفصل على المسائل الآتية وهي:

- دلالة الفعل المضارع على الماضي .

- التذكير والتأنيث .

- معاني تاء التأنيث .

ـ المؤنث اللفظي الظاهر المتصل بفعله .

ـ ألفاظ مؤنثة جاز فيها التذكير .

ـ تأنيث لفظ " لكبيرة " .

ـ الإعلال:

ـ قلب الواو همزة .

ـ الإبدال:

ـ إبدال الياء من النون .

ـ القلب المكاني .

ـ منع " عرفات " من الصرف .

والخاتمة: وتحتوي على ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات في هذا البحث، وهي مذيلة بفهارس مختلفة، وتشمل:

ـ فهرس الآيات القرآنية مرتبة على وفق ترتيب السور في المصحف .

ـ فهرس الأحاديث الشريفة .

ـ فهرس الأبيات الشعرية التي كانت مرتبة ترتيبا هجائيا لقوافيها .

ـ ومن ثم فهرس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات التي تبين رقم صفحة كل موضوع .

وأخيرا فإن لكل جواد كبوة، ولكل عالم هفوة، والإنسان غير معصوم من الخطأ والنسيان، فإن أصبت فأسأل الله الفضل في ذلك، وإن أخطأت فعذري أني اجتهدت وأسأل الله العفو فيما أخطأت فيه .

وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل طالبيه ويوفقنا وإياهم .

التمهيد

أولا: الطبري وتفسيره.

ثانيا: حفظه وقوة ذاكرته.

ثالثا: مؤلفاته.

رابعا: ما ألف عن الطبري.

خامسا: الطبري وقرض الشعر.

سادسا: الطبري والنحو.

سابعا: طريقته في العرض.

ثامنا: مادته.

تاسعا: أسلوبه.

عاشرا: بعض أقوال العلماء في التفسير.

الحادي عشر: المهتمون بتفسير الطبري.

الثاني عشر: مذهب الطبري النحوي.

الثالث عشر: استخدام الطبري المصطلحات الكوفية.

الرابع عشر: المذهب الكوفي وأهم رجاله.

الخامس عشر:الكوفيون والسماع.

السادس عشر: الكوفيون والقياس.

السابع عشر: الكوفيون والإجماع.

الثامن عشر: موقف مدرسة الكوفة من القراءات القرآنية.

التاسع عشر: العوامل النحوية.

التمهـــيد

أولا- الطبري وتفسيره، وسأذكر لهما ما يأتي:

1 - محمد بن جرير الطبري (224 هـ - 310 هـ)

هو أبو جعفر محمد بن يزيد بن كثير الطبري، ولد في آمل طبرستان أواخر سنة 224 هـ أو أوائل 225 هـ، وحفظ القرآن منذ سن مبكرة واعتنى به والده عناية شديدة فجد في إكمال تعليمه وسمح له في أسفاره وأعانه عليها، فكان طول حياته يمده بالشيء بعد الشيء، فيقتات به .

وطبرستان بلدان واسعة كثيرة يشملهاهذا الاسم، ومعنى طبرستان موضع الأطبار، وفي ذلك قصة طويلة،[1] وفيها بلد اسمه (آمل) بضم الميم، ومنه الطبري،[2] وكثير من العلماء، مثل عبد الله بن حماد الآملي شيخ البخاري[3] .

وقد رحل الطبري إلى بغداد قاصدا أحمد بن حنبل، لكنه لما وصلها كان ابن حنبل قد توفى، فأقام بها وكتب عن شيوخها، مثل، محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وأحمد بن منيع البغوي، ومحمد بن حميد الرازي، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وعمر الفلاس، وسفيان بن وكيع، وغيرهم من علماء الحديث والفقه والتفسير والعربية والنحو .

1- ينظر معجم البلدان: 4 / 13 - 14 .
2- ينظر وفيات الأعيان: 4 / 192 .
3- ينظر معجم ما استعجم: 1 / 93 .

ثم رحل إلى البصرة، وسمع عن شيوخها الحرشي والصنعاني وبشر بن معاذ وغيرهم، ثم رحل إلى الكوفة، فكتب فيها عن أبي كريب محمد بن العلاء الهمداني هناد بن السري، وغيرهما، ثم عاد إلى بغداد، فكتب فيها، ولزم المقام بها[1]وتفقه بها على مذهب الإمام الشافعي، هذا قبل أن يبلغ درجة الاجتهاد، فلما بلغها كان له مذهب مستقل وأقاويل واختيارات وله أتباع ومقلدون، وله في الأصول والفروع كتب كثيرة، ومن يقلدونه وينتحلون مذهبه يقال لهم الجريرية، ولكن هذا المذهب لم يستطع البقاء إلى يومنا هذا[2] . ومكث في بغداد طويلا حتى وفاته فيما عدا مدة رحل منها إلى بعض البلدان، من بينها رحلته إلى مصر والشام[3].

وتحدث أبو جعفر عن أمره في حداثة سنه فقال: " حفظت القرآن ولي سبع سنين وكتبت الحديث وأنا ابن تسع "[4] .

كما عمل في كتاب التفسير، فيكون قد أتى على علم الشريعة: القرآن والسنة . وقد عزم الطبري على أن ينقطع للدرس والتأليف في بغداد، وأن يمتنع عن كل ما يصرفه عنهما[5] . ولذلك فهو لم يحل سراويله لا على حلال ولا حرام قط[6].

فقد نقل بن عساكر أنه: " لما تقلد الخاقاني الوزارة وجه إلى أبي جعفر بمال كثير فامتنع من قبوله، وعرض عليه القضاء فأبى، وعرض عليه المظالم فامتنع فعاتبه أصحابه وقالوا لـه: لك في هذا ثواب، وتحيي سنة قد درست، وطمـــعوا فـــي

1 ـ ينظر سير أعلام النبلاء: 14 / 269 . وكل الأعلام المذكورين وردت أسماؤهم بلا ترجمة في معجم الأدباء: 5 / 242 .
2ـ ينظر التفسير والمفسرون للذهبي: 1 / 206
3ـ ينظر جامع البيان: 1 / 9 - 10 .
4ـ معجم الأدباء: 18 / 48 .
5ـ المصدر نفسه: 18 / 356 .
6ـ المصدر نفسه: 18 / 55 .

قبوله المظالم، وباكروه ليركب معهم لقبول ذلك، فأنتهرهم وقال: قد كنت أظن لو رغبت ذلك لنهيتموني عنه ولامهم فانصرف عنه أصحابه خجلين"[1].

حفظه وقوة ذاكرته:

كان الطبري عالما قوي الذاكرة، سريع الحفظ، قادرا على أن يحفظ المتون العظيمة في ليلة، فقد جاءه رجل يسأله في العروض، قال أبو جعفر: " ولم أكن نشطت له من قبل، فقلت له: على قول ألا أتكلم اليوم في شيء من العروض، فإذا كان في غد فصر إلي، وطلبت من صديق لي كتاب العروض للخليل بن أحمد فنظرت إليه في ليلتي فأمسيت غير عروضي، وأصبحت عروضيا "[2] .

مؤلفاته:

1- آداب المناسك: هو لما يحتاج إليه الحاج من يوم خروجه، وما يحتاج إليه من الإتمام لابتداء سفره، وما يدعو إليه ربه عند ركوبه ونزوله ومعاينته المنازل والمشاهد إلى انقضاء حجه[3] .

2- آداب النفوس: قال ابن عساكر: " عمله على ما ينوب الإنسان من العرائض في جميع أجزاء جسده، فبدأ بما ينوب القلب واللسان والبصر والسمع، على أن يأتي بجميع الأعضاء، وما روي عن رسول الله - ﷺ - في ذلك وعن الصحابة والتابعين، ويذكر كلام المتصوفة وما حكي من أفعالهم، وإيضاح الصواب في ذلك عمل منه أربعة أجزاء ولم يخرجها إلى الناس في الإملاء .

1- تاريخ مدينة دمشق: 52 / 200 .
2- معجم الأدباء: 18 / 56 .
3- ينظر تاريخ الطبري: 1 / 14.

3 ـ اختلاف علماء الأمصار في أحكام شرائع الإسلام: قصد به ذكر أقوال الفقهاء، ولما سئل عن سبب تأليفه قال: ليتذكر به أقوال من يناظره، وطبع بمطبعتي الترقي والموسوعات سنة 1920م .

4 ـ أحاديث غدير خم: سبب تأليفه أنه قد قال بعض الشيوخ ببغداد بتكذيب خبر غدير خم، وقال: إن علي بن أبي طالب كان باليمن في الوقت الذي كان الرسول ـ ﷺ ـ بغدير خم ... وبلغ أبا جعفر ذلك، فابتدأ بالكلام في فضائل علي بن أبي طالب وذكر طرق حديث خم وهو في مجلدين. ولم أستطع التأكد من نسبة هذا الكتاب فيما توافر لي من مصادر ومراجع لهذا العالم الجليل، ولعله لمحمد بن جرير ابن رستم الطبري الرافضي، وقد خلط كثير من الناس بين هذين الرجلين "[1] .

5 ـ بسيط القول في أحكام شرائع الإسلام: قدم له بكتاب سماه مراتب العلماء، ممن تفقه من أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ على مذهب اختاره ثم من أخذ عنهم، من فقهاء الأمصار، بدأ بالمدينة ثم مكة ثم العراقين: الكوفة والبصرة ثم الشام وخراسان، ثم أبواب الفقه، وخرج منه كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة وكتاب الزكاة، وكتاب الشروط وكتاب القضاة والمحاضر والسجلات، وكتاب الوصايا وكتاب أدب القاضي، وكتاب البيان عن أصول الأحكام .

6 ـ البصير في معالم الدين: رسالة كتب بها إلى أهل طبرستان فيما وقع بينهم فيه من الخلاف في الاسم والمسمى، وفي مذاهب أهل البدع، وهو نحو ثلاثين ورقة .

7 ـ تاريخ الرسل والملوك: وهو كتاب التاريخ المعروف، ويعد أوفى عمل تاريخي بين مصنفات العرب، بلغت فيه الرواية مبلغها من الثقة والأمانة والإتقان وأكمل ما قال به المؤرخون قبله . حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم .

1- الذهبي: 4 / 277 .

8 ـ تهذيب الآثار: وتفصيل الثابت من الأخبار، ابتدأه بما رواه أبو بكر الصديق مما صح عنده بسنده، وتكلم عن علة كل حديث منه وطرقه وما فيه من الفقه والمعنى والغريب .

9 ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، وسيأتي الكلام عليه .

10 ـ الجامع في القراءات: ذكر فيه جميع القراءات، من المشهور والشواذ وعلل ذلك وشرحه، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور، وهو في ثمانية عشر مجلدا بخطوط كبار، ومنه نسخة خطية بالمكتبة الأزهرية .

11 ـ حديث الطير: كل ما ذكر عنه أنه كتاب جمع فيه حديث الطير .

12 ـ الخفيف في الفقه: وهو المعروف بكتاب الخفيف في أحكام شرائع الإسلام وهو مختصر من " اللطيف " وهو نحو من أربعمائة ورقة، وهو كتاب قريب على الناظر، فيه كثير من المسائل، يصلح لتذكرة العالم والمبتدئ والمتعلم .

13 ـ ذيل المذيل: ويشمل تاريخ من قتل أو مات من أصحاب رسول ﷺ

ﷺ في حياته أو بعده، على ترتيب الأقرب فالأقرب منه، أو من قريش من

القبائل ثم ذكر من مات من التابعين والسلف بعدهم، ثم الخالفين، إلى أن بلغ شيوخه الذين سمع منهم، وجملا من أخبارهم ومذاهبهم، وتكلم في الذب عن ذوي الفضل منهم ممن رمي بمذهب وهو برئ منه، وذكر صنف من نسب إلى ضعف الناقلين، وفي آخره أبواب حسان من باب من حدث عنه من الإخوة أو الرجل وولده، ومن شهر بكنيته دون اسمه، أو باسمه دون كنيته، وهو من محاسن الكتب وأفضلها، يرغب فيه طلاب الحديث وأهل التواريخ، وكان خرج إملاءه بعد سنة ثلاثمائة، وهو في نحو من ألف ورقة وعشرين جزءا، وهو الذي طبع مع التاريخ.

14 ـ الرد على الحرقوصية: وهم جماعة من الخوارج، سموا بالحرقوصية نسبة إلى حرقوص بن زهير السعدي الذي خرج على علي ـ كرم الله وجهه ـ في صفين حتى قتل .

15 ـ الرد على ذي الأسفار: يرد فيه على داود بن علي الأصبهاني .

16 ـ الرد على ابن عبد الحكم على مالك: ولم يخرج هذا الكتاب إلى أصحابه .

17 ـ صريح السنة: وهو رسالة ذكر فيها مذهبه وما يدين به وما يعتقده والجزء الأخير منه في الاعتقاد ويسمى (شرح السنة) بين فيه مذهبه وما يدين الله عليه على ما مضى عليه الصحابة والتابعون ومتفقهة الأمصار وقد طبع هذا الكتاب في (بومباي) سنة (1311م، 1321م)، ومنه نسخة خطية في استانبول بمكتبة أحمد الثالث، ثم طبع أخيرا بمصر .

18 ـ طرق الحديث: كتب فيه عن طريق الحديث في مجلد واحد .

19 ـ عبارة الرؤيا: جمع فيه أحاديث، ومات ولم يتمه .

20 ـ كتاب العدد والتنزيل: ولم يذكر عنه الشيء الكثير .

21 ـ كتاب الفضائل: لما تكلم في حديث غدير خم، عمل كتاب الفضائل، فبدأ بفضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، واحتج لتصحيحه وأتى من فضائل أمير المؤمنين بما انتهى إليه، ثم سأله العباسيون في فضائل العباس، فابتدأ بخطبة حسنة وأملى بعضه وقطع جميع الإملاء قبل موته ونقل أن سبب تأليفه أيضا أن الرفض قد ظهر وسب أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ قد انتشر، فأملى فضائل أبي بكر وعمر، حتى خاف أن يجري عليه ما يكرهه، فخرج منها من أجل ذلك .

22 ـ لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام: مجموع مذهبه الذي يعول عليه جميع أصحابه، وهو من أنفس كتبه وكتب الفقهاء، وأفضل أمهات المذاهب وأسدها

تصنيفا. وكتبه تزيد على كتاب الاختلاف ثلاثة كتب: كتاب اللباس، كتاب أمهات الأولاد كتاب الشرب. وأراد بتسمية اللطيف؛ دقة معانيه وكثرة ما فيه من النظر والتعديلات لصغره وخفة محمل وزنه .

23 ـ مختصر الفرائض .

24 ـ كتاب المسترشد .

52 ـ السند المجرد: وقد كتب أصحاب الحديث الأكثر منه، وذكر فيه من حديثه عن الشيوخ ما قرأه على الناس .

26 ـ كتاب الوقف: ألفه للخليفة المكتفي، ذكر فيه ما اجتمعت عليه أقوال العلماء وسلم من الخلاف في هذا الموضوع[1].

وذكر بعض العلماء أن للطبري كتبا أخرى مثل (تاريخ صنعاء) و(بشارة المصطفى)،[2] غير أن ذلك غير ثابت، فالأول من تأليف أبي العباس بن عبد الله الرازي الصنعاني المتوفي سنة 460 هـ،[3] والثاني لأبي جعفر محمد بن علي بن مسلم الطبري الآملي (كان موجودا سنة 553 هـ)، وهو كتاب في منزلة التشيع ودرجات الشيعة وكرامات الأولياء، ويقع في سبعة عشر جزءا[4] .

1 ـ كل ما سبق من كتب الطبري مأخوذة ترجمتها من تاريخ الطبري: 1 / 15 ، 20 . ومن أراد التفصيل ومعرفة المخطوط منها والمطبوع فليرجع إلى تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان . أشرف على ترجمته الدكتور محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القسم الثاني (3 ـ 4) ص 41 وما بعدها .
2 ـ المصدرنفسه: 1 / 20 .
3 ـ المصدر نفسه .
4 ـ المصدر نفسه .

ما ألف عن الطبري:

رثي الطبري وأرخ له بعض العلماء القدامى في مصنفات مستقلة، ومن هؤلاء الذين عنوا به:

ـ أبو بكر أحمد بن كامل (260 - 350 هـ) وهو أحد تلاميذ الطبري " أفرد له كتابا في أخباره "[1] .

ـ أبو محمد عبد العزيز بن محمد الطبري " أفرد له كتابا في سيرته "[2] .

ـ أبو إسحاق إبراهيم بن حبيب الطبري (ت 260 هـ)، وهو أحد تلاميذه أيضا[3] .

ـ أبو الحسن أحمد بن يحيى بن علم الدين[4] .

ـ القفطي جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (568 - 646 هـ) . ذكره في كتابه (إنباه الرواة على إنباء النحاة)، وذكر كتبه وبعض أخباره،[5] وقد ألف كتابا أسماه (التحرير في أخبار محمد بن جرير)، ووصفه بأنه كتاب ممتع [6].

1ـ إنباه الرواة على إنباء النحاة: 3 / 90 .
2 ـ المصدر نفسه .
3ـ ينظر التاريخ العربي والمؤرخون: 2 / 90 .
4ـ ينظر إنباه الرواة: 3 / 89 .
5ـ المصدر نفسه .
6ـ ينظر الطبري السيرة والتاريخ، ص 45 .

الطبري وقرض الشعر:

كان الطبري ـ رحمه الله ـ يقرض الشعر في بعض الأحيان، وقد روي عنه بعض الأبيات، منها ما أخبر أبو القاسم علي بن إبراهيم، وأبو الحسن بن قبيس ...

أنشدنا ابن جرير الطبري:

إذا أعسرت لـم يعـلم رفيقي وأستغنـي فيستغنـي صديقـي

حيـائي حافظ لي ماء وجهـي ورفقـي في مطالبتـي رفيقـي

ولو أني سمحت ببذل وجهي لكنت إلى الغنى سهل الطريق[1]

وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: كتب إلي أحمد بن عيسى العلوي من البلد:

ألا إن إخـوان الثقـات قـليـل وهل لي إلى ذاك القليل سبيـل

سل الناس تعرف غثهم من سمينهم فـكـل عليه شاهـد ودلـيـل

قال أبو جعفر فأجبته:

يسئ أميري الظن في جهد جاهد فهل لي بحسن الظن منه سبيـل

تـأمـل مـا ظـننـت وقلتـه فـإن جـميل الظـن منك جميل[2]

وقال الطبري أيضا:

خـلـقـان لا أرضـى طـريقهما بـطر الغنـى ومذلـة الفقـر

فإذا غنيـت فلا تكـن بطـرا وإذا افتقـرت فته على الدهـر[3]

1- تاريخ مدينة دمشق: 52 / 201 - 202 . وينظر وفيات الأعيان: 4 / 192 .
2- المصدر نفسه .
3- تاريخ بغداد: 2 / 155، االطبري السيرة والتاريخ، ص 71 .

الطبري والنحو:

كان الطبري من " حذاق النحو ... وبالخصوص نحو المدرسة الكوفية "[1] . يتضح ذلك مما نقل ابن مجاهدعن ثعلب قال: أبو بكر بن مجاهد: قال أبو العباس يوما: " من بقي عندكم ؟ يعني في الجانب الشرقي ببغداد من النحويين ؟

فقلت: ما بقي أحد، مات الشيوخ .

فقال: حتى خلا جانبكم ؟

قلت: نعم، إلا أن يكون الطبري الفقيه .

فقال لي: أابن جرير ؟

قلت: نعم .

قال: ذاك من حذاق الكوفيين "[2] .

وقال أبو بكر: وهذا من أبي العباس كثير؛ لأنه كان شديد النفس، شرس الأخلاق وكان قليل الشهادة لأحد بالحذق في علمه[3] .

وقال أبو محمد عبد العزيز الطبري عنه أنه كان " كالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو"،[4] وقد بان فضل الطبري في النحو على ما ذكره في تفسيره، وكتابه التهذيب[5] .

1- ينظر سير أعلام النبلاء: 14 / 276، الطبري السيرة والتاريخ، ص 71 .
2- معجم الأدباء: 18 / 60 .
3- ينظر المصدر نفسه .
4- ينظر المصدر نفسه .
5- الطبري السيرة والتاريخ، ص 71 .

2- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن):

قال الطبري: " حدثتني به نفسي وأنا صبي . وقال استخرت الله في عمل كتاب التفسير وسألته العون على ما نويته ثلاث سنين قبل أن أعمله فأعانني "[1] .

ومن أقواله:" إني أعجب ممن قرأ القرآن ولم يعلم تأويله كيف يلتذ بقراءته "[2].

وكتابه هذا من أجل التفاسير وأعظمها، يتعرض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض والإعراب والاستنباط منها يفوق بذلك تفاسير الأقدمين؛ لأنه " لم ير أكبر منه ولا أكثر فوائد "[3] .

وقد استوعب الطبري في كتابه معظم التفاسير المعروفة إلى عصره مما يرتضيه، مثل: كتب التفاسير المصنفة عن ابن العباس، وسعيد بن جبير، ومجاهد بن جبر، وقتادة بن دعامة السدوسي، والحسن البصري، وأمثالهم من أهل الحديث . وأفاد من تفاسير عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وابن جريج،ومقاتل بن حيان النبطي .

واستوعب الطبري في تفسيره (جامع البيان) معظم الأحاديث المعروفة في التفسير، وأتى بالصحيح منها والضعيف، وأتى بالآثار المروية عن الصحابة والتابعين الذين عرف عنهم العناية بالتفسير .

والملاحظ أن الطبري لم يدخل في (جامع البيان) التفاسير غير الموثوقة مثل تفاسير ابن الكلبي، ومقاتل بن سليمان، ومحمد بن عمر الواقدي، لكنه أخذ عنهم الأخبار والتاريخ كعادة الكثير من المحدثين .

1- تاريخ مدينة دمشق: 52 / 198 .
2 - معجم الأدباء: 18 / 63 .
3- إنباه الرواة: 3 / 89 .

وقد استقصى الطبري كتب معاني القرآن، مثل كتب الكسائي، ويحيى بن زياد الفراء، وأبي الحسن الأخفش، وأبي علي قطرب، وغيرهم مما يقتضيه الكلام عند حاجته إليه، والطبري لا يذكر في كثير من المواضع اسم المنقول عنه من هؤلاء بالأخص عندما يخطئه، أو يذكر رأيا شاذا من آرائه .

ومن أهم الملاحظات التي لاحظتها عند الطبري أنه شحن كتابه باختلاف القراء واختلاف النحويين البصريين والكوفيين، وهذا الأمر جعل المادة العلمية التي أبحث فيها من آراء الكوفيين متوفرة في (جامع البيان) .

وقد ساق الطبري كثيرا من الشعر الجاهلي والإسلامي للاستدلال به على مدلولات الألفاظ تعضيدا لرأيه أو آراء من ينقل عنهم . وقد جاء باستدلالات لإثبات قراءة عاصم، لكنه رجح بعض القراءات عليها، وجاء بالاستدلالات العلمية النفسية في إثبات رجحانها لينتفع بها أهل العلم وأهل القراءات على حد سواء .

وقد ورد عن الطبري رفض كثير من القراءات المتواترة عن الرسول - ﷺ - وردها، لكن ذلك لا ينقص من علم الطبري بالقراءات القرآنية[1] .

وكذلك فقد استدل الطبري بآثار لا ترتقي إلى مراتب الصحة القاطعة، لكن لاستدلال بالآثار الواهية التي يرويها الطبري بأسانيدها " لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ أو بيان سياق عبارة، كاستدلال المستدل بالشعر على معنى لفظ في كتاب اللـــه

1- جمع الدكتور لبيب السعيد هذه القراءات المتواترة التي ردها الطبري في كتاب، وأثبت صحتها رادا بذلك عليه ولم ينقص من قدر علمه بها، واسم كتابه: دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر .

وأنه من أجل هذا الاستدلال لم يبال بما في الإسناد من وهن ولا يرتضيه فهو لم يسقها لتكون مهيمنة على تفسير آي التنزيل الكريم "[1] .

ومما يلاحظ في تفسير الطبري أيضا الآراء السديدة في مسائل الناسخ والمنسوخ إذ هو من الذين لا يرتضون القول بالنسخ إلا بدليل واضح . أما في التوجيه النحوي فإن الطبري ينص في غير موضوع على أهمية التوجيه الإعرابي في توجيه معنى النص القرآني، وتأويله، وأهمية الدقة الكاملة في اختيار المعنى الإعرابي الأشبه لمراد الله عز وجل؛ لأنه جاء على المجمع عليه الموافق لفصيح كلام من نزل بكلامهم؛ ولذلك فقد أصبح التوجيه النحوي عند الطبري من أهم الأدوات التي استخدمها في تفسيره .

طريقته في العرض:

يذكر الطبري الآية إما كاملة، أو مجزأة، بقوله: " القول في تأويل قوله تعالى ... " مبينا القراءات المختلفة، والنواحي اللغوية، سواء أكانت بيانا لمعنى مفردة، أم إيضاحا لقواعد نحوية، كذلك النظر إلى ما في الآية من مواضع فقهية وعقائدية وتاريخية، كما يبين ما ورد فيها من أخبار في مواطن أخر من القرآن وما ورد عن السلف الصالح، غير مكترث بالكم الهائل الذي يذكره من هذه الأخبار وأسانيدها المختلفة، سواء أكانت عن الرسول - ﷺ - أم أثرا عن الصحابة والتابعين .

1- جامع البيان: 1 / 7، من مقدمة الأستاذ: محمود شاكر .

مادته:

أما مادته فيتضح للناظر أن المؤلف ابتدأه بخطبة ذكر فيها بلاغة القرآن، وما يعلم تأويله، والكلام في قول الرسول: " أنزل القرآن على سبعة أحرف، وتفسير أسماء القرآن والسور والمأثور من الأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة والتابعين بأسانيدها المتنوعة، وكذلك تفسير من سبقه من علماء المعاني، من أمثال أبي عبيدة، وابن قتيبة، والكسائي، والفراء . كما اشتمل على مادة ضخمة في القراءات القرآنية، وما يترتب على اختلافها من اختلاف في المعنى والإعراب كما تحدث عن ناسخ القرآن ومنسوخه، وأحكامه، وأسباب نزوله، واشتمل على قدر عظيم من القواعد النحوية والصرفية، وبيان معاني المفردات، مع كم هائل من الشواهد الشعرية لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين، وشيء من الأحداث التاريخية سواء في الجاهلية أو قبلها بزمن طويل، وعن هذه المادة الضخمة المتنوعة عبر الفرغاني بقوله: " لو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد عجيب مستقصى لفعل "[1] .

أسلوبه:

لا يجد قارئ جامع البيان مشقة في تتبع المعنى، ولا يتعذر عليه فهم ما دون وسطر مؤلفه؛ وذلك لسهولة ألفاظه، ووضوح تعبيره متعمدا الاختصار والإيجاز ما استطاع إلى ذلك سبيلا . يقول: " ونحن ـ في شرح تأويله، وبيان ما فيه من معانيه ـ منشؤون ـ إن شاء الله ذلك ـ كتابا مستوعبا لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه جامعا ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافيا؛ ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة، فيما اتفقت عليه الأمة، واختلافها فيما اختلفت فيه منه، ومبينو علل كل مذهب من مذاهبهم، وموضحو الصحيح لدينا من ذلك، بأوجز ما أمكن من الإيجاز في ذلك وأخصر ما أمكن من الاختصار فيه "[2] .

1- طبقات المفسرين للداودي: 2 / 111 .
2- جامع البيان: 1 / 15 .

ولهذا نجد كتابه في معظمه خاليا من التزويق والتزيين اللفظي، أو البهرج التركيبي، وإن كان يعمد في بعض الأحيان إلى الأسلوب الصعب، والتركيب المعقد الذي يحتاج فهمه إلى قدر من المشقة والجهد، وبخاصة عند تعرضه لإعراب كلمة أو توجيه قراءة، فهذا إن دل عن شيء، فإنه يدل على صلة صاحبه بعلم الكلام ومقدرته على مجاراة أسلوب أربابه، وهو في عصر لا بد للعالم أن يظهر مقدرته العلمية وإلا أصبح إنسانا عاديا، وانفض الطلاب من حوله، ومما يؤكد ذلك أن الفراء كان يتعمد أن يتفلسف في الكلام[1] ليشعر من جلس وقصده بقدرته، وتمكنه والاحتياج إليه. وفي رأيي أن الطبري أراد بمثل هذه الأساليب تنشيط الهمة، وفتح باب الحوار والمناقشة أثناءالدرس، ويدل على مكانته وطول باعه في النثر الفلسفي وليكون لمن نظر في كتابه واستنبط فضل .

بعض أقوال العلماء في التفسير :

روي عن أبي حامد الاسفراييني الفقيه أنه قال: " لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل على كتاب محمد بن جرير، لم يكن ذلك كثيرا "،[2] وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير ابن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل ابن بكر والكلبي "[3] .

وقال النووي: " أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبري " [4] .

1 ـ ينظر بغية الوعاة: 2 / 333 .
2 ـ تاريخ بغداد: 2 / 163 . وينظر تاريخ مدينة دمشق: 52 / 195 .
3 ـ التفسير والمفسرون للذهبي: 1 / 208 .
4 ـ المصدر نفسه الموضع السابق .

وقال السيوطي: " وكتابه يعني تفسير ابن جرير أجل التفاسير وأعظمها، فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوق على تفاسير الأقدمين "[1] .

وقال الشيخ محمد الصابوني: " إن تفسير الإمام ابن جرير الطبري يعتبر كنزا من نفائس الكنوز العلمية، ودرة ثمينة من آثار سلفنا الصالح، وعلمائنا الأفذاذ الذين خدموا الدين والعلم بما لم تصنعه أمة من الأمم، ولم يبلغ غيرهم معشار ما بلغوه، وما قاموا به من جهود جليلة، في خدمة الكتاب العزيز "[2] .

وقال أبو محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر الفرغاني: أخبرني شيخ من جسر ابن عفيف قال: " رأيت في النوم كأني في مجلس أبي جعفر والناس يقرؤون عليه كتاب التفسير، فسمعت هاتفا بين السماء والأرض يقول: من أراد أن يسمع القرآن كما أنزل فليسمع هذا الكتاب "[3] .

المهتمون بتفسير الطبري:

قال ابن النديم: " وقد اختصره جماعة، منهم أبو بكر بن الأخشيد وغيره "[4] .

كما لا يخفى على أحد أن الشيخ إبراهيم رفيده أحد العلماء الذين أوسعوا في الحديث عن الطبري وتفسيره جامع البيان وبين فيه مذهبه النحوي وذكر لذلك شواهد من كتابه في أطروحته القيمة:(النحو وكتب التفسير).

1 المصدر السابق الموضع السابق .
2 ـ مختصر تفسير الطبري: 1 / 5 .
3 ـ جامع البيان: 1 / 13 .
4ـ الفهرست لابن النديم، ص 288 .

وقد ترجم هذا الكتاب إلى الفارسية بأمر منصور بن يحيى الساماني،[1] وترجم إلى التركية أيضا[2].

وقد طبع غير طبعة، وحققه نخبة من المشايخ منهم: محمود محمد شاكر وأخوه أحمد شاكر، ولم يكملاه، فالأول لم ينجز إلا ستة عشر جزءا، والثاني توفي إبان العمل في الجزء الثالث عشر من التفسير .

ومن محققي التفسير الدكتور بشار عواد معروف البغدادي، وعصام فارس الحرستاني، كما اختصره آخرون منهم أبو بكر بن الأخشيد[3]. ومحمد علي الصابوني، والدكتور صالح أحمد رضا . ومن أشهر طبعاته طبعة دار المعارف بمصر بتحقيق محمود و أحمد شاكر (1961 - 1970 م) 16 جزءا، وطبعة دار الكتب العلميـــــة (1412 هـ - 1992 م) 12 جزءا، وطبعـــــة دار الحــديث (1407 هـ) 12 جزءا، وطبعة مصطفى البابي الحلبي 10 أجزاء، وطبعة المطبعة الميمنية (1321 هـ) 30 جزءا، وطبعة بولاق (1333 هـ) 30 جزءا،[4] وطبعة مؤسسة الرسالة ببيروت (1415 هـ - 1994 م) 7 أجزاء .

1 - ينظر تاريخ بغداد: 2 / 163 .
2- ينظر تاريخ الطبري: 1 / 16 .
3 - المصدر نفسه .
4 - ينظر أضواء البحث والمصادر، ص 123 .

مذهب الطبري النحوي:

الواضح من خلال كتاب جامع البيان، أن الطبري اهتم بتأييد المذهب الكوفي ويبدو ذلك واضحا من خلال دراسته للمسائل النحوية التي تطرق لها في كتابه وهذا لا يعني أنه لم يتطرق للمذهب البصري، فقد ذكر آراءهم في عديد من المسائل، مرة بالموافقة وأخرى بالمخالفة، إلا أن النحو الكوفي هو الغالب، ويظهر ذلك من خلال تبنيه آراء الفراء والذي لم يشر إليه البتة كما سيجئ في ثنايا هذا البحث وكذلك باستخدامه كثيرا من المصطلحات التي استخدمها نحاة علماء الكوفة والتي منها مصطلح التفسير الذي قد استخدم عند البصريين باسم التمييز، وكذلك مصطلح الصفة، الذي أخذ عند البصريين باسم حروف الجر[1] إلى غير ذلك من القضايا التي سيعرض لها هذا البحث .

والطبري وإن كان كوفيا كما أسلفت من خلال اتباعه للمذهب الكوفي بالمصطلحات والأحكام النحوية، وصلته الوثيقة بأئمتهم لا سيما الفراء، وأثر ذلك كله في تفكيره وآرائه، إلا أننا نجد أن منهجه النحوي في جامع البيان يتميز بعرض آراء المدرستين واختياره منها ما يراه مناسبا لمعنى الآيات القرآنية فهو يرى فرقا بين توجيه وتخريج المفسر للقرآن، وبين توجيه النحوي، فالأول ينبغي أن يكون أكثر إحاطة وشمولا بعلوم أخر تساعده على فهم القرآن وتذوقه . فالتفسير القرآني له عوامل تحتم على المفسر أن يخالف فيها مذهبه، ويأخذ بتخريجات مذهب آخر وهنا لا نستطيع أن نغفل أنه كان يستشهد في تفسيره بشواهد لغوية كوفية لم يرض عنها البصريون ولا وثقوا بها .

1- ينظر أبواب كتاب جامع البيان .

ولعل سبب مزجه في تفسيره بين آراء المدرستين، ثم ينتقي منها ما يوافق التأويل وإن كنا نلاحظ ميله الشديد إلى الكوفيين والانتصار لهم في أغلب المسائل هو خوفه من أن لا يلقى كتابه الترحيب من البصريين فينتقصون من قدره، فلا تكتب له الشهرة والانتشار، فمزج فيه بين الاثنين لينال رضا الجميع ويلاقي القبول والاستحسان، وقد نال بالفعل كتابه قبول المبرد وثعلب وغيرهما من أبناء المدرستين أو ممن خلط بين المذهبين كما يشير ياقوت[1] .

استخدام الطبري المصطلحات الكوفية

المصطلح لفظ أخذ من مادة (صلح) نقيض (فسد) والاصطلاح يعني الاتفاق وهو اتفاق جماعة على أمر مخصوص[2] .

والاتفاق بين النحاة على ألفاظ خاصة لتكون ذات دلالة خاصة هو ما يسمى عند النحاة بالمصطلح النحوي، وهذه الألفاظ ذات الدلالة الخاصة لا يعرفها إلا أصحاب ذلك العلم أو ممن أحاطوا به خبرا، ولعل خير دليل على ذلك ما يرويه لنا ابن عبد ربه عن الأصمعي: " قال: قلت لأعرابي: أتهمز إسرائيل ؟ قال: إني إذا لرجل سوء قلت: أفتجر فلسطين، قال: إني إذا لقوي "[3] فهذا الأعرابي لم يفهم من معنى الهمز إلا معنى الشتم والسباب ولم يفهم من لفظة أتجر إلا معنى تسحب وهذان اللفظان (أتهمز ـ أتجر) من أوائل الألفاظ التي يعرفها طالب علم النحو .

1- ينظر معجم الأدباء: 18 / 62 .
2 ـ ينظر المصطلح النحوي، ص 22 .
3 ـ العقد الفريد: 13 / 475 .

والمصطلح النحوي لم يكن وليد المصادفة والاتفاق؛ وإنما كان منشؤه من عدة عوامل ثقافية وطبيعية وجغرافية، ولهذا كان للبصريين مصطلح وللكوفيين مصطلح آخر، ويرى كثير من الباحثين أن الفراء هو من وضع المصطلح الكوفي،[1] ولم يكن ذلك الخروج لأجل المخالفة بل كان صدى لثقافته الواسعة واطلاعه المستمر ومقاييسه للأشياء وثورة على التقليد والتقيد بالقديم[2] .

وخلاصة ما نصل إليه في هذا التمهيد أن الكوفيين قد نجحوا في تكوين مصطلحات خاصة بهم، وأن الطبري قد استخدم هذه المصطلحات في توجيهاته النحوية أثناء تفسيره للقرآن الكريم، إلا أن هذا الاستخدام لم يكن مطلقا بل غالبا وأحيانا يستخدم المصطلحين في وقت واحد، غير أن استخدام الطبري للمصطلحات البصرية لا يعني أنه ليس كوفيا؛ إذ من المعلوم أن البصري لا يستخدم المصطلحات الكوفية إلا تلك التي فرضت نفسها وكتبت لها الشهرة كعطف النسق، أما باقي المصطلحات فلا يستخدمونها مطلقا خاصة مصطلح الخلاف، وهو عامل معنوي يقول الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة التي هي الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن "[3] . يقول المختار أحمد ديرة عند حديثه عن المصطلحات الكوفية: " أما عن الطائفة الثالثة، وأعني بها المصطلحات الكوفية التي لم يرض عنها البصريون وعدوها خارجة عن النحو العربي أو أن الكوفيين ابتدعوها وليس لهم ما يؤيد وجهة نظرهم فيها، فيمكن أن أجملها في الخلاف والصرف، والخروج "[4] . وهذا الذي يمنعه البصريون ولا يرضون عنه نجد الطبري يستخدمه، وهذا ما يؤيد انتماءه لمدرسة الكوفة وإليك الأمثلة:

1 ـ دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ص 209 .
2ـ المصدر نفسه، ص 211 ، ينظر المدارس النحوية، ص 196 .
3 ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 445 .
4ـ دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ص 286 .

أولا- القطع:

من اصطلاحات الكوفيين ومسمياتهم وهو ما يقابل الحال عند البصريين، وقد استخدمه الفراء كثيرا في كتابه معاني القرآن، وقد يستخدم مصطلح الحال، ومن أمثلة إطلاق الفراء مصطلح القطع على الحال قوله في (قائما) في قوله تعالى:

﴿ **وأولوا العلم قآئما بالقسط** ﴾[1]: " وقوله: ﴿ **وأولوا العلم قآئما بالقسط** ﴾ منصوب على القطع "[2] .

وما سار عليه الفراء نرى الطبري يلتزمه وينتهجه فهو يستخدم المصطلحين إلا أنه من خلال استقرائي للربع الأول من تفسيره للقرآن الكريم وجدت أنه يستخدم مصطلح القطع أكثر من مصطلح الحال، من ذلك قوله عند تفسيره للآية الكريمة قوله تعالى:﴿ **وأولوا العلم قآئما بالقسط** ﴾: " نصب قائما على القطع "[3] وعند قوله تعالى:﴿ **تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وأزواج مطهرة** ﴾[4] يقول في إعراب خالدين: " أما قوله (خالدين فيها) فمنصوب على القطع "،[5] وعند قوله تعالى: ﴿ **ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم** ﴾[6] يقول: " (فالذرية) منصوبة على القطع من آل إبراهيم وآل عمران "[7] .

1- سورة آل عمران من الآية (18) .
2- معاني القرآن: 1 / 200 .
3- جامع البيان: 3 / 258 .
4- سورة آل عمران من الآية (15) .
5- جامع البيان: 3 / 253 .
6- سورة آل عمران من الآية (34) .
7- جامع البيان: 3 / 286 .

ومن أمثلة استخدامه لمصطلح الحال قوله عند قوله تعالى:﴿ **وحسن أولئك رفيقا** ﴾[1]: " وأما نصب (الرفيق) فإن أهل العربية مختلفون فيه، فكان بعض نحويي البصرة يرى أنه منصوب على الحال "[2] .

وقد صرح الطبري أن مصطلح القطع كوفي التسمية، فإذا وجدناه يستخدمه قبل أن يصرح به بكلمات قليلة زاد يقيننا بأنه كوفي المذهب .

ثانيا- الخروج:

الخروج مصطلح كوفي ذكره الفراء ، ويرى الباحثون أنه لا فرق بين استخدام الفراء لمصطلح الخروج، ومصطلح الصرف[3] .

والطبري قد استخدم مصطلح الخروج للدلالة على مصطلح الحال، أي كأنه مصطلح آخر للحال، يقول في تأويله للآية الكريمة قوله تعالى:﴿ **إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين** ﴾[4] مبينا إعراب اللفظة الشريفة (مباركا): " فأما نصب قوله: (مباركا) فإنه على الخروج من قوله: (وضع)؛ لأن في (وضع) ذكرا من البيت هو به مشغول وهو معرفة، و (مبارك) نكرة لا يصلح أن يتبعه في الإعراب "[5] .

1- سورة النساء من الآية (69) .
2 - جامع البيان: 5/ 203 .
3 - دراسة في النحو الكوفي، ص 289 .
4 - سورة آل عمران من الآية (96) .
5 - جامع البيان: 4 / 14 .

ويقول في تأويله لقوله تعالى:﴿ **فريضة من الله** ﴾[1] مبينا وجه نصب قوله: (فريضة): " نصب فريضة على المصدر ... وقد يجوز أن يكون نصبه على الخروج "[2] .

ثالثا- الصفة:

مصطلح كوفي يقابل حروف الجر عند البصريين، وقد بين السيوطي أن الكوفيين يسمونها حروف الإضافة وحروف الصفات[3] ويقول ابن يعيش في حديثه عن حروف الجر:" وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات "[4] .

وقد استخدم الطبري هذا المصطلح استخداما واسعا؛ ليعبر به عن انتمائه الكوفي عند الحديث عن القضايا اللغوية المختلفة يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون** ﴾[5] مطلقا مصطلح الصفة على حرف الجر (إلى): " وأدخلت اللام في قوله: (لإلى الله تحشرون) لدخولها في قوله (ولئن)، ولو كانت اللام مؤخرة، إلى قوله: (تحشرون)، لأحدثت النون الثقيلة فيه، كما تقول في الكلام: لئن أحسنت إلي لأحسنن إليك، بنون مثقلة، فكان كذلك قوله: (ولئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله)، ولكن لما حيل بين اللام وبين تحشرون بالصفة أدخلت في الصفة، وسلمت(تحشرون) فلم تدخلها النون الثقيلة كما تقول في الكلام: لئن أحسنت إلي لإليك أحسن، بغير نون مثقلة "[6] .

1- سورة النساء من الآية (11) .
2- جامع البيان: 4 / 341 .
3- همع الهوامع: 2 / 19 .
4- شرح المفصل: 8 / 7 .
5- سورة آل عمران من الآية (158) .
6- جامع البيان: 4 / 182 - 183 .

وفي قوله تعالى: ﴿ **إني نذرت لك ما في بطني محررا** ﴾[1] يقول في إعراب اللفظة الشريفة (محررا) إنه حال من الضمير الموجود في الجار والمجرور (في بطني): " ونصب (محررا) على الحال مما في الصفة من ذكر الذي "[2] أي أن التقدير من الذي استقر في بطني .

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **للذكر مثل حظ الأنثيين** ﴾[3] : " ورفع قوله (مثل) بالصفة، وهي اللام التي في قوله (للذكر)" [4] .

ومما تقدم فإن الخصومة التي كانت بين أبناء المصرين الكبيرين والتي كان لها أثرها الفعال في إخصاب الدراسات اللغوية العربية، وتناولها بطريقة لم يسبق لها مثيل عند الأمم الأخرى؛ دافعهم في ذلك حفظ لغة القرآن، كان المصطلح أحد مظاهرها وركيزة من ركائزها، ولم يكن الطبري مبتدعا له فالمصطلح وجد قبل مولده بزمن، وكان لصاحبنا حق الاختيار، فاختار الكوفيين شيوخا، ونهجهم طريقا، والمصطلح في كتابه أحد أدلة الاختيار .

1- سورة آل عمران من الآية (35) .
2 - جامع البيان:3 / 287 .
3 - سورة النساء من الآية (11) .
4 - جامع البيان: 4 / 332 .

ثانيا- المذهب الكوفي وأهم رجاله:

مدرسة الكوفة:

كانت الكوفة مهجر كثير من الصحابة، وقد ازدهر فيها دراسة الفقه وكثرت رواية الأشعار والأخبار. على أن أهم ما يميز مدرسة الكوفة أنها كانت أكبر مدرسة لقراءة القرآن الكريم ومنها خرج ثلاثة من القراء السبعة، وهم: عاصم، وحمزة والكسائي[1]. وتذكر كتب التراجم أولية للنحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرؤاسي،[2] ومعاذ الهراء. أخذ الرؤاسي[3] النحو عن عيسى بن عمر، وأبي عمرو ابن العلاء، وعاد إلى الكوفة فتلمذ عليه الكسائي .

بدأ النحو الكوفي بدءا حقيقيا بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان وضعا أسسه وأصوله، مرتبين لمقدماته، ومدققين في قواعده ومتخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه[4] .

ومما يميز مدرسة الكوفة رواية اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم والاتساع في القياس. وتحدثنا كتب التراجم عن الكسائي أنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز " ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة سوى ما حفظ "[5] .

1- ينظر دروس في كتب النحو لعبده الراجحي، ص 53 .
2 - هو جعفر محمد بن الحسين، أول الطبقة الأولى من الكوفيين، كان أستاذ في النحو الكوفي. ينظر طبقات الزبيدي، ص 125، وبغية الوعاة للسيوطي: 1 / 82 .
3 - ينظر طبقات الزبيدي، ص 125 .
4 - ينظر المدارس النحوية، د . شوقي ضيف، ص 154 .
5 - إنباه الرواة للقفطي: 2 / 258 .

الكوفيون والسماع:

الكوفيون يمكن أن يكونوا رواد المنهج الوصفي، وأن قصب السبق بأيديهم في هذه المسألة، ولعل ما يعزز ذلك ما يأتي:

أولا:حرصهم على السماع من أهل اللغة في بنائهم قواعد النحو والصرف وأصولهما على شواهد سمعوها من الأعراب أيا كانوا:

لقد سمع الكوفيون الكلام العربي، نظمه ونثره، من أعراب يثقون بهم؛ إذ تنقل بعضهم بين البوادي، والتقى الأعراب، وسمع منهم، ودون ما سمعه . ولقد أخضعوا ما جمعوه وسمعوه للتصنيف والتوزيع على حسب الحركات الإعرابية أو الصرفية أوغيرها، فتوافرت لديهم مجموعات من الشواهد يربط شواهد كل مجموعة وشائج تميزها من غيرها، ثم راحوا يوزعون عناصر كل مجموعة على مجموعات أخر أكثر تحديدا وأوثق ارتباطا بعضها ببعض .

ولعل هذا الجمع أو الإحصاء، وتوزيعه على المجموعات يلتقي المنهج الوصفي المعاصر ، إن لم نذهب إلى أن الكوفيين كانوا فيه أسبق من رواد هذا المنهج .

ومما يشهد على اعتداد الكوفيين بالمسموع من الكلام العربي، وتقيدهم في بناء الأصول والأحكام. تلك الإشارات التي تطالعنا في بعض المظان، وهي إشارات تنبئ عما مر فالكسائي أنفذ خمس عشرة داوة حبر في تدوين ما سمعه من الأعراب في البوادي زيادة على ما يحفظ،[1] والفراء كان يلازم ثلاثة من فصحاء من العرب هم: أبو الهيثم العقيلي، وأبو ثروان العكلي، وأبو فقعس الأسدي وغيرهم .

1- ينظر معجم الأدباء: 13 / 169 .

وتطالعنا في تآليفهم ألفاظ تدل على عنايتهم بالسماع، وهو ما يسميه أنصار المنهج الوصفي الكلام المنطوق .

وتبدو هذه المسألة في اعتداد الكسائي بالسماع، والأخذ عمن يثق بهم من الرواة في كونه أحد القراء السبعة؛ لأن القراءة سنة متبعة، تعول كثيرا على الرواية المنقولة، ورد بعض الآراء في اللغة بما سمعه من الأعراب[1] . ولعل خير ما يشهد على هذا الاعتداد المسألة الزنبورية؛ إذ رد فيها قول سيبويه بما سمعه منهم [2]. وكان من توسعه في القياس والسماع السبب في انتقاده من بعض العلماء فهذا ابن درستويه يقول: " كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلا، ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو "[3] .

وجاء في معجم الأدباء: " كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات، فيجعل ذلك أصلا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو "[4] .

ثانيا:أن الكوفيين وسعوا دائرة مسموعاتهم، ولم يضيقوها زمانا ومكانا:

وهذه التوسعة تعد من الأسس الرئيسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي المعاصر لأن رواده وأنصاره يدعون إلى وضع القواعد والأصول قياسا على اللغة المستخدمة بمستوياتها المختلفة، لا التقيد بقواعد وأصول ذهنية، وهي قواعد وأصول لا بد من إخضاع اللغة المنطوقة أو المكتوبة في أي مستوى، أو مكان أو زمان لها، كما في المنهجين المعياري والتوليدي التحويلي .

1- ينظر الفهرست، ص 96، و معاني القرآن للفراء: 3 / 243 .
2- ينظر الإنصاف، ص 562 .
3- بغية الوعاة:2 / 164، وينظر معجم الأدباء: 13 / 183 .
4 - معجم الأدباء: 13 / 183 .

ولقد حدد المتشددون من النحاة البصريين القبائل التي يحتج بكلامها في بناء القواعد والأصول في النحو والصرف [1] .

وهذه مسألة عابهم عليها خصومهم البصريون، وغيرهم من النحويين:

1 ـ قول السيوطي في الكسائي والفراء: " ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما، وأخذهما بالشاذ والقليل "[2] .

2 ـ قول ابن السراج في الفراء وأصحابه: " وهو وأصحابه كثيرا ما يقيسون على الأشياء الشاذة "[3] .

3 ـ قول أبي حيان في الكوفيين: " وهم أوسع من البصريين في اتباع كلام شواذ العرب "[4].

4 ـ قول أبي جعفر النحاس في الكوفيين: " سماع الكوفيين أكثره عن غير الفصحاء"[5] .

5 ـ قول ابن هشام الخضراوي صاحب (الإفصاح بفوائد الإيضاح): قال صاحب الإفصاح: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر، أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا وليس بالجيد "[6] .

6 ـ قول السيوطي: " فكل هذا مسموع لا يقاس عليه، وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أمن اللبس، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر "[7] . وغير ذلك من الأقوال الأخرى التي تعزز قياس الكوفيين على كلام العرب المسموع، شاذا كان أو مطردا في الغالب . ومثال ذلك قول الفراء: " وسمعت بعض

1- ينظر الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر لعبد الفتاح حموز، ص 15 .
2- همع الهوامع: 4 / 17 .
3- الأصول في النحو: 1 / 257 .
4 ـ ارتشاف الضرب: 2 / 644 .
5- إعراب القرآن: 3 / 60 .
6 ـ همع الهوامع: 1 / 153 .
7- المصدر نفسه: 1 / 172 .

قضاعة يقول:" اجتحى ماله، اللغة الفاشية: احتاج ماله ... "[1]، قال الفراء: " الفندق مثل الخان قال: وسمعت أعرابيا من قضاعة يقول: فنتق "[2] .

ثالثا: أن الكوفيين يقيسون على القليل، أو النادر من الكلام العربي، نظمه ونثره:

لقد مر أنهم يحترمون كل ما جاء عن العرب من كلام، إذ بنوا عليه قواعد نحوية وصرفية. وقد اختلفوا في هذه المسألة عن البصريين الذين استشهد أكثرهم بشعر الطبقتين الأولى والثانية إجماعا، ولم يستشهد أكثرهم بأشعار الطبقة الثالثة التي تشمل الشعراء الإسلاميين، كجرير والفرزدق، ورفضوا الاستشهاد بالكلام المنثور إذا كان قليلا أو نادرا، وليس في حدود البئتين المكانية والزمانية اللتين رسموا حدودهما .

وقد وسع الكوفيون دائرة الاحتجاج في هذه المسألة، إذ احتجوا بأشعار الطبقتين اللتين لم يحتج البصريون بها، على أن الطبقة الرابعة تشمل المولدين أو المحدثين كبشار بن برد، وأبي نواس، وهي مسألة انتهى الدكتور مهدي المخزومي من خلال تتبعه لها في تآليفهم المختلفة: " إلى أن والشعر العربي جاهليه، وإسلاميه ومحدثه كان أيضا مصدرا من مصادر الدراسة الكوفية، ومحتجا للكوفيين، وأساسا بنوا كثيرا من أصولهم عليه "[3] .

كما أن الكوفيين أكثر احتراما للقرآن الكريم، وقراءاته من حيث القياس على القراءات السبعية والشاذة بلا ترجيح، أو وسم بالقبح، أو الشذوذ في الغالب.

1- معاني القرآن: 2 / 124 .
2- المصدر نفسه: 2 / 249 . وينظر 3 / 243، 1 / 282 .
3- مدرسة الكوفة، ص 333 .

ولعل ما حشده أبو البركات الأنباري في (الإنصاف) من شواهد ينبئ عن أن الكوفيين أكثر اتباعا لها في بناء قواعدهم وأصولهم النحوية، والصرفية، وتوسيع دائرة الاستشهاد، إذ قاسوا على الشاذ من الشعر، والنثر، والقراءات، وما لا يعرف قائله من الشاهد الشعري، والكلام العربي، وما يمكن أن يحمل على الضرورة الشعرية، وما لا يتوافر فيه أكثر من تأويل، فاستشهدوا بالشواهد بمستوياتها المختلفة وبيئاتها الزمانية والمكانية، وهي شواهد رفض البصريون أن يقيسوا عليها[1] .

1 ـ استشهادهم بالشعر:

حشد الكوفيون الشواهد من القرآن، وقراءاته، وكلام العرب، نظمه ونثره، لتعزيز ما يذهبون إليه وتقويته، على أن الشاهد القرآني وقراءاته يتصدر هذه الشواهد إن توافر. ومن ذلك ما يأتي:

ـ قياسهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه على أربعة شواهد من الشعر، وشاهد قرآني، وقول من أقوال العرب، مبتدئين بالشاهد الشعري، وهي مسألة لم يجوزها البصريون [2].

2 ـ استشهادهم بالكلام العربي المنثور

أما استشهادهم بالكلام العربي المنثور فقليل بالإضافة إلى استشهادهم بالشعر لأن الشعر أكثر شيوعا في تلك البيئات اللغوية التي جمع منها الرواة الشواهد النحوية، زيادة على أنه من مواطن الضرورة لإقامة الوزن، أو القافية. ومن استشهادهم بالنثر كما طالعنا أبو البركات الأنباري في (الإنصاف)والذي وسمه البصريون بالقلة أو الشذوذ ما يأتي:

1- ينظر الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، ص 35 - 36 .
2- ينظر الإنصاف، ص 347 .

ـ إجازتهم ندبة النكرة والأسماء الموصولة، وهي مسألة لا تجوز عند البصريين. وقد علل الكوفيون هذه الإجازة بأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة، أما الاسم الموصول فمعرفة كالأعلام؛ ولذلك جازت ندبته كما جازت ندبة العلم، والقول نفسه في ندبة النكرة القريبة من المعرفة . وقد قاسوها على قول العرب: " وامن حفر بئر زمزماه "[1]. وغيره .

وحمل البصريون قول العرب السابق على أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وسوغ هذه المسألة عندهم أن من حفر هذه البئر معروف، وهو عبد المطلب جد الرسول.

3 ـ استشهادهم بالحديث النبوي الشريف:

لعل الكوفيين يمكن أن يكونوا أكثر احتراما للحديث النبوي الشريف، من حيث التأصيل والاستئناس. ويكاد النحاة يجمعون على أن البصريين والكوفيين لم يحتجوا بالحديث النبوي الشريف في بناء قواعدهم النحوية والصرفية؛ لأن كثيرا من الأحاديث رويت بالمعنى وغير ذلك [2] . ومن ذلك ما يلي:

ـ إن الكوفيين ذهبوا إلى أن الآن مبني؛ لأن حرف التعريف دخل على فعل ماض: آن يئين. وهي مسألة لم يجوزها البصريون، إذ ذهبوا إلى أنه مبني لمشابهته اسم الإشارة.

1- المصدر السابق، ص 307 .
2- ينظر المدارس النحويةلشوقي ضيف، ص 176 .

وقد علل الكوفيون منهجهم في هذه المسألة بأن الألف واللام في (الآن) بمعنى (الذي) لأنهما يقامان مقامه في العربية تخفيفا لكثرة الاستعمال، وقد بنوا هذه المسألة على ثلاثة شواهد من الشعر .

وقد بنوا أصلهم النحوي هذا من حيث بقاء الماضي على فتح آخره على ظاهر الحديث النبوي الشريف: " أنه نهى عن قيل وقال "[1] على أن (قيل)، و(قال) فعلان ماضيان لم يؤثر في حركة بنائهما حرف الخفض. وقد عززوا هذا الحديث النبوي الشريف بقول العرب: " من شب إلى دب "[2]. بفتح آخر الفعلين. وحمل البصريون الشواهد الشعرية على الضرورة، والحديث النبوي الشريف، وقول العرب على الحكاية[3] .

الكوفيون والقياس:

الكوفيون أسسوا منهجهم غالبا على كل ما روي عن العرب مهما قلت شواهده، حيث اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها عن فصحاء العرب وقاسوا عليها،[4] حتى قيل عنهم: " إنهم يحترمون كل ما جاء عن العرب ويجيزون للناس أن يستعملوا استعمالهم "[5] وإذا كان البصريون لا يقيسون إلا على الكثير المسموع، غير أنهم لم يحددوا تلك الكثرة نجد الكوفيون يتسامحون كثيرا في القيود التي وضعها البصريون على السماع حتى قيل إنهم يعتدون بكل مسموع، ولذا نجد في كتب النحاة التصنيف التالي:

1- أورده البخاري في صحيحه ، باب ما يكره من قيل وقال: 2 / 113، و ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 468 - 469 .
2- ينظر الإنصاف، ص 410 .
3- المصدر نفسه، ص 413 .
4- ينظر خطوات البحث النحوي لعبد العظيم هلال، ص 211 - 212 .
5- ضحى الإسلام لأحمد أمين: 2 / 295 .

البصريون أهل قياس، والكوفيون أهل سماع، بمعنى أن البصريين يحترمون أقيسهم احتراما شديدا، ولذا سيطر القياس على مذهبهم، بينما يحترم الكوفيون المسموع عن العرب، فكل مسموع عندهم مقبول،[1] وقد امتدح عبد القاهر الجرجاني مذهب الكوفيين بقوله:" ولأهل الكوفة رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد "[2] .

وهذه بعض الأمثلة التي تبين قياس الكوفيين على القليل:

ـ ما أجازوه في كل لفظ فتح أوله وسكن ثانيه وهو أحد حروف الحلق نحو: الصخروالبحر، والنهر، فقد أجازوا تحريك حرف الحلق وإن لم يسمعوا قياسا ما سمع[3].

ـ روي أن الكسائي حكى: خاتم مصوغ، وأجاز في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو أن يأتي على الأصل قياسا على هذا المثال[4] .

الكوفيون والإجماع:

وقد استدل البصريون بهذا الدليل الذي استدل به الكوفيون لتثبت رأي، أو دفع حجج الخصم، حيث نجد الفراء في كتابه معاني القرآن يعد إجماع النحويين أصلا من الأصول التي يبني عليها مسائله النحوية، فكان يقول: " وكان النحويون يقولون كذا "[5] . ومن ذلك:

1- ينظر الخلاف بين النحويين للسيد الطويل، ص 136 .
2- الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص 466 ، وينظر دراسة في النحو الكوفي، ص 134 .
3- ينظر معاني القرآن للفراء: 2 / 247 ، والخصائص، ص 286 ، والمحتسب: 1 / 84 .
4- ينظر شرح الشافية: 3 / 149 - 150 .
5- معاني القرآن: 1 / 107 .

ـ في استدلالهم على أن (إن) وأخواتها لا تعمل في الخبر الرفع قالوا: " أجمعنا على أن الأصل في هذه الأحرف (إن وأخواتها) ألا تنصب الاسم، وإنما تنصبه لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، ولذلك لا تعمل في الخبر ... "[1] .

ـ وفي إجازتهم العطف على موضع (إن) قبل إتمام الخبر قالوا: " أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: لا رجل وامرأة أفضل منك"[2] .

موقف مدرسة الكوفة من القراءات القرآنية:

اختلف الكوفيون موقفا عن البصريين في الأخذ بالقراءات إذ تعد القراءات من أهم مصادر النحو الكوفي، حيث ضمت الكوفة ثلاثة من القراء المشهورين، هم: حمزة بن حبيب الزيات، وعاصم بن أبي النجود، وعلي بن حمزة الكسائي .

فقد أخذ الكوفيون بالقراءات جميعها، واحتجوا بها فيما له نظير في العربية وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم؛ لأنهم لم يكونوا كالبصريين رجال فلسفة ومنطق، وإنما كانوا يهتمون بالرواية والنقل، ولا يحاولون أن يحتكموا إلى العقل، وبخاصة في أمور لا مجال للعقل فيها كالاستعمال اللغوي، فكانوا إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء، فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها لأنها عندهم صواب، فالكوفيون إلا الفراء قبلوا القراءات واحتجوا بها، ذلك لأنهم قبلوا جميع لغات العرب.

1- الإنصاف، ص 153 .
2- المصدر نفسه، ص 159 .

ومرجع هذا المنهج الكوفي إلى أن:

1 ـ الكوفة مهبط الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ غير المتهمين في فصاحتهم، وظهر لها ثلاثة قراء: عاصم، وحمزة، والكسائي .

2 ـ إمام الكوفة الكسائي وهو من أئمة القراء .

3 ـ طابع الدراسة الكوفية ديني لعنايتهم بالقرآن وقراءاته[1] .

فكان القرآن الكريم بقراءاته أقوى الحجج التي يستدل لها، قال الفراء:" والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر "[2] . ومن ذلك:

ـ اجتمع القراء على قراءة (يخربون) بالتخفيف إلا أبا عبد الرحمن السلمي فإنه قرأها بالتشديد[3] .

وقد تناول الفراء هذه الآية وخرج القراءتين وصوبهما،ومن ثم قال: " ... كأن يخربون يهدمون، ويخربون بالتخفيف: يخرجون منها: يتركونها، ألا ترى أنهم كانوا ينقبون الدار فيعطلونها، فهذا معنى:(يخربون)، والذين قالوا (يخربون) ذهبوا إلى التهديم الذي كان المسلمون يفعلونه،وكل صواب. والاجتماع من قراءة القراء أحب إلي "[4] .

1ـ ينظر دراسة في النحو الكوفي، ص 20 .
2ـ معاني القرآن: 1 / 252 - 253 .
3ـ من سورة الحشر من الآية (2) . قرأ أبو عمرو بفتح الفاء وتشديد الراء، ووافقه الحسن واليزيدي، والباقون بسكون الخاء وتخفيف الراء ، ينظر الإتحاف، ص 537 .
4ـ معاني القرآن: 3 / 143 .

العوامل النحوية:

اتفق النحويون ـ جميعا ـ بصريوهم وكوفيوهم على ضرورة العامل النحوي وذلك نتيجة واضحة للدراسات الفلسفية والمنطقية التي كان لها أكبر الأثر في توجيه العلوم في القرنين الثاني والثالث، غير أن نحاة البصرة أمعنوا في هذا الاتجاه[1] .

فإذا كان العامل محور الدراسة النحوية عند الجميع إلا نحاة البصرة فلسفوه " حتى ارتفعوا به إلى منزلة العلة الفلسفية، ومنحوه خصائصها فكما لا يعقل اجتماع علتين على معلول واحد في وقت واحد، كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان على معمول واحد كما لا يعقل أن يكون المعلول علة لعلته، كذلك لا يجوز أن يعمل المعمول في العامل أو يؤثر فيه "[2] .

وأما الكوفيون فأخذوا بمبدأ العامل أخذا رفيقا، ولم تشغلهم فلسفته عن ملاحظة الظواهر اللغوية بل جمعوا بين الأمرين في إحكام" فلم يمنحوا العامل خصائص العلة ولم يفلسفوه، فقد كان العامل عندهم متصيدا من الطبيعة اللغوية، وفقه خصائصها وقد توصلوا إليه من ملاحظة تأثير الحروف في الحروف، والكلمات في الكلمات حين تتآلف وتتمازج، ولذلك لم يبالوا باجتماع عاملين على معمول واحد، أو بإعمال العامل الواحد في معمولين من وجه واحد ولم يعيروا اهتماما إنكار البصريين عليهم منهجهم، وحملاتهم على طريقتهم واتهامهم بأنهم أفسدوا النحو"[3] .

1- الخلاف بين النحويين، ص 180 .
2- مدرسة الكوفة، ص 393 .
3- المصدر نفسه، ص 394 .

إن معظم المسائل الخلافية كان أساسها هو الاختلاف في العوامل، وهذه بعض المسائل الخلافية التي وردت في كتاب (الإنصاف) تبين من خلالها موقف المدرستين من هذا الأصل (العامل):

ـ رافع المبتدأ أو الخبر، رافع الفعل المضارع، العامل في المثنى، الناصب للمفعول ... .

ولعل من أهم مظاهر المسائل الخلافية بين النحويين هو الخلاف في تعيين العامل في الكثير من الموضوعات النحوية سواء بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة أو بين نحاة البئة الواحدة .

الفـصـــــل الأول

الجملـــــة الاســـــميـة

محتــويـات الفصــل الأول

أولا ـ رافع المبتدأ والخبر.

ثانيا ـ الإخبار عن المبتدأ الثاني .

ثالثا ـ بناء الظرف وإعرابه .

رابعا ـ مجئ اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول .

خامسا ـ حذف الموصول وبقاء صلته .

سادسا ـ حذف العائد في جملة الصلة .

سابعا ـ نصب " خيرا " .

ثامنا ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

تاسعا ـ العطف على الضمير المجرور .

عاشرا ـ تقدير المعطوف عليه .

الحادي عشر ـ مجئ التمييز معرفة .

أولا ـ رافع المبتدأ والخبر:

اختلف الكوفيون والبصريون في رافع المبتدأ والخبر، فذهب بعض البصريين إلى أن الابتداء رفع كلا من المبتدأ والخبر، ورأى بعضهم أن الابتداء رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ رفعا الخبر، ويرى آخرون أن الابتداء رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر . ويرى الكوفيون أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ أي أنهما يترافعان[1] .

ويأخذ الإمام الطبري برأي الكوفيين ويصرح به في مواطن كثيرة من تفسيره ومن تلك المواضع:

أ ـ في قوله تعالى:﴿ **الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين** ﴾[2] يبين أن (الم) مبتدأ و(ذلك) خبر و (الكتاب) نعت، وأن (ذلك) عامل الرفع فيه (الم) و(الم) ارتفع بـ (ذلك) يقول: " وذلك مرفوع ب(الم)، و (الم) به، و(الكتاب) نعت لذلك "[3] .

ب ـ يقول في تأويل قوله تعالى:﴿ **وعلى أبصارهم غشاوة** ﴾[4]:" وقوله:﴿ **وعلى أبصارهم غشاوة** ﴾ خبر مبتدأ بعد تمام الخبر عما ختم الله ـ جل ثناؤه ـ عليه مـــــن جوارح الكفار الذين مضت قصصهم، وذلك أن ﴿ **غشاوة** ﴾ مرفوعة بقوله: ﴿ **وعلى أبصارهم** ﴾ فذلك دليل على أنه خبر المبتدأ "[5] .

---

1 ـ ينظر الإنصاف، ص 40 .
2 ـ سورة البقرة من الآيتين (1 ـ 2) .
3 ـ جامع البيان: 1 / 135 .
4 ـ سورة البقرة من الآية (7) .
5- جامع البيان: 1 / 153 .

ج ـ في قوله تعالى:﴿ **يسألونك ماذا ينفقون** ﴾[1] يقول في أثناء توجيهاته الإعرابية المختلفة للفظة الكريمة (ماذا) إنها تكون في موضع نصب ورفع، يقول في توجيهه الرفع: " وللرفع في ذلك وجهان: أحدهما أن يكون (ذا) الذي مع (ما) بمعنى(الذي) فيرفع (ما) بـ (ذا) و (ذا) بـ (ما)، و (ينفقون) من صلـــة (ذا) "[2] .

وفي قوله تعالى:﴿ **يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم** ﴾،[3] قال الطبري: " وقال بعض نحويي الكوفة: رفع الاثنين بالشهادة أي: ليشهدكم اثنان من المسلمين، أو آخران من غيركم "[4] .

أي أن المبتدأ قد رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، أي أنهما يترافعان؛ لأن كلا منهما طالب للآخر .

وقد نسب هذا إلى الكوفيين جمع من النحويين[5] منهم: الأنبا ري، وابن يعيش وابن مالك، وأبو حيان، وغيرهم .

قال ابن مالك: " وأما كون المبتدأ أو الخبر مرفوعا أحدهما بالآخر، فهو قول الكوفيين "[6] .

---

1 ـ سورة البقرة من الآية (215) .
2 ـ جامع البيان: 2 / 422 .
3 ـ سورة المائدة من الآية (106) .
4 ـ جامع البيان: 7 / 126 .
5 ـ ينظر الإنصاف، ص 40، وشرح المفصل: 1 / 84، وشرح التسهيل: 1 / 272، الارتشاف: 2 / 28 وشفاء العليل:1 / 272 .
6ـ شرح التسهيل: 1 / 272 .

وقال السيوطي: " وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كلا منهما طالب للآخر، ومحتاج له، وبه صار عمدة "[1] .

ففي قوله تعالى:﴿ **يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم** ﴾، قال الفراء: " إن شئت رفعته بـ (حين)،[2] أي أن المبتدأ (شهادة) والرافع له الخبر (حين الوصية) .

وقد رد ابن مالك هذا المذهب بقوله: " وهو مردود أيضا، إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع: صاحبها في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيد، وامتناع الأول، وجواز الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه "[3] .

واختار هذا المذهب أبو حيان إذ يقول: " واختلفوا في الرافع للمبتدأ والخبر فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر ... وذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما رفع الآخر، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك وقيده غيره، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر، فإن لم يكن ثم ذكر ترافعا، أي رفع كل واحد منهما الآخر قال، وهذا مذهب الكوفيين، وأقول: الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهوأنهما يرفع كل منهما الآخر، وهو اختيار ابن جني "[4].

1- الهمع: 1 / 311 .
2- مجالس ثعلب، ص389، وينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 13 - 195 .
3- شرح التسهيل: 1 / 272 .
4 - ارتشاف الضرب: 2 / 28 .

ثم أجاب عن رد ابن مالك فقال:" وأما رد المصنف بـ " أنه لو كانا مترافعين لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية " إلى آخره، فهو منقوض باسم الشرط وفعله فلا يلزم من ذلك أن يكون أصل كل عامل أن يتقدم على معموله. وأما امتناع: صاحبها في الدار، وجواز في داره زيد، فليس مبنيا على ما ذكره المصنف من أن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، وإنما ذلك؛ لأن وضع الخبر أن يكون ثانيا للمبتدأ لفظا أو نية، والمبتدأ أول لفظا أو نية لا من حيث العمل بل من حيث ترتيب الإسناد؛ لأن الأصل في الوضع أن يطابق المعنى اللفظ، فتبدأ أولا بالمسند إليه الحكم، وتأتي ثانيا بالمسند؛ لأنه حديث عنه؛ ولذلك كان باب وضع الفاعل على خلاف الأصل؛لأنه ليس المعنى فيه مطابقا للفظ؛ لأنك بدأت أولا بالمسند، ثم أتيت بالمسند إليه فلما اتصل بالمبتدأ ضمير شيء هو في الخبر، كان مفسره متأخرا عنه لفظا ونية إذا وقع في موضعه ثانيا، وهو أصله، فلم تجز المسألة؛ إذ ليست من المواضع المستثناة في تفسير المضمر بما بعده، وأما جواز (في داره زيد) فإن مفسره وإن تأخر لفظا فهو مقدم رتبة، و(في داره) وإن تقدم لفظا فهو مؤخر رتبة، فلما كانت النية به التأخير جاز ذلك " [1] .

والذي يبدو لي هو ما رجحه صاحب دراسة النحو الكوفي بقوله: " أن الذي ذهب إليه الفراء وأيده فيه أبو حيان وابن جني مقبول؛ ذلك لأن المبتدأ يطلب الخبر والخبر يطلب المبتدأ، ويكون كل منهما مؤثرا في الآخر، وبه يصير عمدة كما قال بعض النحاة "[2] .

1 ـ التذييل والتكميل: 3 / 268 .
2ـ دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ص 324 .

ثانيا ـ الإخبار عن المبتدأ الثاني:

بين الطبري رأيه في هذه المسألة من خلال قوله تعالى:﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشر ا** ﴾،[1] قال الطبري:" يعني تعالى ذكره بذلك: والذين يتوفون منكم، من الرجال، أيها الناس فيموتون، ويذرون أزواجا يتربصن أزواجهن بأنفسهن . فإن قال قائل: فأين الخبر عن " الذين يتوفون " ؟

قيل متروك؛ لأنه لم يقصد قصد الخبر عنهم، وإنما قصد قصد الخبر عن الواجب على المعتدات من العدة في وفاة أزواجهن، فصرف الخبر عن الذين ابتدأ بذكرهم من الأقوال إلى الخبر عن أزواجهم والواجب عليهن من العدة، ونظير ذلك قول القائل في الكلام: " بعض جبتك متخرقة "،[2] في ترك الخبر عما ابتدئ به إلى الخبر عن بعض أسبابه "[3] .

وهذا ما ذهب إليه الفراء في معانيه، فهو يرى أنه إذا ذكر اسم، وذكر اسم مضاف إليه فيه معنى الإخبار، ترك الإخبار عن الأول، وأخبر عن الثاني، قال: قال الله تعالى:﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن** ﴾ يقال: كيف صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين) ؟ فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر، أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك؛ لأن المعنى ـ والله أعلم ـ إنما أريد به: ومن مات عنها زوجها تربصت، فتترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني؛ لأن فيه الخبـــر

1 ـ سورة البقرة من الآية (234) .
2- يعني أن حق الكلام كان أن يقول: " بعض جبتك متخرق " بالتذكير خبرا عن " بعض "، فصرفه إلى " جبتك " .
3 ـ جامع البيان: 2 / 627 .

والمعنى، قال: وأنشدني بعضهم:

بنـي أسـد إن ابـن قيس وقتـله بـغيـر دم دار المـذلـة حلـــت[1]

فألقى[2] ابن قيس، وأخبر عن قتله أنه ذل، ومثله:

لعلـي إن مـالت بـي الريـح ميـلة علـى ابن أبـي ذبـــان أن يتندمـا[3]

فقال: لعلي ثم قال: أن يتندما؛ وذلك لأن المعنى: لعل ابن أبي ذبان أن يتندم إن مالت بي الريح، ومثله قوله:﴿ **والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم** ﴾[4]. إلا أن الهاء من قوله: رجعت على (الذين)، فكان الإعراب فيها أبين؛ وذلك لأن العائد من الذكر قد يكون خبرا، كقولك: عبد الله ضربته[5] .

أما الزجاج فقد رفض ما ذهب إليه الفراء؛ لأن قوله: (يتربصن) لا يجوز أن يكون خبرا عن (الذين)؛ لعدم وجود الرابط؛ كذلك لا يجوز أن يبدأ باسم ولا يخبر عنه، كما أن هذا مخالف لمذهب الفراء والكوفيين، قال: وقال الكوفيون: وهذا القول قول الفراء وهو مذهبه، أن الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء، وكان الاعتماد في الخبر الثاني، أخبر عن الثاني وترك الإخبار عن الأول، وأغنى الإخبار عن الثاني الإخبار عن الأول . قالوا فالمعنى: وأزواج الذين يتوفون يتربصن . وأنشد الفراء:

لعلـي إن مالـت بـي الريـح ميلــة علـى ابن أبـي ذبـــان أن يتقدمـا[6]

1 ـ لم أقف على قائله، وهو من شواهد معاني القرآن: 1 / 150 .
2 ـ في جامع البيان (فألغى): 2 / 627 .
3 ـ البيت لثابت بن كعب العتكي . ينظر معاني القرآن:1 / 150، وجامع البيان: 2 / 627، و المخصص: 13/ 75 ، راجع المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 7 / 65 .
4 ـ من سورة البقرة من الآية (240) .
5 ـ ينظر معاني القرآن: 1 / 150 ـ 151 .
6 ـ رواية الزجاج (أن يتقدما) تخالف رواية (أن تندما) التي ذكرها الطبري في تفسيره: 2 / 627، وأبو حيان في البحر المحيط: 2 / 222، وابن منظور في اللسان: 1 / 369، وابن سيدة في المخصص: 13 / 174 .

المعنى: لعل ابن أبي ذبان أن يتقدم إلي مالت بي الريح ميلة عليه . وهذا القول غير جائز؛ لا يجوز أن يبدأ باسم ولا يحدث عنه؛ لأن الكلام إنما وضع للفائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح، وهو أيضا من قولهم محال؛ لأن الاسم إنما يرفعه اسم إذا ابتدئ مثله، أو ذكر عائد عليه، فهذا على قولهم باطل؛ لأنه لم يأت اسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه .

والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أن ذكر (الذين) قد جرى ابتداء، وذكر الأزواج قد جرى متصلة بصلة (الذين) فصار الضمير الذي في (يتربصن) يعود على الأزواج مضافات إلى (الذين)؛ كأنك قلت: يتربصن أزواجهم، ومثل هذا من الكلام قولك: الذي يموت ابنتين ترثان الثلثين، المعنى: ترث ابنتاه الثلثين[1] .

والواضح من كلام الزجاج رفضه لرأي الفراء، والسبب في ذلك أن (الذين) اسم موصول مبتدأ، و (يتوفون) صلته، وجملة (يتربصن) خبر، وليس بها رابط لأن نون النسوة لا تعود على (الذين)، فعدم وجود الرابط الذي يعود على المبتدأ جعل الوجه الذي ذهب إليه الفراء مرفوضا عند الزجاج، والسؤال الذي يطرح في هذا المقام هو: هل يجيز الفراء في جملة الخبر عدم وجود رابط يعود على المبتدأ ؟ أو لا يجيز ذلك ؟

والجواب أن المستفاد من كلام الفراء أن الرابط وجوده في جملة الخبر ضروري، ولا يجوز حذفه أو الاستغناء عنه، ولكن في هذه الآية لم يكن للرابط وجود؛ لأن في المعنى اكتفاء عنه، فالاسم المضاف إليه فيه معنى الخبر، والسياق يدل على أن الخبر ليس لـ (الذين) بل هو لـ (الأزواج)، وهذا ما سوغ مجئ جملة الخبر دون رابط يعود على المبتدأ .

1- ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1 / 314 - 315 .

وقد أخذ الطبري رأي الفراء وزاده إيضاحا، فكشف هذا الغموض؛ إذ قال: " فإن قال قائل: فأين الخبر عن:(الذين يتوفون)، قيل متروك؛ لأنه لم يقصد قصد الخبر عنهم، فصرف الخبر عن الذين ابتدأ بذكرهم من الأقوال إلى الخبر عن أزواجهم والواجب عليهن من العدة، إذ كان معروفا مفهوما معنى ما أريد بالكلام . وهو نظير قول القائل في الكلام: بعض جبتك متخرقة، في ترك الخبر عما ابتدئ به من الكلام، إلى الخبر عن بعض أسبابه، وكذلك الأزواج اللواتي عليهن التربص لما كان إنما ألزمهن التربص بأسباب أزواجهن، صرف الكلام عن خبر من ابتدئ بذكره، إلى الخبر عمن قصده قصد الخبر عنه "[1] .

على أن الوجه الذي قال به الفراء ذكره غير واحد من النحاة كأبي عبيدة [2] وابن فارس،[3] والطوسي،[4] وأبي البقاء،[5] وغيرهم، فهو رأي نقله النحاة .

ومعروف أن النحاة لم يتفقوا على تحديد الخبر، فسيبويه ذهب إلى أن الخبر محذوف تقديره: وفيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم[6] .

في حين ذهب الأخفش إلى أن الخبر هو (يتربصن) والعائد محذوف والتقدير: يتربصن بعدهم أو بعد موتهم[7] .

1- جامع البيان: 2 / 627 .
2 - ينظر المجاز:1 / 244 - 245 ، 2 / 47 .
3 - ينظر الصاحبي، ص 358 وما بعدها .
4 - ينظر التبيان: 2 / 262 - 263 .
5 - ينظر التبيان: 1 / 157 .
6 - ينظر الكتاب: 1 / 143 .
7 - ينظر معاني القرآن: 1 / 189 .

أما عن قول الزجاج إن الاسم إنما يرفعه اسم إذا ابتدئ به،[1] فهذا إشارة منه إلى مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين حول رافع المبتدأ والخبر؛ فالبصريون ذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بعامل معنوي هو الابتداء، أما الخبر فاختلفوا في رافعه. فبعضهم ذهب إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، في حين ذهب فريق آخر منهم إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وفريق ثالث إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء[2] .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ [3] .

وأعتقد أن إشارة الزجاج إلى هذا الخلاف لا يعد دليلا يمكن أن نمسكه على الفراء، خاصة أن الخلاف بين البصريين في تحديد رافع الخبر واضح، كما أن مثل هذا الخلاف لا أثر له في الإعراب، فهو خلاف لا طائل من ورائه .

ويجب الاقتصار في تحديد الوجه الذي ذهب إليه الفراء وجماعة الكوفة على السماع، لا على الفلسفة والمنطق، وأرى في نقل الفراء للشواهد، وذكر بعض النحاة لرأيه كفاية في إثبات حجته وما ذهب إليه .

1 ـ ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1 / 315 .
2 ـ ينظر الإنصاف، ص 40 .
3 ـ ينظر نفسه .

ثالثا ـ بناء الظرف وإعرابه:

أظهر الطبري رأيه في هذه المسألة من خلال قوله تعالى:﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين** ﴾[1] " بنصب اليوم على أنه منصوب على الوقت والصفة؛ لأن معنى الكلام: أن الله تعالى أجاب عيسى حين قال:﴿ **قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته** ﴾[2] ... إلى قولـه تعالـى:﴿ **فإنك أنت العزيز الحكيم** ﴾[3] فقال له ـ عز وجل ـ : هذا القول النافع أو هذا الصدق النافع يوم ينفع الصادقين صدقهم؛ فاليوم وقت القول والصدق النافع "[4] .

ومذهب الفراء أن الأسماء المبهمة إذا أضيفت إلى المضارع أو ما شابهها من الأسماء المتمكنة جاز بناؤها على الفتح، شأنها شأن الأفعال الماضية والأسماء غير المتمكنة . يقول: " قوله: ترفع (اليوم) بـ (هذا) ويجوز أن تنصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه . ويفعلون ذلك به في موضع الخفض، قال الشاعر:

رددنـا لشعثـاء الـرسـول ولا أرى كيومـئـذ شيئا تـرد رسائله[5]

وكذلك وجه القراءة في قوله ﴿ **من عذاب يومئذ** ﴾،[6] ﴿ **ومن خزي يومئذ**﴾[7] ويجوز خفضه في موضع الخفض، كما جاز رفعه في موضع الرفع . وما أضيف إلى كلام

1ـ سورة المائدة من الآية (119) .
2ـ سورة المائدة من الآية (116) .
3ـ سورة المائدة من الآية (118) .
4ـ جامع البيان: 7 / 171 .
5 ـ لم أقف على قائله، وقد ورد في معاني القرآن للفراء:1 / 326، والإنصاف بلا نسبة، ص 289، ، وينظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: 1 / 671 .
6 ـ سورة المعارج من الآية (11)، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر. ينظر السبعة في القراءات، ص 336 .
7 ـ سورة هود من الآية (66)، وهي قراءة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر . ينظر السبعة في القراءات، ص 336 .

ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في هذا، كقول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع[1]

وتفعل ذلك في يوم، وليلة، وحين، وغداة، وعشية، وزمن، وأزمان، وأيام، وليال . وقد يكون قوله:﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين** ﴾ وقوله:﴿ **هذا يوم لا ينطقون** ﴾[2] فيه ما في قوله:﴿ **يوم ينفع** ﴾، وإن قلت:﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين** ﴾ كما قال الله تعالى: ﴿ **واتقوا يوما لا تجزي نفس** ﴾[3] تذهب إلى النكرة كان صوابا، والنصب في مثل هذا مكروه في الصفة، وهو على ذلك جائز، ولا يصلح في القراءة "[4] .

فمن رفع (يوم) في الآية السابقة، جعل (هذا) مرفوعا بالابتداء، وأما(يوم) فهو خبره، وأما من نصبه ففيه وجهان، الأول: أن يكون جعله ظرفا وتقديره: (هذا يوم ينفع الصادقين)، والوجه الثاني: أن العرب إذا أضافت اسم الزمان إلى الفعل الماضي والمستقبل فإنما تفتحه؛ لأن هذه الإضافة إلى الأفعال إضافة غير محضة والتقدير: (هذا يوم نفع الصادقين)؛ لأن الجملة في هذه الحال، في معنى المصدر ومن ذلك: زرتك أيام الحجاج أمير؛ أي: وقت إمارته [5] .

غير أن ما ذهب إليه الفراء منعه الزجاج، وأخذ يغلطه، دونما تصريح باسمه حيث قال: " وزعم بعضهم أن (يوم) منصوب؛ لأنه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع بمنزلة يومئذ مبني على الفتح في كل حال، وهو عند البصريين خطأ لا يجيزون هذا يوم آتيك يريدون هذا يوم إتيانك؛ لأن آتيك فعل مضارع، فالإضافة إليه

1- البيت للنابغة في ديوانه، ص 32، ينظر الكتاب: 2 / 330 ، ومعاني القرآن للفراء: 1 / 327 ، والكامل في اللغة: 1 / 107، وسر صناعة الإعراب، ص 506، وهو بلا نسبة في شرح المفصل: 3 / 16، 4 / 91 8 / 136، والمقرب: 1 / 290، وشرح التصريح: 2 / 42، ومغني اللبيب: 2 / 175، وشرح أبيات المغني: 7 / 123 .

2 ـ سورة المرسلات من الآية (35) .

3 ـ سورة البقرة من الآية (48) .

4- معاني القرآن: 1 / 326 - 327 .

5 ـ ينظر إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 151 .

لا تزيل الإعراب عن جهته، ولكنهم يجيزون ذلك: يوم نفع زيدا صدقه؛ لأن الفعل الماضي غير المضارع ، فهي إضافة إلى غير متمكن، وإلى غير ما ضارع المتمكن "[1] .

والملاحظ على كلام الزجاج رفضه لمذهب الفراء، وليس رفضه هذا إلا تقريرا ومناصرة لمذهبه البصري الذي لا يجيز بناء الأسماء المبهمة على الفتح إذا أضيفت إلى المضارع أو ما شابهها من الأسماء المتمكنة، وواضح من كلام الزجاج أيضا أنه يقدر نصب يوم على أنه ظرف؛ حيث يقول: " ومن نصب فعلى أن يوما منصوب على الظرف "[2] .

كما أن العيني أظهر رأي الكوفيين في جواز بناء الظروف وهي مضافة إلى المعرب، والبصريون يمنعون ذلك، ومثاله قول الشاعر:

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل[3]

فقال العيني: " والاستشهاد فيه؛ وذلك لأن لفظة (حين)، و (يوم) ونحوهما تعرب قبل معرب ... وأما البناء فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون "[4] .

وذكر ابن مالك رأي البصريين بالإعراب للظروف، إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب، ورأى صحة مذهب الكوفيين، الذين تمسكوا بالبناء لهذه الظروف، ويصحح مذهبهم هذا بالنقل، والعقل، مستشهدا بالآية الكريمة

---

1 ـ معاني القرآن وإعرابه: 1 / 163 .
2 ـ المصدر نفسه ..
3ـ البيت منسوب إلى موبال بن جهم المذحجي أو إلى مبشر بن الهذيل الفزاري، وهو من شواهد شرح التسهيل: 3 / 256، والمغني: 2 / 176، والمقاصد النحوية: 3 / 412 ، والهمع: 3 / 230 .
4 ـ المقاصد النحوية: 3 / 414 .

السابقة: ﴿ **هذا يوم ينفع الصادقين** ﴾،[1] بنصب (اليوم)، مع أن المشار إليه هو (اليوم) لاتفاق بعض القراء على الرفع، فلو جعلت الفتحة فيها فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه (اليوم) لاستلزام ذلك اتحاد الظروف و المظروف ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **يوم لا تملك نفس** ﴾،[2] في قراءة [3] فتقرأ بالفتحة، فمسمى " يوم لا تملك " في هذه القراءة، وهو (يوم الدين)، فلا يكون غيره في قراءة أخرى .

فيلزم من ذلك كون الفتحة هنا بنائية، وكون ما هي فيه مرفوع المحل ولا يقدر (أعني)؛ لأن هذا التقدير لا يصلح إلا بعدما لا يدل على المسمى دلالة تعيين و(يوم الدين) هنا دال على مسماه دلالة تعيين؛ لذا تقدير (أعني) غير صالح وكما أن البيت السابق نقل بالفتح بناء مع أن الإضافة فيه إلى جملة مصدرة بمعرب إعرابا أصليا، فلأن يثبت بناء ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى إذ إن هذه دلالة عقلية تقتضي بناء الجملة المصدرة بفعل معرب[4] .

1 ـ سورة المائدة من الآية (119) .
2 ـ سورة الانفطار من الآية (19) .
3 ـ قرأ ابن كثير وأبو عمرو (يوم) بضم الميم، والباقون بفتحها . ينظر السبع في القراءات لابن مجاهد، ص 674، و الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 2 / 364 .
4 ـ ينظر شرح التسهيل: 3 / 255 - 256 - 257 .

واختار ابن هشام مذهب الكوفيين كذلك، إذ إنه ذكر رأي كل من البصريين والكوفيين،[1] وقال: " والصحيح جواز البناء "[2] .

وكما ذهب الكوفيون إلى أن كل ظرف جاء منصوبا فنصبه على الخلاف إذا وقع خبرا لمبتدأ وشبهه؛ ذلك لأن خبر المبتدأ هو المبتدأ في المعنى، فإن كان ظرفا لم يكن كذلك، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بعامل مقدر، سواء كان فعلا أو اسما أو فاعلا، فكل ظرف زماني أو مكاني فإن فيه معنى (في) التي للجر ولابد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها رابطة[3] .

وأورد السيوطي كذلك مذهب الكوفيين بالبناء، ومذهب البصريين بالإعراب ومنع البناء، ولكنه في الوقت نفسه لم يمنع فيه البناء مطلقا، بل أنه أجاز على القلة،[4] لذلك نلخص بأنه لم يخطئ الكوفيين في مذهبهم هذا .

وخالف الأشموني من قال بالبناء في هذه الظروف، ذاكرا الآية السابقة برفع (يوم) فيها، وكذلك البيت السابق[5] .

فلا نقول بأن الكوفيين وحدهم هم الذين استقلوا ببناء الظروف، بل تبعهم العديد من النحاة الذين يعتد برأيهم وعلمهم، وإن لم يصرحوا به، فإنهم أجازوه على القلة وهذا ما أراه صحيحا .

---

5 ـ ينظر المغني: 2 / 175 .
6 ـ المصدر نفسه الموضع السابق، وينظر الدرر اللوامع: 3 / 146 -147 .
1 ـ ينظر ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص 35 - 36 ، والتوضيح والتكميل: 1 / 406 .
2 ـ ينظر الهمع: 3 / 231، وشرح شواهد المغني: 2 / 884 - 885 .
3 ـ ينظر شرح الأشموني: 2 / 476 - 477 .

رابعا ـ مجئ اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول:

ذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة (هذا) يكون بمعنى (الذي) نحو: (هذا قال ذاك زيد) أي: الذي قال ذاك زيد، ويرى البصريون أن (هذا) لا تكون بمعنى الذي وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة [1] . وقد استشهد الكوفيون على الجواز بشواهد من القرآن والشعر .

والطبري يأخذ برأي الكوفيين ويعتمده ويعده وجها مقبولا في التخريج، ليس هذا فحسب بل نراه يستخدم الشاهد الذي استخدمه الكوفيون للدلالة على جواز اسم الإشارة (هذا) بمعنى (الذي)، وهو قول ابن مفرغ :

عـدس: مـا لـعبـاد عـليـك إمـارة أمـنـت وهـذا تـحمـلـين طـليـق[2]

قال الطبري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ **هاأنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فمن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا** ﴾،[3] حيث قال: " يعني جل ثناؤه بقوله :" هاأنتم هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا "، ها أنتم الذين جادلتم يا معشر من جادل عن بني أبيرق في الحياة الدنيا "[4] .

كما أن العيني ذكر رأي أهل الكوفة في هذه المسألة من خلال البيت الشاهد:

عـدس: مـا لـعبـاد عـليـك إمـارة أمـنـت وهـذا تـحمـلـين طـليـق

1 ـ ينظر الإنصاف، ص 579 .
2ـ البيت ليزيد بن مفرغ الحميري، ينظر ديوانه، ص 170، وهو معاني القرآن للفراء: 2 / 177، وأدب الكاتب ص 321، والأمالي النحوية: 2 / 148، والمقاصد النحوية: 1 / 442 . وينظر جامع البيان: 2 / 422 .
3 ـ سورة النساء من الآية (109) .
4 ـ جامع البيان: 5/ 335 .

حيث قال: " الاستشهاد فيه في قوله: (وهذا تحمـــلين)، وهــو أن (هذا) جاءت بمعنى (الذي) على رأي الكوفيين "[1] .

ويبدو الكلام واضحا عند الفراء، إذ استشهد بقول الله تعالى:﴿ **وما تلك بيمينك يا موسى** ﴾،[2] فمعنى (تلك) ههنا بمعنى (هذه)، قال الفراء: " (بيمينك) في مذهب صلة لـ (تلك)؛ لأن (تلك) و (هذه) توصلان كما توصل (الذي) "[3] وكما استشهد الفراء بالبيت السابق، على أساس أن (هذا) فيه بمعنى (الذي) أي يريد: الذي تحملين طليق[4] .

ولا يعتد البصريون بالرأي السابق، ويرون بأن (هذا) اسم إشارة و(تحملين) حال من ضمير الخبر، فالتقدير فيه، وهذا طليق محمولا، ويظهر رأيهم بشكل أوضح فيما يأتي:

فبعدما فرغ الأنبا ري من الحديث عن رأي الكوفيين، والبصريين، رد محتجا على ما جاء به الكوفيون، بقوله: " فلا حجة لهم فيه؛ لأن (تحملين) في موضع الحال كأنه قال: وهذا محمولا طليق، ويحتمل أيضا أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة، ويكون التقدير: وهذا الذي تحملين طليق "[5] .

---

1 ـ المقاصد النحوية: 1 / 445 .
2 ـ سورة طه من الآية (17) .
3 ـ معاني القرآن للفراء: 2 / 177 .
4 ـ ينظر المصدر نفسه الموضع السابق .
5 ـ الإنصاف، ص 582 .

والذي يبدو لي أن ابن يعيش يعجبه قول الكوفيين؛ لأنه ذكر في البيت الشاهد السابق التقدير،الذي هو؛ أي: والذين تحملين طليق،[1] ولكنه ذكر في موضع آخر أن البصريين يرون الشذوذ في ذلك[2] .

وكما ذكر ابن عصفور رأي الكوفيين، واستدل بقوله تعالى: ﴿ **وما تلك بيمينك يا موسى** ﴾، منكرا ذلك التقدير الذي جاءوا به، بأن الله تعالى يقصد به: وما التي بيمينك ؟ لأن (بيمينك) ـ كما يذكر ابن عصفور ـ يحتمل أن يكون متعلقا بفعل مضمر على وجه البيان، فالتقدير في هذه الحال: أعني بيمينك المشار، أو أن يكون حالا من المشار إليه، أيحتمل أن يكون (تحملين) خبرا ثانيا لـ (هذا) ؟ لأن المبتدأ من الممكن أن يكون له خبران، من ذلك: هذا حلو حامض،[3] فكل هذه الاحتمالات التي جاء بها ابن عصفور منكرا لقولهم، فرارا من تصديق أن(هذا) بمعنى(الذي). ولم تعط (هذا) معنى (الذي) كذلك عند ابن هشام، فهو يرى أيضا أن التقدير في البيت الشاهد السابق، أي: وهذا طليق محمولا [4] .

واشترط تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين على (ذا)، الذي جهله الكوفيون من ذلك قوله تعالى: ﴿ **ماذا أنزل ربكم** ﴾؛[5] أي: ما الذي أنزل ربكم ؟ وكذلك فإن من ذا لقيت؛[6] أي: من الذي لقيت ؟ وهذا يدل على إنكاره إنكارا قاطعا على مجئ (هذا) بمعنى الذي من غير سبقها بـ (ما) أو (من) .

---

1 ـ ينظر شرح المفصل: 2 / 16 .
2 ـ المصدر نفسه: 4 / 23 .
3 ـ ينظر شرح المقرب: 1 / 190 ـ 191 .
4 ـ ينظر أوضح المسالك: 1 / 162، والمغني: 2 / 124 .
5 ـ سورة النحل من الآية (30) .
6ـ ينظر شرح شذور الذهب،ص 145 ـ 147، والهمع: 1 / 289 ـ 290، وشرح الأشموني:1 / 204 ـ 205 .

وذكر كذلك أن هذا البيت الشاهد لا ينهض في الرد على رأي الكوفيين؛ لأنهم يرون أن (هذا) اسم موصول، وصلته لفظة (تحملين)، وعائده محذوف.[1] وذكر الآخر بأن (ذا) قد تكون اسم إشارة، إذا كانت بمعنى اسم إشارة حتى ولو تقدم عليها الاستفهام، كقوله تعالى:﴿ **من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه** ﴾[2] وتعد أيضا اسما موصولا إذا كانت بمعنى الاسم الموصول كقوله تعالى:﴿ **ماذا أنزل ربكم** ﴾[3] .

وصرح البغدادي بشذوذ ما ذكره أهل الكوفة، وكما أن ما جاء في البيت الشاهد السابق كان لأجل الضرورة الشعرية[4] .

وكما ذكر العيني كذلك في موضع آخر أن الفراء قد أنشد البيت الشاهد:

فـمـا آبـاؤنـا بأمـن منـــه عـلينـا الـلاء قـد مـهـدوا الحجـورا[5]

والشاهد فيه: هو مجئ (اللاء) بمعنى (الذين)[6] .

ورأي الفراء يبدو واضحا ـ كما سبق ـ بالتصريح الواجب الذي هو مجئ أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة .

1- ينظر شرح التصريح: 1 / 381 - 382 .
2- سورة البقرة من الآية (255) .
3- سورة النحل من الآية (30)، وينظر تهذيب وإغناء شرح قطر الندى وبل الصدى، ص 129 - 130.
4- ينظر الخزانة: 2 / 515 .
5- البيت لرجل من بني سليم، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: 3 / 163، وشرح المقرب: 1 / 188 وشرح التسهيل: 1 / 194، والمقاصد النحوية: 1 / 429 .
6- ينظر المقاصد النحوية: 1 / 429 .

وينوه ابن عصفور عن أن (اللاء) تأتي لجمع الإناث العقلاء، كقوله تعالى: ﴿ **واللائي يئسن من المحيض من نسائكم** ﴾،[1] وكما تأتي أيضا لغيرالعقلاء، ذلك نحو: الكتب اللائي اشتريتها مفيدة[2] .

ويرى ابن مالك بأن المشهور في (اللاء) هو ورودها بمعنى (اللاتي) ولكنها قد ترد بمعنى (الذين)، التي هي في البيت الشاهد السابق، فالصحيح فيها أن (الذين) جمع لـ (الذي)، مرادا به من يعقل، وأما (اللائين) جمع (اللاء) ومرادف (الذين)، كما أن (اللاءات) جمع (اللاء)، ومرادف (اللاتي)[3] .

وتمسك الكوفيون بهذه المسألة، كان نابعا باعتمادهم على ما جاء في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ **هاأنتم هؤلاء جادلتم عنهم** ﴾،[4] وكذلك كما ذكرت من آيات سابقة، وأما البصريون فقد تمسكوا بالأصل، واستصحابا للحال، وأما قوله تعالى في الآية السابقة، فـ (هؤلاء) منصوب الموضع على الاختصاص، أو التأكيد لـ (أنتم)، أو هو منادى مفرد، وأما استشهاد الفراء السابق بقوله تعالى:﴿ **وما تلك بيمينك يا موسى** ﴾، فإنها إشارة بمعنى (هذه) والتقدير فيها: أي شيء هذه بيمينك[5].

1 ـ سورة الطلاق من الآية (4)، وينظر معاني القرآن للفراء: 3 / 163 .
2 ـ ينظر شرح المقرب: 1 / 199 .
3 ـ ينظر شرح التسهيل: 1 / 193 - 194 - 195 .
4 ـ سورة النساء من الآية (109) .
5 ـ ينظر ائتلاف النصرة، ص 67 - 68 .

وألحظ رأي الشيخ خالد الأزهري مع مذهب الكوفيين، فبعد أن ذكر البيت الشاهد السابق، قال: " فأوقع (اللاء) مكان (الألى) بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها و(الألى) بمعنى (الذين)، و (الذين) أشهر منها "[1] .

وقد قدر المعنى فيه بأنه: " ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد؛ بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح "[2] .

ولا يكاد كتاب يخلو من الحديث عن هذه المسألة، فقد ذكرت فيها آراء عدة فمنهم من وصفها بالقلة، ومنهم من صحح كلام أهل الكوفة، ومنهم من تبع مذهب أهل البصرة،[3] ومنهم من يجيزكلا المذهبين، ولا يرى فيهما خطأ [4] .

وكما أن مذهب أغلب هؤلاء النحاة لا يرى الإنكار المطلق، بل ربما يكون لأجل الضرورة، أو الشذوذ، أو القلة، نجد أن المذهب الكوفي يجيزون ذلك على الإطلاق .

1- شرح التصريح: 1 / 133 .
2- المصدر نفسه الموضع السابق .
3- ينظر الهمع: 1 / 286 - 287، وشرح الأشموني: 1 / 185، والدرر اللوامع: 1 / 263، والتوضيح والتكميل: 1 / 108 - 109 .
4 - ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1 / 462 - 463 .

خامسا ـ حذف الموصول وبقاء صلته:

أوضح الطبري مذهب الكوفيين في حذف الموصول وبقاء صلته في قوله تعالى:﴿ **من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه** ﴾،[1] حيث قال: " ولقوله جل ثناؤه: ﴿ **من الذين هادوا يحرفون** ﴾ وجهان من التأويل: أحدهما: أن يكون معناه: ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب من الذين هادوا يحرفون الكلم . فيكون قوله: ﴿ **من الذين هادوا** ﴾ من صلة (الذين) . وإلى هذا القول كانت عامة أهل العربية من أهل الكوفة يوجهون قوله:﴿ **من الذين هادوا يحرفون** ﴾ . والآخر منهما: أن يكون معناه: من الذين هادوا من يحرف الكلم عن مواضعه . فتكون (من) محذوفة من الكلام اكتفاء بدلالة قوله:﴿ **من الذين هادوا** ﴾ عليها، وذلك أن (من) لو ذكرت في الكلام كانت بعضا لـ (من)، فاكتفى بدلالة (من) عليها، والعرب تقول: منا من يقول ذلك ومنا لا يقوله، بمعنى: منا من يقول ذاك، ومنا من لا يقوله، فتحذف (من) اكتفاء بدلالة من عليه ... وإلى هذا المعنى كانت عامة أهل العربية من أهل البصرة يوجهون تأويل قوله: ﴿ **من الذين هادوا يحرفون الكلم** ﴾ غير إنهم كانوا يقولون: المضمر في ذلك (القوم)، كأن معناه عندهم: من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم "[2] .

فمن الآراء التي اعتنقها الفراء حذف الموصول وبقاء صلته، وقد اشترط لهذا الحذف أن يكون بعد (من) الجارة، يقول: " قوله تعالى: ﴿ **من الذين هادوا يحرفـــون**

1 ـ سورة النساء من الآية (46) .
2 ـ ينظر جامع البيان:5 / 149- 150 .

الكلم عن مواضعه ﴾ إن شئت جعلتها متصلة بقوله: ﴿ **ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب** ﴾[1] ﴿ **من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه** ﴾ وإن شئت كانت منقطعـــة مستأنفة، ويكون المعنى: من الذين هادوا من يحرفون الكلم . وذلك من كلام العرب: أن يضمروا (من) في مبتدأ الكلام؛ فيقولون: منا يقول ذلك، ومنا لا يقوله. وذلك أن (من) بعض لما هي منه فلذلك أدت عن المعنى المتروك، قال الله تبارك وتعالى:﴿ **وما منا إلا له مقام معلوم** ﴾،[2] وقال:﴿ **وإن منكم إلا واردها** ﴾[3] وقال ذو الرمة:

ف ظلـوا ومنهم دمعـه سـابـق له وآخــر يثنــي دمعـة العيـن بالهمـل[4]

يريد: منهم من دمعه سابق . ولا يجوز إضمار (من) في شيء من الصفات إلا على المعنى الذي نبأتك به، وقد قالها الشاعر في (في) ولست أشتهيها، قال:

لـو قـلت ما في قـومهـا لـم تـأثـم يـفضلهـا في حسـب ومـيسـم [5]

ويروي أيضا (تيثم) لغة . وإنما جاز ذلك في (في) لأنك تجد معنى (من) أنه بعض ما أضيفت إليه، ألا ترى أنك تقول: فينا صالحون وفينا دون ذلك فكأنك قلت: منا، ولا يجوز أن تقول: في الدار يقول ذلك، وأنت تريد في الدار من يقول ذلك إنما يجوز إذا أضفت (في) إلى جنس المتروك[6] .

ويلاحظ على كلام الفراء أيضا أنه يرى أن حذف الموصول بعد (في) جائز وإن كان على قلة .

1- سورة النساء من الآية (44) .
2 - سورة الصافات من الآية (164) .
3 - سورة مريم من الآية (71) .
4 - البيت لذي الرمة في ديوانه، ص 219 . وهو بلا نسبة في الدرر: 2 / 66 .
5 - البيت بلا نسبة في الكتاب: 2 / 345 والخصائص،ص550، ولأبي الأسود الجماني في شرح المفصل: 3 / 59، وفي شرح التصريح: 2 / 18، ولحكيم بن معية في خزانة الأدب: 5 / 62- 63، وله أو لحميد الأرقط في الدرر: 6 / 19
6 - ينظر معاني القرآن: 1 / 271 .

وإلى هذا يرى الطبري بصوابه حيث قال: " والقول الذي هو أولى بالصواب عندي في ذلك قول من قال قوله:﴿ **من الذين هادوا** ﴾ من صلة الذين أوتوا نصيبا من الكتاب، لأن الخبرين جميعا والصفتين من صفة نوع واحد من الناس، وهم اليهود الذين وصف الله صفتهم في قوله:﴿ **ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب** ﴾.[1] وبذلك جاء تأويل أهل التأويل، فلا حاجة بالكلام إذ كان الأمر كذلك إلى أن يكون فيه متروك "[2] .

أما الزجاج فقد صرح بفساد وإبطال ما ذهب إليه الفراء، معللا ذلك بأن الموصول الاسمي لا يحذف وتبقى صلته، يقول: وقال بعض النحويين المعنى: من الذين هادوا من يحرفونه، فجعل يحرفونه صلة (من)، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يحذف الموصول وتبقى صلته. وكذلك قول الشاعر:

لـو قـلت ما في قـومهـا لـم تيثـم يفضـلهـا في حسـب وميسـم

المعنى ما في قومها أحد بفضلها . وزعم النحويون أن هذا إنما يجوز مع (من) و(في) . وهو جائز إذا كان (فيما بقى دليل على ما ألقى)، ولو قلت: ما فيهم يقول ذاك، أو ما عندهم يقول ذاك، جازا جميعا جوازا واحدا . والمعنى: ما عندهم أحد يقول ذاك [3] .

1 ـ سورة آل عمران من الآية (21) .
2 ـ جامع البيان: 5 / 150 .
3 ـ ينظر معاني القرآن وإعرابه: 2 / 57 ـ 58 .

فالزجاج يلاحظ على كلامه ما يلي:

أولا: إن الزجاج يتفق مع البصريين فيما خطأ به الفراء؛ فالبصريون لا يجيزون حذف الموصول الاسمي مع بقاء صلته[1] . أما الكوفيون فيرون جواز حذف الموصول وبقاء صلته[2] . فرده هنا هو مناصرة لمذهبه البصري .

ثانيا: لو تتبعنا آراء النحاة في جواز حذف الموصول وبقاء صلته لوجدنا جلهم أجاز حذف الموصول وبقاء صلته؛ كالأخفش،[3] والزمخشري،[4] وأبي حيان[5] . في حين أجاز ابن مالك حذف الموصول بشرط أن يكون معطوفا على ما قبله[6] .

ثالثا: وقع في كلام الزجاج ما ظاهره جواز حذف الموصول وبقاء صلته، وذلك عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿ **سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار** ﴾[7] . قال: " ومن هو مستخف بالليل، أي هو مستتر بالليل والليل أستر من النهار، ومن هو سارب بالنهار، أي من هو ظاهر بالنهار في سربه "[8] .

رابعا: كلام أبي حيان على جواز حذف الموصول مع بقاء صلته خير دليل على ذلك، وفي ذلك يقول: " وحذف الموصول الاسمي غير(أل) عند من يذهب إلى اسميتها لفهم المعنى جائز شائع في كلام العرب، وإن كان البصريون لا يقيسونه فقد

---

1 ـ يقدر البصريون في هذه الشواهد التي ساقها الفراء ـ وفي غيرها من الشواهد ـ أن المحذوف الموصوف وليس الموصول، وأن الصفة أقيمت مقام الموصوف فأغنت عنه. ينظر الكتاب: 2 / 345، والمقتضب: 2 / 137- 139، والأصول لابن السراج: 2 / 262- 263، والخصائص، ص 550، وشرح المفصل: 3 / 58، وشرح الكافية:1 / 317، 2 / 323 .

2 ـ ينظر مجالس ثعلب، ص 379

3 ـ ينظر معاني القرآن: 1 / 203 .

4 ـ ينظر الكشاف:2 / 46 .

5 ـ ينظر البحر المحيط: 1 / 640 .

6 ـ ينظر شرح التسهيل: 1 / 235 .

7 ـ سورة الرعد من الآية (10) .

8 ـ معاني القرآن وإعرابه: 3 / 141 .

قاسه غيرهم، قال بعض طيئ:

ما الــذي دأبــه احتيــاط وحــزم وهـــواه أطـــاع يستـويـــان[1]

أي: والذي أطاع "[2] .

ومما سبق نستنتج أن حذف الموصول وبقاء صلته قد قال به كثير من النحاة ولا حجة للزجاج في عدم تجويزه ذلك .

1- البيت من غير نسبة في البحر المحيط: 1 / 640 . وهو من شواهد مغني اللبيب: 2 / 281 .
2- البحر المحيط: 1 / 640 .

سادسا ـ حذف العائد في جملة الصلة:

صرح الطبري برأيه في هذه المسألة من خلال قوله تعالى:﴿ **واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا** ﴾[1] فقد أول هذه الآية: واتقوا يوما لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا. وجائز أيضا أن يكون تأويله: واتقوا يوما لا تجزيه نفس عن نفس شيئا[2].

وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، فقد ذكر الفراء عندما تعرض لقوله تعالى: ﴿ **واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا** ﴾ أن المحذوف هاهنا حرف الجر(فيه) قال: فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرها مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة [3] فيجوز ذلك كقولك: لا تجزي نفس عن نفس شيئا، وتضمر الصفة، ثم تظهرها فتقول: لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا .

وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات، ويقول: لو أجزت إضمارها ها هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت وأنا أريد الذي تكلمت فيه، وقال غيره من أهل البصرة لا نجيز الهاء ولا تكون، وإنما يضمر في مثل هذه المواضع الصفة، وقد أنشدني بعض العرب:

يـا رب يـوم لـو تنـزاه حـول ألفيتنـي ذا عنـز وذا حـول[4]

1- سورة البقرة من الآية (48) .
2- ينظر جامع البيان: 1 / 345 .
3- الصفة مصطلح كوفي يقابله حرف الجر عند البصريين . ينظر مدرسة الكوفة، ص 314 .
4- لم أعثر له على قائل أو على نسبة فيما توفر لدي من مراجع .

وأنشدني آخر:

قـــد صبحـت صبحها السلام بكـبـــد خـالـــطـهـا سنـام

في ســاعــة يــحبهــا الطعـــام[1]

ولم يقل يحب فيها، وليس يدخل على الكسائي ما أدخل على نفسه؛ لأن الصفة في هذا الموضع والهاء متفق معناهما، ألا ترى أنك تقول: أتيتك يوم الخميس، وفي يوم الخميس، فترى المعنى واحدا، وإذا قلت: كلمتك، كان غير كلمت فيك، فلما اختلف المعنى لم يجز إضمار الهاء مكان (في) ولا إضمار (في) مكان (الهاء)[2] .

وقد ذكر الزجاج أن الفراء من النحاة الكوفيين الذين يجيزون حذف الجار والمجرور من جملة الصفة، وذلك دون أن يصرح باسمه، أو يكنى عنه حيث قال: ومعنى: أي لا تجزي فيه، وقيل: لا تجزيه، وحذف (فيه) هاهنا سائغ؛ لأن (في) مع الظرف محذوفة، تقول: أتيتك اليوم، وأتيتك في اليوم، فإذا أضمرت، قلت: أتيتك فيه، ويجوز أن تقول: أتيتكه، قال الشاعر لرجل من بني عامر:

ويومـا شهـــدنـاه سـليمـا وعـامـــرا قـليلا سـوى الطعن النهـــال نوافلـــه[3]

أراد شهدنا فيه، وقال بعض النحويين: إن المحذوف ها هنا الهاء؛ لأن الظروف عنده لا يجوز حذفها . وهذا قول الكسائي . والبصريون وجماعة من الكوفيين يقولون: إن المحذوف (فيه)[4] .

1- غير منسوب في الجمهرة، 1318، ولسان العرب: 1 / 289، وتاج العروس: 2 / 213 .
2- ينظر معاني القرآن: 1 / 31 - 32 .
3- البيت لرجل من بني عامر في شرح المفصل: 2 / 46، ولسان العرب: 14 / 144 (جزي)، وهو بلا نسبة في المقتضب: 3 / 105، والمقرب: 1 / 147، ومغني اللبيب: 2 / 162، وهمع الهوامع: 1 / 203، وخزانة الأدب: 7 / 181، 8 / 202 ، وينظر المعجم المفصل، ص 701 .
4- ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1 / 128 .

والذي نلاحظه مما سبق أن النحاة يتفقون على أن هناك محذوفا مقدرا في قوله تعالى:﴿ **واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا** ﴾ ولكن الخلاف واقع حول تقدير المحذوف؛ فقد ذهب سيبويه،[1] والأخفش،[2] والمبرد،[3] إلى أن المحذوف هنا (فيه) والسبب في ذلك يعود إلى عدم جواز تقدير (الهاء) هنا؛ لأن الظروف يحذف منها ولا يحذف من غيرها[4] .

ولكن العكبري ذكر الوجهين حيث قال: " تجزي نفس ": الجملة في موضع نصب صفة اليوم، والعائد محذوف، تقديره: تجزى فيه، ثم حذف الجار والمجرور عند سيبويه؛ لأن الظروف يتسع فيها، ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها . وقال غيره: تحذف (في)، فتصير تجزيه، فإذا وصل الفعل بنفسه حذف المفعول به بعد ذلك[5] .

أما أبو حيان فقد رجح أن يكون تقدير المحذوف هنا (الهاء) على أن يكون الحذف على الاتساع، قال: " وهذه الجملة صفة لليوم، والرابط محذوف فيجوز أن يكون التقدير لا يجزى فيه، فحذف حرف الجر، فاتصل الضمير بالفعل، ثم حذف الضمير فيكون الحذف بتدريج، أو عداه إلى الضمير أولا اتساعا، وهذا اختيار أبي علي[6] وإياه نختار "[7] .

1- ينظر الكتاب: 1 / 386 .
2- ينظر معاني القرآن: 1 / 67 .
3- ينظر المقتضب: 3 / 106 .
4- ينظر إعراب القرآن للنحاس: 1 / 221 .
5- التبيان: 1 / 59 .
6- ينظر الحجة: 2 / 44 - 45 .
7- البحر المحيط: 1 / 189 .

أما الفراء فالواضح من كلامه أنه يجيز الوجهين، لكنه يرد على الكسائي لعدم قبوله تقديره (فيه) في قوله تعالى:﴿ **واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا** ﴾ لجواز تقدير الجار والمجرور هنا؛ لأن المعنى واحد . والموضع الذي لا يجوز فيه تقدير الجار والمجرور مكان الضمير إذا كان المعنى متفقا مع واحد منهما .

ومما تقدم فإن الفراء يتفق مع البصريين على ما ذهبوا إليه . وقد أجاز بعض النحاة تقدير الهاء هنا كالأخفش،[1] والعكبري،[2] وأبي حيان،[3] ومعنى هذا أنه يوجد تناقض كبير في ادعاء الشرجي الزبيدي في كون قوله تعالى: **واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا** ﴾ محل خلاف بين البصريين والكوفيين، حيث ذكر أن البصريين يقولون: إن المحذوف ها هنا الهاء[4] .

والواقع أن الأدلة التي ذكرناها تفند هذا الادعاء؛ لأن الزجاج ذكر أن جماعة من الكوفيين يوافقون البصريين في تقدير المحذوف، فضلا عن أننا عرفنا أن الفراء قد رد على الكسائي قوله . أضف إلى ذلك أن من البصريين من أجاز رأي الكسائي. الصواب في هذا أن ما ذهب إليه الزبيدي ليس صحيحا .

1- ذهب الأخفش إلى جواز أن يكون تقدير المحذوف في قوله تعالى: " لا تجزي " الهاء . ينظر معاني القرآن: 1 / 67 - 68 .
2- ينظر التبيان: 1 / 59 .
3- ينظر البحر المحيط: 1 / 189 .
4- ينظر ائتلاف النصرة، ص 87 .

سابعا ـ نصب (خيرا):

ذكر الطبري رأي الكوفيين في السبب الذي من أجله نصب قوله تعالى: ﴿ **فآمنوا خيرا لكم** ﴾[1] فقال: قال بعض نحويي الكوفة: نصب (خيرا) على الخروج مما قبله من الكلام؛ لأن ما قبله من الكلام قد تم، وذلك قوله: " فآمنوا " والعرب تفعل ذلك في كل خبر كان تاما ثم اتصل به كلام بعد تمامه على نحو اتصال " خير " بما قبله، فتقول: لتقومن خيرا لك، ولو فعلت ذلك خيرا لك، واتق الله خيرا لك[2] وأما إذا كان الكلام ناقصا، فلا يكون إلا بالرفع كقولك: إن تتق الله خير لك، كما في قوله تعالى:﴿ **وأن تصبروا خير لكم** ﴾[3] .

وذهب آخر منهم: النصب في " خير" لأن أصل الكلام: فآمنوا هو خير لكم فلما سقط " هو " الذي هو مصدر اتصل الكلام بما قبله، والذي قبله معرفة و " خير" نكرة، فانتصب لاتصاله بالمعرفة؛ لأن الإضمار من الفعل: قم فالقيام خير لك ولا تقم فتترك القيام خير لك؛ فلما سقط اتصل بالأول[4] .

وقد زعم الزجاج أن الفراء لم يذكر سبب نصب " خيرا " ولم يشرحه لأكثر من هذا حيث قال: " اختلف أهل العربية في تفسير نصب " خيرا " وقال الكسائي: انتصب لخروجه من الكلام، قال: وهذا تقوله العرب في الكلام التام نحو قولك: لتقومن خيرا لك، فإذا كان الكلام ناقصا رفعه فقالوا: إن تنته خير لك .

---

1 ـ سورة النساء من الآية (170) .
2 ـ مذهب الكسائي وأبي عبيدة . ينظر البحر المحيط: 4 / 142 .
3 ـ سورة النساء من الآية (25) .
4ـ ينظر جامع البيان: 6 / 41 .

وقال الفراء: انتصب هذا وقوله:" خيرا لكم " لأنه متصل بالأمر وهو من صفته ألا ترى أنك تقول: انته هو خير لك، فلما سقطت هو اتصل بما قبله، وهو معرفـــة فانتصب . ولم يقل هو ولا الكسائي من أي المنصوبات هو ولا شرحوه بأكثر من هذا . وقال الخليل وجميع البصريين: إن هذا محمول على معنى؛[1] لأنك إذا قلت: انته خيرا، فأنت تدفعه عن أمر وتدخله في غيره، كأنك قلت: انته وائت خير لك وادخل فيما هو خير لك. وأنشد الخليل وسيبويه[2] قول عمر بن أبي ربيعة:

فـــواعديـه سـرحتـي مـالك أو الـربـا بينـهـما أســـهـلا [3]

كأنه قال: ايتي مكانا أسهلا "[4] .

غير أننا إذا دققنا في كلام الفراء لوجدناه واضحا في تحديد وجه النصب في " خيرا " فهو صفة لموصوف محذوف تقديره (إيمانا)، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وقد دل عليه قوله: " (خيرا) منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك: أي الاتقاء خير لك، فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله فهو معرفة فنصب "[5] .

والواقع أننا نستغرب أن ينسب الزجاج إلى الفراء عدم توجيهه لنصب" خيرا " في حين نجد أغلب النحاة فسروا كلام الفراء على أن وجه النصب في" خيرا " على أنه نعت لمصدر محذوف؛ فالنحاس يتعرض للآية قائلا: "﴿ **فآمنوا خيرا لكم** ﴾:

---

1 ـ ينظر الكتاب: 1 / 283 .
2 ـ المصدر نفسه الموضع السابق .
3 ـ البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، ص 49 ، ينظر الكتاب: 1 / 283، وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيبويه: 1 / 428 ، وخزانة الأدب: 2 / 105، وبلا نسبة في لسان العرب: 3 / 462 (وعد) ينظر المعجم المفصل، ص 659 .
4 ـ معاني القرآن وإعرابه: 2 / 134 - 135 .
5- معاني القرآن للفراء: 1 / 295 - 296 .

على مذهب سيبويه وأتوا خيرا لكم، وعلى قول الفراء نعت لمصدر محذوف أي: إيمانا خيرا لكم "[1] .

ويرى مكي أن الفراء يوجه نصب " خيرا " على أنه نعت لمصدر محذوف تقديره: انتهوا انتهاء خيرا لكم[2] .

وقد ذكر هذا الوجه عن الفراء كثير من النحاة كابن الشجري،[3] والباقولي،[4] وابن يعيش،[5] وأبي حيان،[6] وابن هشام[7] وغيرهم.

على أن الزمخشري ذهب إلى ما صرح به الخليل وسيبويه فقال: " وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء من التثليث على أنه يحملهم على أمر فقال: (خيرا لكم)، أي اقصدوا وأتوا أمرا خيرا لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث "[8] .

أما أبو عبيدة فقد ذهب إلى أن يكون نصب (خيرا) على أنه خبر (يكن) مقدرا. قال: نصب على خبر جواب (يكن خيرا لكم) وكذلك كل أمر ونهي[9] وهو قول الكسائي .

1- إعراب القرآن للنحاس: 1 / 508 .
2 ـ ينظر مشكل إعراب القرآن: 1 / 214 .
3- ينظر أمالي الشجري: 2 / 99 .
4- ينظر كشف المشكلات، ص 332 .
5- ينظر شرح المفصل: 2 / 28 .
6- ينظر ارتشاف الضرب: 3 / 1475 .
7- ينظر المغني: 1 / 76 .
8- الكشاف: 2 / 181 .
9- ينظر المجاز: 1 / 143 .

وقد رد بعضهم هذا المذهب بأن (كان) لا تحذف مع اسمها دون خبرها إلا فيما لا بد له منه، ويزيد ذلك ضعفا أن (يكن) المقدرة جواب شرط محذوف فيصير المحذوف الشرط وجوابه، يعني أن التقدير: إن تؤمنوا يكن الإيمان خيرا فحذف الشرط وهو(إن تؤمنوا)، وجوابه وهو (يكن الإيمان)، وأبقي معمول الجواب وهو (خيرا) . وقد يقال : إنه لا يحتاج إلى إضمار شرط صناعي، وإن كان المعنى عليه لأنا ندعي أن الجزم في (يكن) المقدرة إنما هو بنفس جملة الأمر التي قبله وهو قوله: " فآمنوا " من غير تقدير حرف شرط ولا فعل له، وهو الصحيح وذلك كقولك: قم أكرمك، فـ (أكرمك) جواب مجزوم بنفس (قم) لتضمن هذا الطلب معنى الشرط من غير تقدير شرط صناعي[1] .

1- ينظر الدر المصون: 1 / 1273 .

ثامنا ـ الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

ذكر الطبري رأي الكوفيين في هذه المسألة وإن لم يصرح بذلك، وذلك من خلال قوله تعالى:﴿ **وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركآؤهم** ﴾،[1] حيث قال: " وقرأ ذلك بعض قراء أهل الشام [2]: " وكذلك زين (بضم الزاي) لكثير من المشركين (قتل) بالرفع (أولادهم) بالنصب (شركائهم) بالخفض، بمعنى: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم . ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم "[3] .

حيث كانت هذه القراءة مثار جدل بين النحاة والمفسرين، ما بين مؤيد للقراءة مستدلا بها محتجا في تثبيت قواعده، وما بين طاعن فيها، أو وصفها باللحن، وذلك للفصل بين المضاف والمضاف إليه، فمنهم من أجاز ومنهم من منع .

فذهب الكوفيون[4] إلا الفراء[5] إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه وتبعهم ابن خروف،[6] وابن مالك،[7] وابن الجزري،[8] وابن هشام،[9] وأبو حيان،[10] والسيوطي[11] .

---

1 ـ سورة الأنعام من الآية (137) .
2 ـ وهي قراءة ابن عامر، ينظر التبصرة، ص 504، والنشر: 2 / 263، والبحر المحيط: 4 / 229 .
3 ـ جامع البيان: 8 / 50 .
4 ـ ينظر الإنصاف، ص 347، وائتلاف النصرة، ص 51 .
5 ـ ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 358 .
6 ـ ينظر شرح الجمل: 2 / 358 .
7 ـ ينظر شرح التسهيل: 3 / 272، وشرح عمدة الحافظ، ص 49، وشرح الكافية الشافية، ص 979 .
8 ـ ينظر النشر: 3 / 363 .
9 ـ ينظر أوضح المسالك: 3 / 177 .
10 ـ ينظر البحر المحيط: 4 / 229 .
11 ـ ينظر الهمع: 2 / 431 .

ولهذه المسألة ثلاث صور جائزة[1]:

1 ـ أن يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله، كقراءة ابن عامر السابقة، وإما ظرفه كقول بعضهم:(يرك يوما نفسك وهواها سعى لها في رداها)، والأصل ترك نفسك يوما ... .

2 ـ أن يكون المضاف وصفا، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني كقراءة بعضهم[2] ﴿ **فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله** ﴾[3]: بنصب (وعد) وجر(رسله)،أو ظرفه كقوله عليه السلام: " هل أنتم تاركو لي صاحبي "،[4] ففصل بين (تارك) و (صاحبي) بالجار والمجرور (لي) .

3 ـ أن يكون المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون الفاصل قسما كقولهم: هذا غلام . والله . زيد، بجر (زيد) بإضافة (الغلام) إليه وفصل بينهما بالقسم، حكاه الكسائي. وزاد ابن مالك الفصل بـ (إما)[5] كقول تأبط شرا :

همـــا خطتـــا إمـــا إســـار ومـــنـــة وإمـــا دم والـقتـــل بـــالـحـر أجـــدر[6]

حيث فصل بين المضاف (خطتا) والمضاف إليه (إسار) بـ (إما) .

---

1 ـ ينظر المساعد: 2 / 372، وشرح ابن عقيل: 2 / 82، وأوضح المسالك: 3 / 179، والفصول والفروق عند النحاة، ص 46 .

2 ـ ينظر إعراب القراءات الشواذ: 1 / 739 .

3 ـ سورة إبراهيم من الآية (47) .

4 ـ الحديث في البخاري كتاب الفضائل: 7 / 8، باب قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ " لو كنت متخذا خليلا " .

5 ـ ينظر شرح الكافية الشافية: 2 / 994 .

6 ـ البيت لتأبط شرا. ومن شواهد الخصائص، ص 574، وشرح الكافية الشافية: 2 / 994، ومغني اللبيب: 2 / 299، والتصريح: 2 / 58. (خطتا): تثنية خطة، وهي القصة والحالة . لسان العرب مادة (خطط): 7 / 287، و تاج العروس (خطط): 19 / 251 .

وقد استدل المجيزون بالسماع والقياس، ومن السماع النصوص السابقة، ومن الشعر قول الشاعر:

فـزججتـهـا بـمـزجـــة زج القـلـوص أبـى مـزاده [1]

حيث فصل بين المضاف (زج) والمضاف إليه (أبى مزاده) بالمفعول به (القلوص) .

وقول الشاعر أيضا:

عتـوا إذ أجينـاهم إلى الـسـلـم رأفـة فسقنـاهم سـوق البغـاث الأجـادل[2]

فصل بين المضاف (سوق) والمضاف إليه (الأجادل) بقوله (البغاث) .

وقول أبو جندل الطهوي في صفة الجراد:

يفـرك حـبـل السنـبـل الكنـافج بالقـاع فـرك القـطـن المحـالج[3]

فقد فصل بين المضاف (فرك) والمضاف إليه (المحالج) بالمفعول (القطن).

وقول الآخر:

فـرشـني بـخيـر لا أكـونـن ومـدحتـي كنـاحـت يوما صخـرة بـعسيل[4]

ففصل بين المضاف (ناحت) والمضاف إليه (صخرة) بـ (يوما) الظرف.

---

1 ـ لم أعثر له على قائل . وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: 1 / 358، والخصائص، ص 574، والإنصاف ص347، وشرح المفصل: 3 / 91، شرح الكافية الشافية: 2 / 958 . (فزججتها): فطعنتها بالرمح،(الزج) بضم الزاي وتشديد الجيم الحديدة التي تركب في أسفل الرمح، مادة (زجج)، و (المزجة): الرمح القصير تاج العروس: 6 / 6 (القلوص): الناقة الشابة، مادة (قلص) تاج العروس: 18 / 121،(أبو مزدة) كنية لرجل .

2 ـ البيت منسوب لبعض الطائيين في شرح الكافية الشافية: 2 / 987، وشرح التسهيل: 3 / 278، وشرح الألفية لابن الناظم، ص 407 . (الأجادل): جمع أجدل وهو الطائر القوي، مادة (جدل) لسان العرب: 11 / 103، تاج العروس: 4 / 516 .

3 ـ البيت من شواهد تهذيب اللغة: 1 / 191، وشرح الكافية الشافية: 2 / 986، وشرح التسهيل: 3 / 278 وشرح الألفية لابن الناظم، ص 406 .

4 ـ لم أقف على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل: 3 / 273، والتصريح: 2 / 58، وأوضح المسالك: 3 / 184 .

ودليل القياس ما ذكره ابن مالك، وهو:

1 ـ أن الفاصل فضلة، فهو بذلك صالح لعدم الاعتداء به .

2 ـ كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف .

3 ـ كونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف في الصورة الأولى مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه[1] .

وذهب جمهور البصريين[2] ومعهم الفراء،[3] وتبعهم الفارسي[4] والنحاس،[5]ومكي القيسي،[6] والزمخشري،[7] وابن خالويه،[8] وأبو البركات الأنباري،[9] وابن يعيش،[10] إلى المنع، وقصروا الجواز بالظرف وشبهه في الضرورة الشعرية؛ وذلك لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما[11] .

---

1 ـ ينظر شرح التسهيل: 3 / 277 .
2 ـ ينظر الإنصاف، ص 350، والبحر المحيط: 4 / 229، وائتلاف النصرة، ص 51 .
3 ـ ينظر معاني القرآن: 1 / 358 .
4ـ ينظر الحجة: 3 / 410 . قال الفارسي: " وهذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى"
5 ـ ينظر إعراب القرآن: 2 / 98 .
6 ـ ينظر مشكل إعراب القرآن: 1 / 272 .
7 ـ ينظر الكشاف: 2 / 54 .
8 ـ ينظر الحجة في القراءات السبع، ص 151 .
9 ـ ينظر الإنصاف، ص 350 .
10 ـ ينظر شرح المفصل: 3 / 9 .
11 ـ ينظر الإنصاف، ص 350، شرح المفصل: 3 / 19- 20 .

وحكموا على الأبيات التي استدل بها المجوزون بأنها مجهولة القائل، قال أبو البركات الأنباري: " أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائلـــه، فـــلا يجـــوز الاحتجاج به "،[1] فسيبويه قد قصر الفصل في هذا الباب على الضرورة وحكم عليه بالقبح ومن ثم قال: " ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"[2] . ثم قال: ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة:

لمـــا رأت ساتيد ما استعبـــرت للـــه در اليـوم مـــن لامـــهـا[3]

حيث أضاف (در) إلى (من) وفصل بينهما بالظرف للضرورة .وقال أبو حية النميري:

كـمـا خـــط الـكتاب بكـــف يـومـا يهـــودي يقـــارب أو يزيـــل [4]

... فهذا قبيح ([5]) .

حيث فصل بين المضاف (كف) والمضاف إليه (يهودي) بالظرف (يوما) وهو ضرورة .

---

1 ـ الإنصاف، ص 350 .

2ـ الكتاب: 1 / 176 .

3ـ البيت في ديوانه، ص 62، وهو من شواهد المقتضب: 4 / 377، وشرح المفصل: 3 / 20، والإنصاف ص 349 . (ساتيد): واد ينصب إلى نهر بين آمد وميا فارقين . مادة (ستد) تاج العروس: 8 / 172 .

4ـ البيت من شواهد المقتضب: 4 / 377، والأصول: 2 / 277، والخصائص، ص 573، والإنصاف، ص 349،وشرح المفصل: 1 / 103، والارتشاف: 2 / 534 .(يقارب): يدين خطة من بعض . مادة (قرب) لسان العرب: 1 / 662، و تاج العروس: 4 / 161، (يزيل): يميز بين الحروف ويباعد بينها . مادة (زيل) لسان العرب: 11 / 316، و تاج العروس: 29 / 154 .

5ـ ينظر الكتاب: 1 / 176 .

أما قراءة ابن عامر فبعضهم وصفها بالخطأ واللحن والقبح فردها،[1] وبعضهم ضعفها واستبعدها،[2] كما حمل بعضهم قراءته على أنه رأى في بعض المصاحف (شركايهم) بالياء فقرأها بالجر[3] .

أما ابن مالك فكان له موقف محمود من قراءة ابن عامر، وهو أن القراءة لو كانت منافية للقياس لوجب قبولها، لصحة نقلها، ومن ثم قال: " على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها، لصحة نقلها، كما قبلت أشياء تنافي القياس بالنقل، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة، ولا قاربتها كقوله: (استحوذ)،[4] وقياسه استحاذ ... " [5] .

أما ما ذكره بعضهم من أن الحامل لابن عامر على قراءته هذه أنه وجدها مكتوبة بالياء في مصاحف الشام، أي أنه اعتمد بالرسم فقط، فليس هذا مختصا بالمصاحف الشامية، بل هو كذلك في مصحف أهل الحجاز، هذا وإن كان كافيا في الدلالة على جر(شركائهم)، فليس فيه ما يدل على نصب (أولادهم) إذ المصحف مهمل من الشكل، فلم يبق له حجة في نصب (الأولاد) إلا النقل المحض[6] .

ومن ثم قال ابن مالك:

وعـمـدتي قـراءة ابـن عامـر وكـم لهـا مـن عـاضـد وناصـر[7] .

1- كالطبري في تفسيره: 5 / 51، والنحاس في إعراب القرآن: 2 / 98، والزمخشري في الكشاف: 2 /54 .
2- كالفراء في معانيه: 1 / 358 ، ومكي في مشكل إعراب القرآن: 1 / 41، وابن عطية في المحرر الوجيز: 2 / 138 .
3- ينظر الكشاف: 2 / 54، والإنصاف، ص 351 .
4- سورة المجادلة من الآية (19)، " استحوذ عليهم الشيطان " .
5- ينظر شرح الكافية الشافية: 2 / 981- 982 .
6- ينظر الدر المصون: 5 / 175، والنشر: 2 / 265، والخزانة: 2 / 255 .
7- ينظر شرح الكافية الشافية: 4 / 979 .

يقول الطبري في معرض حديثه عن الآية الكريمة: " والقراءة التي لا أستجيز غيرها:﴿ **وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركآؤهم** ﴾ بفتح الزاي من (زين) ونصب (القتل) بوقوع (زين) عليه وخفض (أولادهم) بإضافة (القتل) إليهم، ورفع (الشركاء) بفعلهم لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل "[1] .

وإذا أتينا إلى أبي حيان فإننا نجد له ردا واقعيا على من وصف القراءة باللحن أو الضعف مدافعا عن ابن عامر حيث قال: " ... وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ولوجودها أيضا في لسان العرب ... " . ثم نبه إلى أنه لا يلتفت إلى قول من ردها أو ضعفها، ومن ثم قال عن الزمخشري: " وأعجب لعجمي ضعيف في النحو، يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذي تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم "[2] .

أما ابن عطية فقال في معرض حديثه عن قراءة ابن عامر السابقة: " وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب؛ وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر "[3] .

1- جامع البيان: 8 / 51 .
2- البحر المحيط: 4 / 229 - 230 .
3- المحرر الوجيز: 2 / 350 .

وقال ابن خروف مدافعا عن القراءة: " وكثير من المتأخرين خطؤوا القراءة حين لم يعلموا وجهها "[1] .

وعلى هذا يترجح ما ذهب إليه الكوفيون وكذلك ابن خروف، وابن مالك، وأبو حيان، من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لقبول كلام العربي إذ كان صحيحا، وما أورده يقبل القياس فلعله من لغة قديمة طال عهدها وعفا رسمها ولـم يطلع عليها أحد. حيث قال أبوعمروبن العلاء: " ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير "[2] .

وكذلك ألا يكفي ورودها في قراءة من قراءات القرآن لتكون دليلا على أنها من أفصح الكلام ؟ ! .

يقول أبو حيان: " وإذ كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعضهم: هو غلام ـ إن شاء الله ـ أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل "[3] .

1- شرح الجمل: 2 / 853 .
2- الخصائص لابن جني، ص 301 .
3- البحر المحيط: 4 / 230 .

تاسعا ـ العطف على الضمير المجرور:

هذه المسألة تعتبر كذلك كالمسألة السابقة من مسائل الخلاف الشهيرة في النحو حيث أنها تمس قضية هامة من قضايا النحو العربي، هي قضية النحاة وموقفهم من القراءات .

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك (مررت بك وبزيد) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[1] .

وقد استدل الكوفيون بشواهد من القرآن والشعر الفصيح، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿ **واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام** ﴾ بالخفض،[2] وبقوله تعالى:﴿ **وكفر به والمسجد الحرام** ﴾،[3] ومن الشعر قول الشاعر:

فاليـــوم قـربـت تهجـونا وتشتمنـا فاذهـب فمـا بك والأيـام مـن عـجـب[4]

وبغير ذلك من الشواهد من القرآن والشعر . وقد رد البصريون شواهد الكوفيين وتأولوها[5] .

وقد أخذ الطبري برأي البصريين، ورفض عطف الظاهر على المضمر وقال إن ذلك غير فصيح في لغة العرب يقول: " من قرأ قوله:(الأرحام) بالخفض عطفا بالأرحام على الهاء التي في قوله (به)، كأنه أراد: واتقوا اللـــه الـذي تســاءلـون

1- ينظر الإنصاف، ص 371.
2 ـ سورة النساء من الآية (1) وهي قراءة حمزة الزيات والنخعي وقتادة والأعمش . ينظر التبصرة ص 472، و السبع في القراءات، ص 226، والنشر: 2 / 247 .
3 ـ من سورة البقرة من الآية (217) .
4 ـ لم أعثر له على قائل . وهو من شواهد الكتاب: 2 / 383، والأصول: 2 / 99، وشرح المفصل: 3 / 78 والإنصاف، ص 372، وشرح التسهيل: 3 / 376، والخزانة: 2 / 338 .
5 ـ ينظر الإنصاف، ص 374 .

به وبالأرحام، فعطف بظاهر على مكني مخفوض . وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب؛ لأنها لا تنسق بظاهر على مكني في الخفض إلا في ضرورة شعر وذلك لضيق الشعر؛ وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والردئ في الإعراب منه "[1] .

فنجده يقول إن ما جاء من عطف الظاهر على المضمر في الشعر لا يمثل قاعدة لغوية يمكن الاستناد إليها، وإنما هو من ضرورات الشعر، ولهذا يقول في الآية نفسها بعد أن ذكر وجه النصب لا يجيز قراءة الخفض يقول: " والقراءة التي نستجيز للقارئ أن يقرأ غيرها في ذلك النصب .... لما قد بينا أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكني في حال الخفض، إلا في ضرورة شعر، على ما قد وصفت من قبل "[2] .

فقد ذهب الكوفيون إلا الفراء ويونس والأخفش،[3] والقرطبي [4] وابن خروف، و الشلوبين، وابن مالك،[5] وأبو حيان،[6] إلى جواز العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار . وحجتهم في ذلك السماع والقياس فقد ثبت في كلام العرب شعره ونثره .

1- جامع البيان: 4 / 273 - 274 .
2- المصدر نفسه: 4 / 275 .
3 - ينظر الإنصاف، ص 371، والتسهيل، ص 178، وشرحه: 3 / 375، وشرح عمدة الحافظ، ص 665 وتوضيح المقاصد والمسالك: 3 / 231 .
4 - ينظر الجامع لأحكام القرآن: 3 / 196 .
5 - ينظر شرح التسهيل: 3 / 375، شرح عمدة الحافظ، ص 65 ، والمساعد: 2 / 470 .
6 - ينظر الارتشاف: 2 / 658، والبحر المحيط: 3 / 158 .

فمن القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ **واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام** ﴾، في قراءة حمزة بجر (الأرحام) أي: بالأرحام، وقوله سبحانه وتعالى:﴿ **وكفر به والمسجد الحرام** ﴾،[1] أي وبالمسجد الحرام، وقوله عز وجل:﴿ **وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين** ﴾،[2] أي لمن لستم، وقوله تعالى:﴿ **ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم** ﴾،[3] فهنا (ما) في موضع خفض؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن)، وقوله تعالى: ﴿ **لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة** ﴾،[4] فما كان هنا في موضع خفض هي كلمة (المقيمين)؛ وذلك بالعطف على الكاف في قوله: (إليك) إذ التقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، يعني بذلك من الأنبياء عليهم السلام كما يجوز أن يكون العطف على الكاف في هذه الآية في قوله:(قبلك) فالتقدير يكون: ومن قبل المقيمين الصلاة، أي: من أمتك، وغيرها من الآيات الكريمة التي كانت موضع استشهاد وأدلة لهم على إجازة العطف على الضمير المجرور[5] .

ومن الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: " إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا ... " الحديث[6] .

---

1 ـ سورة البقرة من الآية (217) .
2 ـ سورة الحجر من الآية (20) .
3 ـ سورة النساء من الآية (127) .
4 ـ سورة النساء من الآية (162) .
5 ـ ينظر الإنصاف، ص 372 - 373 .
6ـ أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب، كتاب بدء الوحي، باب الإجازة: 4 / 464 .

ومن الشعر قول العباس بن مرداس:

أكــر علـى الـكـتيبـة لا أبـالـــي أحتفــي كـــان فيــهـا أم ســواهـا [1]

حيث عطف (سواها) على الضمير المجرور في (فيها) ولم يعد الجار .

وقول الشاعر:

فـاليـوم قربت تـهجـونا وتشتمنـا فـاذهب فما بـك والأيـام من عـجب

حيث عطف (الأيام) على الضمير المجرور في (بك) من غير إعادة الجار .

وقول مسكين الدارمي:

تعلـق في مــثـل الســواري سيوفنـا وما بينــها والكـعب غـوط نفــانف[2]

حيث عطف (الكعب) على الضمير المجرور في (بينها) ولم يعد الجار .

وذكر المجوزون شواهد كثيرة تدل على جواز العطف[3] .

وقد ذهب البصريون وتبعهم الفراء إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار إلا في الضرورة،[4] وتبعهم كذلك ابن عطية[5] وابن عصفور[6] . تقول: مررت بك وبزيد، ولا يصح مررت بك وزيد .

1- البيت من ديوانه، ص 110، ينظر الإنصاف، ص 372، وشرح التسهيل: 3 / 377، وشرح الكافية الشافية: 3 / 1252، والبحر المحيط: 2 / 387 .

2- البيت من ديوانه، ص 53، ومعاني القرآن للفراء: 2 / 86، والإنصاف، ص 372، وشرح المفصل: 3 / 79، وجامع البيان: 4/ 274 .(السواري): جمع سارية، وهي الإسطوانة، مادة (سرا) لسان العرب: 14 / 377، (غوط): جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض، مادة (غوط) لسان العرب: 7 / 364 . (نفانف): جمع نفنف، وهو الهواء بين شيئين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى بعيد فهو نفنف، مادة (نفنف) لسان العرب: 9 / 338 .

3 - ينظر شرح التسهيل: 3 / 376، والإنصاف، ص 373، والبحر المحيط: 2 / 387، وشواهد التوضيح ص 53 .

4 - ينظر الإنصاف، ص 373، والمساعد: 2 / 470 .

5 - ينظر المحرر الوجيز: 2 / 4 .

6 - ينظر شرح الجمل: 1 / 202، والمقرب: 1 / 233 .

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز؛ وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك قد عطفت على الحرف الجار،وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

وقيل: إن الضمير قد صار عوضا عن التنوين فينبغي ألا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين، ودليل استوائها قولنا:(يا غلام) بكسر الميم فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وتشابههما؛ لأنهما على حرف واحد ويكملان الاسم، ولا يفصل بينهما وبينه بالظرف وليس كذلك الاسم المظهر .

وقيل: إنهم أجمعوا على عدم جواز عطف الضمير المجرور على الظاهر المجرور، فلا نقول: (مررت بزيدوك) فكذلك ينبغي ألا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور فلا يقال: (مررت بك وزيد)؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفا، فلا يجوز أن يكون معطوفا عليه[1] .

وكان موقف المانعين من الشواهد التي استدل بها الكوفيون في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار أنهم أولوا هذه الشواهد، وطعنوا في قراءة حمزة، ومنهم من وصفها باللحن، ومنهم من خرجها تخريجات بعيدة .

قال ابن عصفور: " ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة شعر نحو قوله:(الآن قربت تهجونا ... البيت)، وكان الوجه أن يقول:(وما بك وبالأيام) (ونعلق في مثل السواري... البيت)، وكان الوجه أن يقول:(فما بينها وبين الأرض) .

1 - ينظر الإنصاف، ص 373 - 374 .

وأما قوله تعالى:﴿ **وكفر به والمسجد الحرام** ﴾ بخفض (المسجد)، وقوله تعالى: بخفض (الأرحام)، فقد يتخرج ذلك على القسم، وقد يتخرج ذلك أن يكون من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه "[1] .

وذكر ابن عطية أن قراءة حمزة لا تجوز عند رؤساء نحوي البصرة، ثم ذكر ابن عطية وجهة نظره في رد قراءة حمزة فقال: " ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان: أحدهما: أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الرحم يتساءل بها، وهذا تفرق في معنى الكلام وغض من فصاحته، وإنما الفصاحة أن تكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة .والوجه الثاني: أن يكون في ذكرها على ذلك تقرير للتساؤل بها والقسم بحرمتها . والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه السلام: " من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت " [2] " [3] .

وذهبت طائفة إلى أن الواو للقسم وليست واو العطف فرارا من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[4] .

وذهب بعضهم إلى رد قراءة حمزة وتخطئتها،[5] حتى إن أبا العباس المبرد قال:" لو أني صليت خلف إمام فقرأ بها، لقطعت صلاتي "،[6] وعن قوله تعالى: ﴿ **وكفر به والمسجد الحرام** ﴾، قالوا العطف على سبيل، وأما قوله سبحانه:

---

1 ـ ينظر شرح الجمل: 1 / 203 - 205 .
2 ـ أخرجه البخاري في صحيحه، من حديث عبد الله، كتاب بدء الوحي، باب كيف يستحلف: 3 / 235، وفي صحيح مسلم، من حديث ابن عمر، كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله: 8 / 437 .
3 ـ المحرر الوجيز: 2 / 4 ، 5 .
4ـ ينظر البحر المحيط: 3 / 158 .
5ـ ينظر الكامل للمبرد: 3 / 39، الكشف عن وجوه القراءات: 1 / 376، والمحرر الوجيز: 2 / 5 .
6ـ ينظر درة الغواص، ص 82 .

﴿ **وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين** ﴾، قالوا: إن (من) في موضع نصب بالعطف على معايش أي: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء[1] .

ولم يقف أبو حيان عند حد الاستشهاد بقراءة حمزة، بل دافع عنها ضد كل من خطأه أو لحنه . فقال: " وأما قول ابن عطية: ويرد عندي من القراءة وجهان فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله ـ ﷺ ـ قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكبر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من رسول الله ـ ﷺ ـ بغير واسطة عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأ الصحابة أبي بن كعب عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيرا ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم "[2] .

ثم أطال أبو حيان في الثناء على حمزة حيث نعته بأنه صالح ورع ثقة في الحديث، لم يقرأ أحرفا في كتاب الله إلا بأثر، وتلمذ له خلق كثير[3] .

هذا وقد رد ابن مالك حجج المانعين ووصفها بالضعف، فقال: " وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأنه شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه من الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه؛ ولأنه لو منع العطف عليه لمنع توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير

1- ينظر الكشاف: 2 / 289، والإنصاف، ص 377 .
2- البحر المحيط: 3 / 159 .
3- المصدر نفسه الموضع السابق .

الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع، فالعطف أسوة بهما ... وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف لم يجز: رب رجل وأخيه ... ، وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا وجب الاعتراف بصحة الجواز " [1] .

ثم يبين أبو حيان أن العمدة في الأحكام النقل، ليس التعبد لمذهب بصري أو كوفي، ومن ثم قال: " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية،لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ "[2] .

ويعقب ابن يعيش على رد المبرد قراءة حمزة بقوله: " وهذا القول غير مرض من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة، مع أنه قد أتاها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد، وإذا صحت الرواية فلا سبيل إلى ردها "[3] .

ومما تقدم من أدلة المانعين والمجوزين يبدو أن الصواب في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون وتبعهم في ذلك أبو حيان، والقرطبي، وابن مالك، والشلوبين لورود السماع به،وكفى به دليلا، ولا التفات لإنكار البصريين وتأويلاتهم؛ وذلك لكثرة المسموع، كما أن الأصل عدم التأويل .

1- شرح التسهيل: 3 / 375، وينظر شرح عمدة الحافظ، ص 666 .
2- البحر المحيط: 3 / 159 .
3- شرح المفصل لابن يعيش: 3 / 78 .

وكما أن حمزة ـ رحمه الله ـ لم يأت بالقراءة من نسيج خياله، بل هي قراءة متواترة، وهو من القراء السبعة المشهود لهم بالصلاح والثقة .

جاء في المزهر: " قال ابن خالويه في شرح الفصيح: قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك "[1] .

1- المزهر للسيوطي: 1 / 129 .

عاشرا ـ تقدير المعطوف عليه:

أحيانا يتحير القارئ في كلمة بعد حرف العطف، على أي شيء عطفت ؟ هذا النوع موجود في القرآن الكريم . قال تعالى:﴿ **هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملآئكة** ﴾[1] فـ (الملائكة) فيها توجيهان نحويان: الأول: أن تقرأ " بالرفع على اسم الله، وبالجر عطفا على ظلل، ويجوز أن تعطف على الغمام "[2] .

قال الطبري: " اختلف القراء في قراءة قوله:﴿ **والملآئكة** ﴾ . فقرأ بعضهم: (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة) بالرفع[3] عطفا بالملائكة على اسم الله تبارك وتعالى، على معنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام ... وقرأ ذلك آخرون: (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة) بالخفض[4] عطفا بالملائكة على الظلل؛ بمعنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام وفي الملائكة "[5] .

وبرفع (الملائكة) يذهب الفراء حيث قال: " رفع مردود على (الله) تبارك وتعالى، وقد خفضها بعض أهل المدينة يريد (في ظلل من الغمام وفي الملائكة). والرفع أجود؛ لأنها في قراءة عبد الله (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام "[6] .

---

1 ـ سورة البقرة من الآية (210) .
2 ـ التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 1 / 138 .
3 ـ وهي قراءة جمهور الناس عطفا على (الله) . ينظر المحرر الوجيز: 1 / 232 .
4 ـ وهي قراءة الحسن ويزيد بن القعقاع وأبو حيوة عطفا على (الغمام) . ينظر المحرر الوجيز: 1 / 232 .
5 ـ جامع البيان: 2 / 403 .
6 ـ معاني القرآن: 1 / 124 .

وهذا ما يرى الطبري بصوابه أيضا حيث قال:﴿ والملآئكة ﴾ فالصواب بالرفع عطفا على اسم الله ـ تبارك وتعالى ـ على معنى: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام، وإلا أن تأتيهم الملائكة "[1] .

1 ـ جامع البيان: 2 / 404 .

الحادي عشر ـ مجئ التمييز معرفة:

بين الطبري رأي الكوفيين في هذه المسألة وإن لم يصرح بذلك، وذلك من خلال قوله تعالى:﴿ **إلا من سفه نفسه** ﴾،[1] وقد ذهب إلى أنما نصب (النفس) على معنى المفسر؛ لأن السفه في الأصل للنفس، فلما نقل إلى (من) نصبت (النفس) بمعنى التفسير،[2] كما يقال هو أوسعكم دارا، فتدخل (الدار) في الكلام على أن السعة فيه لا في الدار، فكذلك النفس، ولذلك لم يجز أن يقال: سفه أخوك، وإنما جاز أن يفسر النفس وهي مضافة إلى معرفة؛ لأنها في تأويل نكرة[3].

وهذا تحديدا ما ذهب إليه الفراء حيث يقول في معانيه: قوله تعالى: ﴿ **إلا من سفه نفسه** ﴾، العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة . وكذلك قوله: ﴿ **بطرت معيشتها** ﴾،[4]وهي من المعرفة كالنكرة؛ لأنه مفسر، والمفسر في أكثر كلام العرب نكرة كقولك: ضقت به ذرعا، وقوله تعالى:﴿ **فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا** ﴾[5] فالفعل للذرع؛ لأنك تقول: ضاق ذرعي به، فلما جعلت الضيق مسندا إليك فقلت: ضقت جاء الذرع مفسرا؛ لأن الضيق فيه، كما تقول هو أوسعكم دارا ودخلت الدار لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل، وكذلك قولهم: قد وجعت بطنك ووفقت رأيك، إنما الفعل للأمر، فلما أسند الفعل إلى الرجل صلح النصب فيما عاد بذكره على التفسير ولذلك لا يجوز تقديمه، فلا يقال: رأيه سفه زيد، كما لا يجـــوز

1 ـ سورة البقرة من الآية (130) .
2 ـ يعني التمييز والتبيين .
3 ـ ينظر جامع البيان: 1 / 710 .
4 ـ سورة القصص من الآية (58) .
5 ـ سورة النساء من الآية (4) .

دارا أنت أوسعهم؛ لأنه وإن كان معرفة فإنه في تأويل نكرة، ويصيبه النصب في موضع نصب للنكرة ولا يجاوزه[1] .

واضح من كلام الفراء أنه يجيز مجئ التمييز معرفة وذلك إذا أولت بالنكرة وهذا ما جعل الزجاج يخطئه .

فقد تعقب الزجاج الفراء في قوله تعالى:﴿ **ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه** ﴾، وكان مما تعقبه فيه قوله: " وقال بعض النحويين: إن نفسه منصوب على التفسير، وقال التفسير في النكرات أكثر، نحو: طاب زيد بأمره نفسا، وقر به عينا وزعم أن هذه المفسرات المعارف أصل الفعل لها ثم نقل إلى الفاعل، نحو: وجع زيد رأسه، وزعم أن أصل الفعل للرأس وما أشبهه، وأنه لا يجيز تقديم شيء من هذه المنصوبات وجعل (سفه نفسه) من هذا الباب . قال أبو إسحاق الزجاج: " وعندي أن معنى التمييز لا يحتمل التعريف؛ لأن التمييز إنما هو واحد يدل على جنس، أو خلة تخلص من خلال، فإذا عرفه صار مقصودا قصده، وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين "[2] .

ويضيف: " والقول الجيد عندي في هذا أن سفه في موضع جهل فالمعنى: ـ والله أعلم ـ إلا من جهل نفسه، أي لم يفكر في نفسه، كقوله عز وجل:

1 ـ ينظر معاني القرآن: 1 / 79 .
2 ـ معاني القرآن وإعرابه: 1 / 211 .

﴿ وفي أنفسكم أفلا تبصرون ﴾[1] فوضع جهل، وعدي كما عدي . فهذا جميع ما قال الناس في هذا، وما حضرنا من القول فيه "[2] .

على أن الأنباري جعل هذا الموضع من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، كما نص الزبيدي على هذا الخلاف، حيث قال: " وقال الكوفيون فيه أيضا: أنه يجوز أن يكون التمييز معرفة، كقولنا: خمسة عشر الدرهم، ونحوه لأنه مانع في اللفظ كونه معرفا . وقال البصريون: لا يجوز تعريفه؛ لأنه تمييز والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما توجب أن يكون نكرة؛ لأن الغرض من تمييز المعدود من غيره، وذلك لا يحصل إلا بالنكرة، لكونها أخف، فكانت أولى من المعرفة التي هي أثقل، فاعتمد هذا تصب إن شاء الله " [3] .

أما الزجاج فواضح من تعقبه للفراء رفضه لما ذهب إليه، وهو نتيجة لاعتماده على مذهب البصريين، الذين لا يجيزون أن يكون التمييز معرفة كما أشرت منذ قليل، وعلى الرغم من أن الزجاج رفض أن يكون كلام الفراء صحيحا، إلا أننا لا نستطيع أن نتهمه بالتحامل عليه؛ لأنه لم يكن وحده الذي رد على الفراء، فقد تعرض كثير من النحاة لهذه الآية، وردوا على الفراء، واعترضوا عليه، ومن هؤلاء النحاة النحاس، الذي رفض أن يكون كلام الفراء صحيحا في هذه الآية؛ لأن التمييز إذا كان معرفة زال معناه؛ لأنك لا تبين بها ما كان من جنسها .

يقول النحاس: " فإن جئت بمعرفة زال معنى التمييز؛ لأنك لا تبين بها ما كان من جنسها " [4] .

1- سورة الذاريات من الآية (21) .
2- معاني القرآن وإعرابه: 1 / 211 .
3- ائتلاف النصرة، ص 44، وينظر الهمع: 4 / 72 .
4- إعراب القرآن: 1 / 263 .

كما تعرض الباقولي لرأي الفراء واعتبره مخطئا فيما ذهب إليه؛ إذ قال: " وزعم الفراء أن قوله: (سفه نفسه) انتصب نفسه على التمييز، قال: " وهو منزلة قولك: طاب زيد نفسا "، وهذا الذي ذكره خطأ؛ لأن قولهم طاب زيد نفسا (نفسا) فيه نكرة، و (نفسه) في (سفه نفسه) معرفة، ولا يجوز أن يكون التمييز معرفة " [1].

وأما مكي فرأى أن (نفسه) في قوله تعالى: ﴿ **إلا من سفه نفسه** ﴾ توكيد لمؤكد محذوف تقديره: سفه قوله نفسه[2].

وعقب أبو حيان على ذلك بقوله: أما كونه توكيدا وحذف المؤكد ففيه خلاف . وقد صحح بعضهم بأنه لا يجوز أن يحذف المؤكد ويبقى التوكيد[3] .

وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أن (نفسه) في الآية السابقة مشبه بالمفعول وذهب آخرون إلى أنه مفعول به، إما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف، وإما لكونه ضمن معنى يتعدى، أي جهل، وهو قول الزجاج وابن جني، أو(أهلك) وهو ما قدره أبو عبيدة . أو على إسقاط حرف الجر . وهو ما اعتمده البصريون .

ثم علق بعد ذلك أبو حيان وقال: أما كونه مشبها بالمفعول به، فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل، تقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز حسن الوجه، ولا يحسن الوجه، وأما إسقاط حرف الجر، وأصله من سفه في نفسه فلا ينقاس، وكذلك التضمين فلا ينقاس أيضا، وأما نصبه على أن يكون مفعولا به ويكون الفعل يتعدى بنفسه فهو الذي نختاره؛ لأن ثعلبا والمبرد حكي بأن سفه بكسر الفاء يتعدى، كسفه بفتح الفاء وشدها . وحكى عن أبي الخطاب بأنها لغة[4] .

---

1 ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، ص 101 .
2 ـ ينظر مشكل إعراب القرآن: 1 / 111 .
3 ـ ينظر البحر المحيط: 1 / 394 .
4ـ المصدر نفسه الموضع السابق .

وذهب الزمخشري إلى انتصاب (النفس) في الآية الكريمة السابقة على التمييز نحو: غبن رأيه، وألم رأسه، وأشار إلى أن ذلك يجوز أن يكون في شذوذ تعريف التمييز، واستشهد بقول الشاعر:

..... ولا بـــفزارة الـــشعر الرقـابـــا [1]

وقوله أيضا:

..... أجـب الـظهـــر لـيس له سنـــــام [2]

وقال: قيل معناه: سفه في نفسه فحذف الجار كقولهم: زيد ظني مقيم، أي في ظني والوجه هو الأول، وكفى شاهدا له ما جاء في الحديث: " الكبر بطر الحق وغمر الناس " [3] [4] . فأجاز نصبه على المفعول به .

وخطأ أبو حيان الزمخشري في أن يكون في شذوذ تعريف التمييز نحو قوله:

ولا بفــزارة الشــعر الـــرقابـــا

أجـــب الظــهــر لـيس له سـنـــــام

---

1 ـ البيت لحارث بن ظالم المري، وهو من شواهد الأغاني: 11 / 119، والإنصاف، ص 109، والكتاب: 1 / 20، وشرح أبيات سيبويه: 1 / 258، والمقاصد النحوية: 3 / 609، والمقتضب: 4 / 161، وخزانة الأدب: 7 / 492، وشرح المفصل: 6 / 89، والبحر المحيط: 1 / 394، والدر المصون: 1 / 374، والكشاف: 1 / 324.

2 ـ وهو عجز بيت للنابغة الذبياني وصدره:

ونأخذ بعده بذباب عيش .....

الديوان، ص 106، وهو من شواهد الكتاب: 1 / 196، وشرح أبيات سيبويه: 1 / 28، وشرح المفصـــل: 6 / 83 ـ 85، والمقاصد النحوية: 3 / 579، والأغاني: 11 / 26، وخزانة الأدب: 7 / 511، 9 / 363 وأسرار العربية ص 200، ولسان العرب (جبب) 1/ 8، والمقتضب: 2 / 179، والإنصاف، ص 108 وأمالي ابن الحاجب:1 / 458، وشرح الأشموني: 3 / 591 .

3 ـ صحيح مسلم، عن حديث عبد الله بن مسعود، كتاب الأيمان، باب تحريم الكبر وبيانه: 1 / 366 .

4 ـ ينظر الكشاف: 1 / 324 ـ 325 .

ليس بصحيح؛ لأن الرقاب من باب معمول الصفة المشبهة، والشعر جميع أشعر، وكذلك أجب الظهر هو أيضا من باب الصفة المشبهة، وأجب أفعل اسم وليس بفعل[1] .

وقد تحدث الإمام الشاطبي حول هذه المسألة جملة وتفصيلا، فقد صرح الشاطبي: " على لزوم التمييز التنكير بالقياس والسماع .

أما القياس: فإن التمييز إنما وضعه أن يكون بيانا لما استبهم، وهذا إنما يكون مع التنكير، وإذا كان كذلك فالعدول إلى التعريف من غير حاجة تكلف تأباه حكمة العرب، وأيضا فإن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلا، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما لا يخبر عنه لا حاجة إلى تعريفه، ولذلك لم يصح تعريف الأفعال، وأيضا هو تفسير لمبهم، فلم يحتج إلى التعريف قياسا على الحال، وأيضا لو صح تعريفه لصح إضماره، لكن إضماره لا يصح ولم يأت في كلامهم كونه مضمرا فثبت أنه لا يصح تعريفه .

أما إذا قيل: القياس إنما يصح إذا عضده السماع، والسماع موجود، فقد قالت العرب:(غبن فلان رأيه، ووجع بطنه ورأسه) . وفي القرآن قوله:﴿ **إلا من سفه نفسه** ﴾ . وفي الحديث: " تهراق الدماء "[2] . وكما جاء من كلامهم أيضا قوله: قبضت الخمسة عشر الدرهم . وحكى الكسائي: هو أحسن الناس هاتين، يريد عينين.

1 ـ ينظر البحر المحيط: 1 / 394 .

2 ـ أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، بشرح النووي، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض: 6 / 320 .

وأنشد السيرافي:

رأيتك لمـا أن عرفـت جلادنـا رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو[1]

وقال الآخر:

أيجـع ظـهـري وألـوي أبهـري ومـا الصـحيـح ظـهـره كـالأدبـر[2]

وقال أمية بن أبي الصلت في ابن جدعان:

إلـى ردح مـن الشيـزى مـلاء لـبـاب الـبـر يـلـبـك بالـشـهـاد[3]

وأيضا قالوا: مررت برجل حسن وجهه، والسماع بمثل هذا كثير، فدل ذلك على أن التعريف في التمييز جائز .

فعلق الإمام على ذلك وذهب إلى أن ما فيه الألف و اللام محمول على زيادة الألف واللام .

وأما الإضافة فهو على تضمين الفعل غير المتعدي، معنى فعل يتعدى، أو على إسقاط الجار، فكأن التقدير: غبن رأيه: غبن في رأيه، أو جهل رأيه، وكذلك في سفه نفسه ووجع بطنه، أي من بطنه، أو أن ذلك عرف شذوذا .

---

1 ـ البيت لراشد بن شهاب البشكري، وروي:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وذكر العيني في المقاصد النحوية: 1 / 502 أن الرواية التي أوردها الشاطبي هنا هي رواية المفضل الضبي وابن السيد في شرح شعر المعري . وهو من شواهد: المقاصد النحوية: 3 / 225، و توضيح المقاصد: 1 / 151 394، وهمع الهوامع: 1 / 278، ومنهج السالك، ص 221 .

2 ـ البيت غير منسوب، وهو من شواهد: التهذيب: 3 / 157، و اللسان: 4 / 57 (عرا) .

3ـ من ديوانه، ص 381، وينسب إلى أبيه أبي الصلت، وهو من شواهد البيان والتبيين، ومجمع الأمثال: 2 / 127، و المقرب: 1 / 163، و شرح الجمل لابن عصفور: 2 / 281، و همع الهوامع: 1 / 278، ومنهج السالك، ص 221 .

وأما ما حكى الكسائي (هاتين): فإنما على نية التذكير كقولهم:

* ولا أمية بالبلاد *

وإما على حذف الجار، كأنه قال: هو أحسن الناس بهاتين، أي زاد حسنه على الناس بعينيه . وأيجع ظهري، كغبن رأيه، وإنما احتاجوا إلى تأويل ذلك كله؛ لأنهم وجدوا عامة كلام العرب في التمييز على أن يكون، ولو جاز تعريفه عند العرب لكانوا خلقاء أن يستعملوه كذلك كثيرا شائعا، فلما لم يكن كذلك دل على قصدهم للتنكير وأن ما عداه راجع إلى ما يعرض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتاد كلامهم"[1].

تعددت الآراء حول هذه المسألة، إلى أن اشتراط النحاة التنكير في الاسم الذي ينصب على التمييز صحيح، مستدلين على ذلك بالذكر الحكيم، وبالقياس والسماع وأن ما صرح به الكوفيون على مجئ التمييز معرفة لم يكونوا فيه على صواب .

1 - المقاصد الشافية: 3 / 526 - 527 - 528 .

الفصـــــل الثانـــــي

الجـــملـــــــة الفعلـــيـة

محتويـات الفصــل الثانــي

أولا ـ وقوع الفعل الماضي المثبت حالا بدون (قد) .

ثانيا ـ رافع الفعل المضارع .

ثالثا ـ نصب الفعل المضارع بـ (اللام) .

رابعا ـ نصب الفعل المضارع الواقع بعد (الفاء) في جواب الأمر .

خامسا ـ نصب الفعل المضارع الواقع بعد (الواو) في جواب ليت .

سادسا ـ نصب الفعل المضارع بعد (حتى) .

سابعا ـ مجئ (كن) بمعنى (كان) .

أولا ـ وقوع الفعل الماضي المثبت حالا بدون (قد):

اختلف النحويون في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها مثبت حالا بدون (قد) فذهب الكوفيون وتبعهم في ذلك أيضا أبو الحسن الأخفش[1] من البصريين إلى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالا بدون (قد) . مستدلين على ذلك بقوله تعالى:﴿ **أو جآؤوكم حصرت صدورهم** ﴾،[2] على تقدير: قد حصرت صدورهم والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ: " أو جاؤكم حصرة صدورهم "[3] وقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر[4]

والشاهد فيه:(بلله) فبلله فعل ماض، وهوفي موضع حال .

وذهب البصريون والفراء وتبعهم أبو علي الشلوبين[5] إلى أنه يشترط في الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت الواقعة حالا اقترانها بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة ويجعل الماضي وصفا لمحذوف .

والطبري في تفسيره يأخذ برأي البصريين فعند تعرضه لقوله تعالى: ﴿ **أو جآؤوكم حصرت صدورهم** ﴾ رأى أن (حصرت) في موضع نصب حال وقد بين أن هناك (قد) محذوفة .

1- ينظر الإنصاف، ص 212، وائتلاف النصرة، ص 124، والمقتضب: 4 / 125، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 263 .

2 ـ سورة النساء من الآية (90) .

3- وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، والمفضل عن عاصم، ينظر النشرفي القراءات العشر: 1 / 166 - 167 .

4 ـ ينظر في شرح أشعار الهذليين: 2 / 957، والعيني: 3 / 67، والخزانة: 3 / 254، والإنصاف، ص 212 .

5 ـ ينظر التوطئة للشلوبين، ص 202 .

يقول في توجيهه الآية الكريمة السابقة: " وذلك أن معناه: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم، فترك ذكر(قد) لأن من شأن العرب فعل مثل ذلك تقول: أتاني فلان ذهب عقله، بمعنى: قد ذهب عقله؛ ومسموع منهم: أصبحت نظرت إلى ذات التنانير، بمعنى قد نظرت. ولإضمار (قد) مع الماضي جاز وضع الماضي من الأفعال في موضع الحال، لأن (قد) إذا دخلت معه أدنته من الحال وأشبه الأسماء "[1] . وهنا أيضا أحب أن أشير إلى أن أبا البركات الأنبا ري لم يكن دقيقا في نسبة جواز مجئ الفعل الماضي حالا .

فالفراء في كتابه معاني القرآن أشار إلى أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا من غير تقدير (قد) . كما أشار الرضي إلى رأي الفراء في شرحه كافية ابن الحاجب[2] .

فقد قال الفراء عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ **كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا**﴾[3] " المعنى: وقد كنتم، ولولا إضمار (قد) لم يجز في الكلام . ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف:﴿ **وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت** ﴾[4] المعنى فقد كذبت. وقولك للرجل: أصبحت كثر مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كثر مالك؛ لأنها جميعا قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها؛ ومثله في كتاب الله:﴿ **أو جآؤوكم حصرت صدورهم** ﴾، يريد: جاءوكم قد حصرت صدورهم "[5] .

---

1 ـ جامع البيان: 4 / 244 .
2 ـ شرح الرضي على الكافية: 2 / 45 .
3 ـ سورة البقرة من الآية (28) .
4 ـ سورة يوسف من الآية (27) .
5- معاني القرآن للفراء: 1 / 24 .

فإذا كان الفراء لا يجيز وقوع الماضي حالا من غير (قد) وكذلك الطبري وهما من الكوفيين علمنا مجانبة الأنباري الدقة في الحكم .

وكان اختيار أبي حيان لما ذهب إليه الكوفيون؛ وذلك لأنه قائم على كثرة وروده في آيات القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى:﴿ **وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم فأصبحتم من الخاسرين** ﴾،[1] وقوله سبحانه:﴿ **وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة** ﴾،[2] وقوله عز وجل:﴿ **هذه بضاعتنا ردت إلينا** ﴾،[3] وقوله تعالى: ﴿ **أو جآؤوكم حصرت صدورهم** ﴾ .

قال أبو حيان عند حديثه عن قوله تعالى:﴿ **وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة** ﴾: " ولا يحتاج إلى إضمار (قد)؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالا في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه "[4] . وقال أيضا: " فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد) "[5] .

وقال أيضا: " وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الفعل الماضي حالا بغير تقدير(قد)، وهذا الصحيح إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل "[6] .

والذي يبدو لي رجحان ما ذهب إليه الكوفيون، وتبعهم في ذلك الأخفش وأبو حيان وهو جواز مجئ الفعل الماضي المثبت حالا بدون(قد)؛ لوروده في القرآن الكريم ولأن الأصل عدم التقدير .

1- سورة فصلت من الآية (23) .
2- سورة الحج من الآية (11) .
3- سورة يوسف من الآية (65) .
4- البحر المحيط: 6 / 355 .
5- المصدر نفسه: 3 / 317 .
6- المصدر نفسه: 7 / 493، 7 / 423 .

ثانيا ـ رافع الفعل المضارع:

اتفق النحويون على أن الفعل المضارع معرب، كما اتفقوا على أنه يرفع إذا تجرد من الناصب والجازم لفظا نحو قوله تعالى: ﴿ **يعلم خائنة الأعين** ﴾،[1] وتقديرا نحو قوله تعالى:﴿ **والليل إذا يغشى** ﴾[2] .

يقول السيوطي: " والمعرب من الأفعال المضارع بإجماع "[3] .

ولكن اختلفت كلمة النحاة في عامل الرفع في الفعل المضارع على عدة مذاهب. فقد ذكر الطبري مذهب أهل الكوفة دون أن يصرح بذلك، وذلك من خلال قول الله تعالى:﴿ **وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذي القربى اليتامى والمساكين** ﴾،[4] حيث قال:" وأما رفع لا تعبدون فبالتاء التي في (تعبدون) ولا ينصب بـ (أن) التي كانت تصلح أن تدخل مع:﴿ **لا تعبدون إلا الله** ﴾؛ لأنها إذا صلح دخولها على فعل فحذفت كان وجه الكلام فيه الرفع كما قال جل ثناؤه: ﴿ **قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون** ﴾[5] فرفع (أعبد) إذ لم تدخل فيها (أن) بالألف الدالة على معنى الاستقبال. وكما قال الشاعر:

ألا أيـهـذا الزاجـري أحضر الوغـى وأن أشـهـد اللـذات هـل أنت مخـلـدي[6]

فرفع (أخضر) وإن كان يصلح دخول (أن) فيها، إذ حذفت بالألف التي تأتي بمعنى الاستقبال "[7] .

1- سورة غافر من ا لآية (19) .
2- سورة الليل من الآية (1) .
3- الهمع: 1 / 66 .
4- سورة البقرة من الآية (83) .
5- سورة الزمر من الآية (64) .
6- ديوان طرفة مع شرح الشنتمري، ص 27 .
7- جامع البيان: 1 / 500 .

إذا تأملنا نص الطبري جيدا نجده يذهب مذهب الكسائي الذي يقول إن هذا الفعل يرتفع بكون الزوائد في أوله، أي أحرف المضارعة (أنيت)[1] وهو واضح من قوله: وأما رفع (لا تعبدون) فبالتاء ... وقوله فرفع (أعبد) ... بالألف الدالة على معنى الاستقبال .

فقد ذهب الفراء[2] ومن تبعه إلى أن الذي يعمل الرفع في المضارع لفظا أو تقديرا أو محلا؛ إنما هو تجرده من الناصب والجازم، وقد استدلوا بأن المضارع ينصب إذا دخل عليه ناصب، ويجزم إذا سبق بجازم، فإن لم يسبقه ناصب أو جازم كان مرفوعا، كما استدلوا أيضا بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجودا وعدما[3] .

يقول الفراء في معرض حديثه عن قوله تعالى:﴿ **وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون** ﴾،" رفعت (لا تعبدون)؛ لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت "[4] .

ويقول أيضا: " إذا رأيت نهيا بعد اسمه فعل فارفع ذلك الفعل لتقول: لا تدعه يضربه، إذ كان في أوله جحد وليس في آخره جحد "،[5] فيفهم من النصين السابقين للفراء أنه إذا تجرد المضارع من العوامل الناصبة أو الجازمة رفع والرافع هو التجرد؛ لأن الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية،[6] نحو ما فعــل

1- ينظر الإنصاف، ص 439 .
2- ينظر الإنصاف، ص 437، وابن يعيش: 7 / 12 .
3- ينظر الإنصاف، ص 437، وابن يعيش: 7 / 12، وشرح التسهيل: 4 / 6، و شرح الكافية للرضي: 4 / 26 قطر الندى، ص 65 .
4- معاني القرآن: 1 / 53 .
5- المصدر نفسه: 1 / 160 .
6- دراسة في النحو الكوفي كما يصوره معاني القرآن، ص 389 .

به الفراء من قوله:(يضرب) والدوران مسلك من مسالك العلة، فقد يستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجودا وعدما عنه لهذا الحكم الدائر[1] .

وقد اعترض على هذا المذهب:

1 ـ بأنه إذا قيل إن العامل هو التجرد؛ لأدى ذلك إلى وقوع الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الإجماع على أن الرفع قبل النصب والجزم .

2 ـ وبأن التجرد من النواصب والجوازم أمر عدمي، والرفع أمر وجودي، والأمر العدمي لا يكون علة للأمر الوجودي .

3 ـ أن التجرد من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

يقول الأنباري: " وأما الجواب عن حكمات الكوفيين: أما قولهم: إنه يرتفع بتعرية من العوامل الناصبة والجازمة . قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم؛ وذلك لأن الرفع صفة الفاعل، والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول، فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب، وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع، وجب أن يكون فاسدا "[2] .

وقد أجيب عن الاعتراض الثاني، وهو أن التجرد أمر عدمي، بأن هذا الاعتراض مبني على فهم خاطئ ؛ وذلك لأن المعترض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك، وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم، أي: وجود الفعل على هذه الحالة، وهذا الجواب محصلة منع كون التجرد أمرا عدميا وقد يجاب بمنع كون الأمر العدمي لا يكون علة في الأمر الوجودي، بأن هذا ليس على إطلاقه، وإنما هو خاص بما كـان

1- ينظر أوضح المسالك: 4 / 146، مع الحاشية، وحاشية الخضري: 2 / 109 .
2- الإنصاف، ص 439 - 440 .

عدميا مطلقا، لكن إذا كان عدميا مقيدا صح أن يكون علة للوجودي، وهاهنا التجرد من قبيل العدمي المقيد؛ لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم[1] .

ويختار هذا المذهب من النحويين ابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك . يقول ابن خروف: " ورفعه لعدم الجازم والناصب لا لوقوعه موقع الاسم "[2] .

ويقول ابن مالك مستدلا على صحة اختياره بفساد ما قاله البصريون: " من قبل أن الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو) وحروف التحضيض؛لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم، وقد رفعوه بعدها نحو: لو يقوم زيد قمت، هلا تفعل ذاك، فعلم أن الرافع له ليس وقوعه موقع الاسم، فوجب أن يكون تجرده من الناصب والجازم . فإن قيل: لا نسلم أن الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد هذه الحروف هو للاسم بدليل قولهم: " لو ذات سوار لطمتني " و " هلا زيد قام " . فإذا وقع فيه المضارع استحق الرفع للعلة المذكورة .

فالجواب: لا يخلو مرادكم بموقع الاسم إما أن يكون الموضع الذي هو الاسم في الأصل، أو الموضع الذي هو للاسم في الاستعمال، أو الموضع الذي هو الاسم في أحدهما، وأيا ما كان يلزم منه بطلان قولكم: رافع المضارع وقوعه موقع الاسم لأنه ينتقض على الأول بالرفع بعد حروف التحضيض قطعا؛ لأنه موضع ليس للاسم في الأصل . وعلى الثاني بالرفع بعد كاد ونحوها؛ لأنه موضع ليس للاسم في

1- ينظر أوضح المسالك: 4 / 147 مع الحاشية، و التصريح: 2 / 229، و شرح الأشموني: 3 / 227 .
2- شرح الجمل: 1 / 273 .

الاستعمال، كما في قوله تعالى:﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾،[1] فلو كان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم في الجملة ما كان بعد إن الشرطية إلا مرفوعا فلما لم يرفع علم أن رافع المضارع ليس وقوعه موقع الاسم، فتعين أن يكون خلوه من الناصب والجازم، كما قال الكوفيون "[2] . وإلى هذا أشار في الألفية بقوله:

ارفـع مضارعـا إذا تجـرد مـن ناصب وجـازم كـتسـعـد [3]

والذي يترجح عندي، هو أن عامل الرفع في المضارع تجرده من الناصب والجازم الذي قال به الفراء وحذاق الكوفيين وهو اختيار ابن خروف، وابن مالك؛ وذلك لبعده عن كثرة الاعتراضات الواردة على أكثر المذاهب وقد رجحه كثير من النحويين[4] .

قال ابن مالك: " ومذهب الفراء أنه مرفوع بتعرية من الناصب والجازم وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالإطرار "[5] . وقال أيضا: " فلما لم يرفع علم أن رافع المضارع ليس وقوعه موقع الاسم، فتعين أن يكون خلوه من الناصب والجازم، كما قال الكوفيون "[6] .

صححه ابن الناظم ـ أيضا ـ فقال: " والرافع له إذ ذاك إما وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين، وإما تجريده من الناصب والجازم، وهو قول الكوفيين وهو الصحيح "[7] .

1- سورة التوبة من الآية (6) .
2- شرح التسهيل: 4 / 6، و شرح عمدة الحافظ، ص 109، وشرح الكافية الشافية: 3 / 1519 .
3- ألفية ابن مالك، ص 155 .
4- ينظر توضيح المقاصد للمرادي: 4 / 172، وشرح الألفية لابن الناظم، ص 614، وقطر الندى لابن هشام ص 65، وأوضح المسالك لابن هشام: 4 / 141، و الهمع للسيوطي: 1 / 265 .
5- شرح عمدة الحافظ، ص 109 .
6- شرح التسهيل: 4 / 6، و شرح الكافية الشافية: 3 / 1519 .
7- شرح الألفية، ص 664 .

ثالثا ـ نصب الفعل المضارع بـ (اللام):

نقل الطبري رأي أهل الكوفة في هذه المسألة، وذلك من خلال قوله تعالى: ﴿ **ولتكملوا العدة** ﴾[1] حيث قال: " وقال بعض نحويي الكوفة: وهذه اللام التي في قوله تعالى:﴿ **ولتكملوا** ﴾ لام كي، لو ألقيت كان صوابا . قال والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعل بعدها، ولا تكون شرطا للفعل الذي قبلها وفيها الواو؛ ألا ترى أنك تقول: جئتك لتحسن إلي، ولا تقول: جئتك ولتحسن إلي؛ فإذا قلته فأنت تريد: ولتحسن جئتك. قال: وهذا في القرآن كثير، منه قوله تعالى:﴿ **ولتصغى إليه أفئدة** ﴾[2] وقوله: ﴿ **وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين** ﴾[3] لو لم تكن فيه الواو كان شرطا على قولك: أريناه ملكوت السموات والأرض ليكون، فإذا كانت الواو فيها فلها فعل مضمر بعدها، و(ليكون من المؤمنين) أريناه "[4] .

وهذا القول الذي ذكره الطبري عن أهل الكوفة ما يرى بصوابه يقول: " وهذا أولى بالصواب في العربية؛ لأن قوله:﴿ **ولتكملوا العدة** ﴾ ليس قبله لام بمعنى التي في قوله:﴿ **ولتكملوا العدة** ﴾ فتعطف بقوله: ﴿ **ولتكملوا العدة** ﴾ عليها، وإن دخول الواو معها يؤذن بأنها شرط لفعل بعدها، إذ كانت الواو لو حذفت كانت شرطا لما قبلها من الفعل "[5] .

---

1 ـ سورة البقرة من الآية (185) .
2 ـ سورة الأنعام من الآية (113) .
3 ـ سورة الأنعام من الآية (75) .
4 ـ جامع البيان: 2 / 193 .
5 ـ المصدر نفسه الموضع السابق .

وإذا تتبعنا ما أورده الطبري عن أهل الكوفة وما يقول بصوابه، نجده منقول عن الفراء نقلا حرفيا، يقول الفراء في معرض حديثه عن الآية: " وهذه اللام في قوله:﴿ **ولتكملوا العدة** ﴾ لام كي لو ألقيت كان صوابا .والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعل بعدها . ولا تكون شرطا للفعل الذي قبلها وفيها الواو . ألا ترى أنك تقول: جئتك لتحسن إلي، ولا تقول: جئتك ولتحسن إلي . فإذا قلته فأنت تريد: ولتحسن إلي جئتك . وهو في القرآن كثير منه قوله:﴿ **ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة**﴾ ومنه قوله:﴿ **وكذلك نري إبراهيم ملكوت السماوات والأرض وليكون من الموقنين** ﴾ لو لم تكن فيه الواو كان شرطا، على قولك: أريناه ملكوت السموات ليكون، فإذا كانت الواو فيها فلها فعل مضمر بعدها (وليكون من المؤمنين) أريناه "[1] .

يقول النحاس: " وهذا قول حسن "[2] . والأخفش يرى أنه معطوف أي: يريد ولتكملوا العدة،[3] كما قال: ﴿ **يريدون أن يطفؤوا نور الله بأفواههم** ﴾[4] . ويرى ابن عطية أن هذه (اللام) لام الأمر والواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام[5] .

ويضعف أبو حيان هذا القول:" بأن النحويين قالوا: أمر الفاعل المخاطب فيه التفات قالوا: أحدهما لغة رديئة قليلة، وهو إقرار تاء الخطاب ولام الأمر قبلها واللغة الأخرى هي الجيدة الفصيحة، وهو أن يكون الفعل عاريا من حروف المضارعة ومن اللام، ويضعف هذا القول أيضا أنه لم يؤثر أحد من القراء أنــه قرأ

1 ـ معاني القرآن: 1 / 113 .
2 ـ إعراب القرآن: 1 / 20 .
3 ـ معاني القرآن: 1 / 126 .
4 ـ سورة التوبة من الآية (32) .
5 ـ ينظر المحرر الوجيز: 1 / 518 .

بإسكان هذه (اللام)، فلو كانت لام الأمر لكانت كسائر أخواتها من القراءة بالوجهين فيها، فدل ذلك على أنها لام الجر لا لام الأمر، وقوله كذلك بأن الواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام، يعني أنها إذا كانت (اللام) للأمر كان العطف من قبيل الجمل، وإذا كانت كـ (اللام) في ضربت لزيد، كانت من قبيل عطف المفردات" [1] .

وقول الزجاج أن تكون معطوفة على علة محذوفة حذف معمولها تقديره: فعل الله ذلك ليسهل عليكم ولتكملوا[2] .

ويخالف البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، وصرحوا بأن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها، والتقدير: جئتك لأن تكرمني[3] .

واحتجوا على أن يكون الناصب للفعل (أن) المقدرة دون (اللام)؛ وذلك لأن (اللام) من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير (أن)[4] .

وبعد ما فرغ الأنباري من الحديث عن رأي الكوفيين والبصريين، رد محتجا على ما جاء به الكوفيون، بأن (اللام) تعمل عمل (كي) لقيامها مقامها، وأن (كي) تنصب الفعل بنفسها لا يسلم، بل أنها تنصب تارة بتقدير (أن)، وتارة بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالتين بأولى من حملها على الأخرى،[5] والأصح قول البصريين .

---

1 ـ البحر المحيط: 1 / 43 .
2 ـ ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1 / 254 .
3 ـ ينظر المقتضب: 1 / 63 .
4ـ ينظر الإنصاف، ص 462 .
5ـ المصدر نفسه، ص 463 .

رابعا ـ نصب الفعل المضارع الواقع بعد (الفاء) في جواب الأمر:

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الذي يقع بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر أو النهي أو النفي أو الاستفهام أو التمني أو العرض ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أن)[1] .

وقد بين الطبري رأي أهل الكوفة في هذه المسألة، وذلك من خلال قول الله تعالى: ﴿ **ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين** ﴾،[2] وقد أوضح بأن الاستشهاد فيها في كلمة (فتكونا)، حيث قال: " فقال بعض نحويي الكوفيين: تأويل ذلك: ﴿ **ولا تقربا هذه الشجرة** ﴾ فإنكما إن قربتماها كنتما من الظالمين . فصار الثاني في موضع جواب الجزاء، وجواب الجزاء يعمل فيه أوله كقولك: إن تقم أقم، فتجزم الثاني بجزم الأول . فكذلك قوله:﴿ **فتكونا** ﴾ لما وقعت الفاء في موضع شرط الأول نصب بها وصيرت بمنزلة (كي) في نصبها الأفعال المستقبلة للزومها الاستقبال إذ كان أصل الجزاء الاستقبال "[3] . ولأن الجواب مخالف لما قبله؛ لأن ما قبله نهي فإذا قلت: " لا تنقطع عنا فنجفوك " لم يكن الجواب نهيا، وإذا لم يكن نهيا كان مخالفا لما قبله، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف[4] .

وأما الفراء فيرى أنه بالإمكان أن تجعل " فتكون " جواب نصبا، أو أن تعطفه على أول الكلام فيكون جزما، واستشهد بذلك قول امرئ القيس:

فـقـلت لـه صـوب ولا تجـهـدنـه فيـذرك مـن أخـرى القـطـاة فتزلـق[5]

1- ينظر الإنصاف، ص 445 .
2- سورة البقرة من الآية (35) .
3- جامع البيان: 1 / 305 .
4- ينظر الإنصاف، ص 445 .
5- البيت في ديوانه، ص 136، ذكره سيبويه في الكتاب: 3 / 101، ونسبه إلى عمرو بن عمار الطائي، معاني القرآن: 1 / 26، وجامع البيان: 1 / 306 .

فجزم، ومعنى الجزم كأنه تكرير النهي، كقول القائل: لا تذهب، ولا تعرض لأحد، ومعنى الجواب والنصب لا تفعل هذا فيفعل بك مجازاة، ويرى أنه لما عطف حرف على غير ما يشاكله وكان في أوله حادث لا يصلح في الثاني نصب واستشهد بقوله تعالى:﴿ **ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي** ﴾،[1] وقوله أيضا:﴿ **لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب** ﴾،[2] وقوله عز وجل:﴿ **فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة** ﴾[3] [4] . وهذا ما آل إليه الزجاج أيضا، حيث ذهب إلى أن جواب النهي بالفاء نصب[5] .

ثم أردف الطبري رأي البصريين فقال: " وقال بعض نحويي أهل البصرة: تأويل ذلك لا يكن منكما قرب هذه الشجرة فأن تكونا من الظالمين. غير أنه زعم أن (أن) غير جائز إظهارها مع (لا)، ولكنها مضمرة لا بد منها ليصبح الكلام بعطف اسم وهي (أن) على الاسم، كما غير جائز في قولهم (عسى أن يفعل) . عسى الفعل، ولا في قولك:(ما كان ليفعل) . ما كان لأن يفعل "[6] .

واحتجوا بذلك على أن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها تدخل على الأفعال تارة وعلى الأسماء تارة أخرى، فوجب أن لا تعمل، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحول المعنى حول الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل[7] . وهذا ما ذهب إليه سيبويه وغيره من نحاة البصرة .

1- سورة طه من الآية (81) .
2- سورة طه من الآية (61) .
3- سورة النساء من الآية (129) .
4- ينظر معاني القرآن: 1 / 26 - 27 .
5- ينظر معاني القرآن وإعرابه: 1 / 114 .
6- جامع البيان: 1 / 305 .
7- ينظر الإنصاف، ص 446 .

وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن الفاء هي الناصبة للفعل بنفسها؛ لخروجها من باب العطف[1] .

ويأخذ الطبري برأي الكوفيين بعدما ذكر رأي أهل البصرة وحكم عليه بالبطلان يقول: " وهذا القول الثاني[2] يفسده إجماع جميعهم على تخطئة قول القائل: سرني تقوم يا هذا، وهو يريد: سرني قيامك . فكذلك الواجب أن يكون خطأ على هذا المذهب قول القائل: لا تقم، إذ كان المعنى: لا يكن منك قيام . وفي إجماع جميعهم على صحة قول القائل: لا تقم، وفساد قول القائل: سرني تقوم بمعنى سرني قيامك الدليل الواضح على فساد دعوى المدعي أن مع (لا) التي في قوله: ﴿ **ولا تقربا هذه الشجرة** ﴾ ضمير (أن) وصحة القول الآخر "[3] .

وفي قوله:﴿ **فتكونا** ﴾ فقد خطا الطبري خطى الفراء في ذلك، حيث أن ما قاله هو ما ذهب إليه الفراء دون الإشارة إليه،حيث قال:وفي قوله:﴿ **فتكونا من الظالمين** ﴾ وجهان من التأويل: أحدهما: أن يكون " فتكونا " في نية العطف على قوله: ﴿ **ولا تقربا** ﴾ فيكون تأويله حينئذ: ولا تقربا هذه الشجرة، ولا تكونا من الظالمين. فيكون (فتكونا) حينئذ في معنى الجزم مجزوم بما جزم به ﴿ **ولا تقربا** ﴾ كما يقول القائل: لا تكلم عمرا ولا تؤذه "[4] . واستشهد أيضا بالبيت السابق .

ويتضح مما سبق أن ما ذهب إليه نحاة البصرة هو الصواب؛ لأن الأصل في الفاء أن تكون حرف عطف، والأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر تمسكا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن الدليل . ولا دليل للكوفيين يدل على صحة ما ادعوه .

1- ينظر الإنصاف، ص 445، والبحر المحيط: 1 / 159.
2- يقصد به رأي البصريين . ينظر جامع البيان: 1 / 305 .
3- المصدر نفسه الموضع السابق .
4- المصدر نفسه الموضع السابق .

خامسا ـ نصب الفعل المضارع الواقع بعد (الواو) في جواب ليت:

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الواو في جواب ليت ينتصب بالخلاف، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بإضمار أن[1] .

في هذه المسألة بين الطبري رأي أهل الكوفة من خلال قوله تعالى:﴿ **يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين** ﴾[2] حيث ذكر اختلاف أهل العربية في معنى ذلك منصوبا[3] ومرفوعا[4] في (نكذب)، و(نكون)، يقول الطبري: " وكان بعض نحويي الكوفة يقول: لو نصب (نكذب) و (نكون) على الجواب بالواو لكان صوابا؛ قال: والعرب تجيب بالواو و(ثم)، كما تجيب بالفاء، يقولون: ليت لي مالا فأعطيك، وليت لي مالا وأعطيك وثم أعطيك . وقال: وقد تكون نصبا على الصرف،[5] كقولك: لا يسعني شيء ويعجز عنك "[6] .

يقول الفراء في قوله تعالى:﴿ **يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما** ﴾[7] " العرب تنصب ما أجابت بالفاء في ليت؛ لأنها تمن، وفي التمني معنى يسرني أن تفعل فأفعل. فهذا نصب كأنه منسوق؛ كقولك في الكلام: وددت أن أقوم فيتبعني الناس . وجواب صحيح يكون لجحد ينوى في التمني؛ لأن ما تمنى مما قد مضى

---

1 ـ ينظر الإنصاف، ص 445 .
2 ـ سورة الأنعام من الآية (27) .
3 ـ قرأ ابن عامر وحمزة وحفص (ولا نكذب) و (نكون) بالنصب فيهما . ينظر البحر المحيط: 4 / 450 .
4 ـ قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (ولا نكذب) و (نكون) بالرفع . ينظر المحرر الوجيز: 2 / 395 .
5 ـ الصرف: اصطلاح وضعه الفراء من أئمة نحاة الكوفة لعلة نصب الفعل المضارع بعد واو المعية ونصب المفعول معه بعد الواو والظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ ، لمخالفة كل منهما ما قبله في المعنى؛ فجعل النصب علامة لتلك المخالفة . ينظر معاني لبقرآن للفراء: 1 / 33 - 34 .
6 ـ جامع البيان:7 / 208 - 209 .
7 ـ سورة النساء من الآية (73) .

فكأنه مجحود؛ ألا ترى أن قوله:﴿ **يا ليتني كنت معهم فأفوز** ﴾ فالمعنى: لم أكن معهم فأفوز . وقوله في الأنعام:﴿ **يا ليتنا نرد ولا نكذب** ﴾ هي في قراءة عبد الله بالفاء (نرد فلا نكذب بآيات ربنا)[1] فمن قرأها كذلك جاز النصب على الجواب والرفع على الاستئناف أي فلسنا نكذب. وفي قراءتنا بالواو. فالرفع في قراءتنا أجود من النصب، والنصب جائز على الصرف؛ كقولك: لا يسعني شيء ويضيق عنك "[2] .

قال ابن مالك " ... والتمني فكقولك:(ليته عندنا فيحدثنا) و (ألا ماء فأشربه) إن شئت نصبت على المعنى في نصب جواب الاستفهام، قال تعالى:﴿ **يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما** ﴾، وإن شئت رفعت على ما تقدم "[3] .

وقال المالقي : " ... النصب في جوابها بالفاء والواو، كقوله تعالى:﴿ **يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما** ﴾، وقوله تعالى:﴿ **يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين** ﴾ على قراءة من نصب (نكون) وإنما ذلك لتضمنها معنى التمني الذي فيه الطلب قد يكون له جواب وينصب بالفاء والواو "[4] .

يقول الطبري: " والقراءة التي لا أختار غيرها في ذلك: " (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) بالرفع في كليهما، بمعنى: يا ليتنا نرد ولسنا نكذب بآيات ربنا إن رددنا، ولكنا نكون من المؤمنين؛ على وجه الخبر منهم عما يفعلون إن هم ردوا إلى الدنيا، لا على التمني منهم أن لا يكذبوا بآيات ربهم ويكونوا من المؤمنين "[5] .

---

1 ـ البحر المحيط: 4 / 475 .
2 ـ معاني القرآن: 1 / 276 .
3 ـ شرح التسهيل: 1 / 33 .
4 ـ رصف المباني، ص 368 .
5- جامع البيان: 7 / 209 .

سادسا ـ **نصب الفعل المضارع الواقع بعد(حتى):**

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير أن تقدر(أن)، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، وخالفهم الكسائي في الجر فقال إن الاسم لا يخفض بها، وإنما يخفض بـ (إلى) مضمرة أو ظاهرة بعدها .

ويرى البصريون أنها حرف جر فإذا جاء ما بعدها منصوبا، فالنصب بتقدير (أن) وإذا كان ما بعدها مجرورا فهو مجرور بها[1] .

ويقرر الطبري ما يذهب إليه الكوفيون ويراه صوابا، وهو إعمالها دون أن مضمرة في النصب، وذلك من خلال شرحه للآية الكريمة:﴿ **وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه** ﴾[2] يذكر أن (يقول) لها وجهان من الإعراب: الرفع والنصب، وفي حديثه عن النصب يقرر عامل النصب الذي يقرره الكوفيون يقول: " فأما إذا كان ما قبل (حتى) من الفعل على لفظ (فعل) متطاول المدة، وما بعدها من الفعل على لفظ غير منقض فالصحيح من الكلام نصب(يفعل) وإعمال (حتى) وذلك نحو قول القائل: ما زال فلان يطلبك حتى يكلمك "[3] . ثم يستشهد قائلا: " فالصحيح من الكلام الذي لا يصح غيره النصب بـ (حتى): كما قال الشاعر:

مطـوت بهـم حـتى تكل مطـيـهم وحتى الجيـاد ما يقدن بأرســان [4] [5]

1- الإنصاف، ص 477 .
2- سورة البقرة من الآية (214) .
3- جامع البيان: 2 / 421 .
4- ديوان امرئ القيس، ص 175، ذكره سيبويه في كتابه: 3 / 626 . (مطيهم): قوله: مطوت بهم: مطا بالقوم يمطو مطوا: مد بهم وجد في السير . مادة (مطا) لسان العرب: 15 / 284، و (الأرسان): جمع رسن وهو الحبل والزمام يجعل على الأنف . مادة (رسن) لسان العرب: 13 / 180 .
5- جامع البيان: 2 / 421 .

والفراء تحدث عن النصب بـ (حتى) وقد أطال فيه وفصل، وسأقتصر هنا على جوانب منه:

1 ـ الفعل الذي قبل (حتى) إذا كان يتطاول أي يكثر تردده ويطول زمنه كالزلزلة والصلصلة، وغيرها من الأفعال التي تستغرق في حكم العقل زمنا نصب ما بعدها ولو كان في المعنى ماضيا كقوله تعالى:﴿ **وزلزلوا حتى يقول الرسول** ﴾ ومن النصب ما سمعه الكسائي عن العرب: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه . وهو أمر قد مضى، والذي حسن جعله يأتي في المضارع أن هذا الشيء صفة في الإبل على الدوام، والفعل الذي قبل (حتى) وهو الهرم مما يتطاول .

2 ـ أما إذا كان قبل (حتى) فعلا ماضيا لا يتطاول، وما بعدها فعلا مضارعا في معنى الماضي، فيرفع ما بعدها كقولك: جئت حتى أكون معك قريبا[1] .

3 ـ إذا أدخلت في الفعل الذي قبل (حتى) (لا) التي تصلح (ليس) مكانها جاز في الفعل الرفع والنصب على السواء مثل: لا أبرح حتى لا أحكم أمرك .

4 ـ إذا كان الفعل الذي بعد (حتى) مضارعا وجب النصب، بصرف النظر عما قبلها كيف كان كقوله تعالى:﴿ **قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى** ﴾[2] واشترط ابن هشام لانتصاب الفعل بعد (حتى) أن يكون مستقبلا، فإن كان الاستقبال بالنسبة لزمن التكلم فالنصب واجب، وإن كان لما قبل زمن التكلم فالرفع واجب، وإذا كانت الحالية ليست حقيقية بل محكية فالرفع جائز[3] .

1- معاني القرآن: 1 / 133 - 134 .
2- سورة طه من الآية (91) . معاني القرآن: 1 / 135 - 136 .
3- مغني اللبيب: 1 / 147 .

سابعا ـ مجئ (كن) بمعنى (كان):

يرى بعض النحاة البصريين وتبعهم بعض الكوفيين أن (كن) في قوله تعالى: ﴿ **فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك** ﴾[1] بمعنى (كان) أي أن المعنى: فإن كان المتروكات نساء. وقال بعض الكوفيين إن المعنى: فإن كان الأولاد نساء محتجين بأن أول الآية يستوجب ذلك فقال:﴿ **يوصيكم الله في أولادكم** ﴾[2] ثم قسم الوصية فقال:﴿ **فإن كن نساء** ﴾ وإن كان الأولاد واحدة ترجمة منه بذلك عن الأولاد[3] .

وقد اختار الطبري رأي البصريين ورجحه على رأي المخالفين من الكوفيين محتجا بأنه لو كان ما ذهبوا إليه صحيحا لجاء بدل (كن) (كانوا) يقول: " والقول الأول الذي حكيناه عمن حكيناه من البصريين أولى بالصواب في ذلك عندي؛لأن قوله:(وإن كن)، لو كان معنيا به الأولاد، لقيل: وإن كانوا، لأن الأولاد تجمع الذكور والإناث، وإذا كان كذلك، فإنما يقال: كانوا لا كن " [4] .

وما عزاه الطبري للبصريين وأخذ به أقره الأنباري وأبو البقاء في إعرابهما للآية،[5] ولم يحدد أبو حيان أصحاب هذا التقدير من البصريين، بل قال: " وقال بعض البصريين "[6] فلعله اعتمد الطبري مرجعا له .

وفي معاني القرآن للأخفش " فترك الكلام الأول وقال: إذ كن المتروكات نساء نصب وكذلك وإن كانت واحدة "[7] . يتضح من هذا النص أن الرأي البصري للأخفش .

1- سورة النساء من الآية (11) .
2- سورة النساء من الآية (11) .
3- جامع البيان بتصرف: 4 / 334 .
4- جامع البيان: 4 / 334 .
5- التبيان: 1 / 334، والبيان: 1 / 244 .
6- البحر المحيط: 3 / 182 .
7- معاني القرآن: 1 / 248 .

الفصـــــــل الثالـــث

الـــحـــــروف

محتويـات الفصـل الثالــث

أولا ـ القول في الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام.

ثانيا ـ مجئ (أو) للإضراب كـ (بل) .

ثالثا ـ حذف حرف الجر مع المصدر المنسبك .

رابعا ـ هل تكون (إلا) بمعنى (الواو) أم (لكن) ؟ .

خامسا ـ تناوب حروف الجر .

سادسا ـ استعمال (إذ) مكان (إذا) وبالعكس .

معاني الحروف:

سابعا ـ زيادة (الواو) .

ثامنا ـ معنى (الهمزة) .

تاسعا ـ معنى (ما) .

عاشرا ـ معنى (أن) .

الحادي عشر ـ تركيب (ماذا) .

الثاني عشر ـ تركيب (إنما) .

تعدد الوظائف في الحرف الواحد:

الثالث عشر ـ في (أو) .

الرابع عشر ـ في (لا) .

الخامس عشر ـ في (اللام) .

أولا ـ القول في الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام:

بين الطبري رأي أهل الكوفة في هذه المسألة، وذلك من خلال قول الله تعالى:﴿ **أوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون** ﴾،[1] حيث قال: " وقال بعض نحويي الكوفيين: هي حرف عطف أدخل عليها حرف الاستفهام "[2] .

وقد سلك الفراء هذا المسلك ورأى بأن هذه واو نسق أدخلت عليه ألف الاستفهام كما تدخلها على الفاء فتقول: أفعجبتم[3] . وأن الأصل تقديم هذه الواو على همزة الاستفهام؛ وإنما قدمت؛ لأن لها صدر الكلام .

وهذه الواو التي دخلت عليها همزة الاستفهام كثيرة في القرآن الكريم، قال تعالى:﴿ **أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نآئمون أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون** ﴾،[4] فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى:﴿ **أفأمنوا مكر الله** ﴾،[5] وهذا ما ذهب إليه سيبويه،[6] وهو أيضا ما صححه أبو حيان.[7] وذهب الزمخشري إلى أن ثم محذوفا معطوفا عليه مقدرا بين الهمزة وحرف العطف معناه: أكفروا بالآيات البيانات وكلما عاهدوا[8] .

---

1 سورة البقرة من الآية (100) .
2- جامع البيان: 1 / 566 .
3- ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 383 .
4- سورة الأعراف من الآيتان (97)، (98) .
5- سورة الأعراف من الآية (99) .
6- ينظر الكتاب: 3 / 189 .
7- ينظر البحر المحيط: 1 / 323 .
8- ينظر الكشاف: 1 / 304 .

وقد أيد الطبري رأي الكوفيين مستندا إلى المعنى، وأنه لا يجوز أن يكون في القرآن شيء زائد يقول: " والصواب في ذلك عندي من القول أنها واو عطف أدخلت عليها ألف الاستفهام، كأنه قال جل ثناؤه:﴿ **وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما آتيناكم بقوة واسمعوا قالوا سمعنا وعصينا**﴾[1]﴿ **أوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم** ﴾ ثم أدخل ألف الاستفهام على (وكلما)، فقال:﴿ **قالوا سمعنا وعصينا** ﴾ ﴿ **أوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم** ﴾ وقد بينا فيما مضى أنه غير جائز أن يكون في كتاب الله حرف لا معنى له، فأغنى ذلك عن إعادة البيان على فساد قول من زعم أن الواو من قوله:﴿ **أوكلما** ﴾ و﴿ **أفكلما** ﴾[2] زائدتان لا معنى لهما "[3] .

وللكسائي رأي آخر يخالف أصحابه الكوفيين حيث يرى أنها (أو) العاطفة التي بمعنى (بل)، وإنما حركت الواو تسهيلا، ويؤيده قراءة من قرأها ساكنة [4].

ونبحث عمن يقول من البصريين بزيادة الواو فنجده الأخفش،[5] وعلق القاضي أبو محمد عبد الحق ابن عطية بأن ذلك كله متكلف[6] .

وذهب أبو البقاء العكبري إلى رأي الكوفيين وجعله الأول من أقواله . قال في إعراب الآية: " الواو للعطف والهمزة قبلها للاستفهام على معنى الإنكار

1- سورة البقرة من الآية (93) .
2- سورة البقرة من الآية (87) .
3- جامع البيان: 1 / 566 .
4- البحر المحيط: 1 / 323 .
5- معاني القرآن: 1 / 323 .
6- ينظر المحرر الوجيز: 1 / 124 .

والعطف هنا على معنى الكلام المتقدم في قوله:﴿ **أفكلما جاءكم رسول** ﴾ وما بعده قيل الواو زائدة، وقيل هي أو التي لأحد الشيئين حركت بالفتح وقد قرئ شاذا بسكونها "[1] .

والجدير بالملاحظة هنا أن الطبري لم يجعل عطف الواو على مقدر محذوف؛ بل ربطها بما قبلها خلافا للزمخشري .

وقد أيد الرضي الطبري في توجيهه دون أن يذكر اسمه فقال: " وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله في الكشاف[2] ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في أول الكلام قبل تقدم معطوفا عليه ولم تجئ مبنية على كلام المتقدم "[3] .

ومن خلال ما أوردناه من آراء، نرى اتفاق نحاة الكوفة والبصرة، في أن الواو حرف عطف والهمزة للاستفهام عدا الكسائي والأخفش، إلا أن الاستشهاد بالأدلة نقلا وعقلا، يوقفنا على صحة ما جاءوا به النحاة وضعف ما ذهبا إليه .

1- التبيان في إعراب القرآن: 1 / 97 .
2- ينظر الكشاف: 1 / 294 - 295 .
3- شرح الرضي: 4 / 392 .

ثانيا ـ مجئ (أو) للإضراب كـ (بل):

ذكر الطبري رأي أهل الكوفة في هذه المسألة من خلال قول الله تعالى:﴿ **هي كالحجارة أو أشد قسوة** ﴾،[1] وإن لم يصرح بذلك، حيث قال:" ... وقال آخرون:(أو) في هذا الموضع بمعنى (بل)، فكان تأويله عندهم: فهي كالحجارة بل أشد قوة، كما قال جل ثناؤه:﴿ **وأرسلناه إلى مئة ألف أويزيدون** ﴾[2] بمعنى: بل يزيدون "[3] .

كما أن العيني ذكر رأي أهل الكوفة في هذه المسألة أيضا من خلال البيت القائل:

كـانـوا ثـمـانين أو زادوا ثـمـانيـة لـولا رجـاؤك قـد قتلـت أولادي[4]

عندما قال: " ... واحتج به الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان أن (أو) تأتي للإضراب كـ (بل) مطلقا "[5] .

وبين الفراء بأن ما نقله الطبري عنهم كان صحيحا، إذ يذكر قوله تعالى:﴿ **وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون** ﴾ " من زعم أن (أو) على غير معنى (بل)، فقد افترى على الله؛ لأن الله تبارك وتعالى لا يشك "[6] .

---

1 ـ سورة البقرة من الآية (74) .
2 ـ سورة الصافات من الآية (147) .
3 ـ جامع البيان: 1 / 469 .
4 ـ البيت لجرير بن الخطفي، ينظر الديوان، ص 123، وهو من شواهد المغني: 1 / 86، والمقاصد النحوية: 4 / 144، وشرح الأشموني: 3 / 192 .
5 ـ المقاصد النحوية: 4 / 145 .
6 ـ ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 250 .

ويظهر الخلاف بين الكوفيين وغيرهم من النحاة؛ في أن الكوفيين صرحوا بمجئ (أو) بمعنى (بل) مطلقا، ولكن بعضهم الآخر يرون بضرورة تقدم نفي أو نهي لتعطي (أو) معنى (بل) التي هي للإضراب، ونرى ذلك من خلال آرائهم المتشابكة كما يأتي:

فسيبويه قال: " ومنه: مررت برجل راكع أو ساجد، فإنما هي بمنزلة إما وإما.إلا أن إما يجاء بها ليعلم أنه يريد أحد الأمرين، وإذ قال: أو ساجد، فقد يجوز أن يقتصر عليه "[1] .

إلا أن ابن هشام قد نقل عنه أنه أجاز ذلك بشرطين: تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل، نحو:ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو[2] . والمشهور عند البصريين عدم إجازة مجئ (أو) بمعنى (بل)[3] .

ولم يرد عند المبرد أن (أو) تأتي للإضراب كـ (بل)، ولكنه ذكر بأنها تكون للعطف فتجزي ما بعدها على ما قبلها، ومن ذلك قولك: ضربت زيدا أو عمرا وصرح كذلك بإضمار(أن) بعدها؛ إذا كان المعنى:(إلا أن يكون) و(حتى يكون)،ومن ذلك قولك: أنت تضرب زيدا، أو تكرم عمرا، على العطف وكذلك قوله تعالى:﴿ **ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون** ﴾[4] أي: يكـــون هـــذا أو يكون هـــذا، وأما مـــا جـــاء فيـــه بإضمار (أن) كقـولك:

1 ـ الكتاب: 1 / 429 .
2 ـ ينظر المغني: 1 / 86، وشرح التصريح: 2 / 146، وشرح الأشموني: 3 / 193، وحاشية الصبان: 3 / 106 - 107 .
3ـ ينظر الإنصاف، ص 384 .
4ـ سورة الفتح من الآية (16) .

لألــزمنك أو تقضيني أي: إلا أن تقضيني، وحتى تقضيني، وهذا مما يدل على أنه لا يؤيد ما جاء به الكوفيون من أن (أو) تعطي معنى (بل)[1] .

وقد رد كذلك قول الفراء السابق في الآية الكريمة:﴿ **وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون** ﴾، وأظهر فساد ما جاء به من مجئ (أو) بمنزلة (بل)، وذلك لو أن (أو) كـ (بل) لوقعت في هذا الموضع موقع (بل) كما ذكر، إذا لجاز أن تقع في موضع غيره، وذكر أيضا أن (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا لأجل الإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا مما ينفى عن الله ـ عز وجل ـ فإذا قال أحدهم: مررت بزيد فغلط، ثم استدرك، أو نسي فتذكر، قال: بل عمرو ليضرب عن ذلك ويثبت هذا[2] .

ورأى ابن عصفور بأن (أو) مكتفية بأن تكون بمعنى (كي) أو (إلى أن) من ذلك قولك: لألزمنك أو تقضيني حقي، أي: كي تقضيني حقي، كما ذكر بأنها لا تنصب في غير ذلك إلا للضرورة[3] .

كما صرح الأشموني بذلك ذاكرا ما نقله ابن عصفور عن سيبويه باشتراط تقدم النفي، أو النهي، مؤيدا ذلك بقوله تعالى:﴿ **ولا تطع منهم آثما أو كفورا**﴾،[4] فإن قلت: (أو لا تطع كفورا)، لانقلب المعنى في ذلك بأن يصير إضرابا عن النهي الأول، ونهيا عن الثاني فقط[5] .

---

1 ـ ينظر المقتضب: 2 / 28 .
2 ـ ينظر المقتضب: 3 / 304 ـ 305، والصاحبي في فقه اللغة، ص 89 ـ 90 .
3ـ ينظر شرح جمل الزجاجي: 2 / 261 ـ 262 .
4ـ سورة الإنسان من الآية (24) .
5ـ ينظر شرح الأشموني: 3 / 192 ـ 194 .

هذا الذي يقرره الكوفيون، ويتشددون في الأخذ به استنادا إلى التفسير القرآني نجد الطبري يوافقه، ويحكم بصحته، ويتعجب ممن خالفه من البصريين . يقول عند تعرضه للآية الكريمة:﴿ **فهي كالحجارة أو أشد قسوة** ﴾: " وقال بعضهم - هم الكوفيون والأخفش والجرمي[1] - (أو) في قوله:﴿ **أو أشد قسوة** ﴾ بمعنى: وأشد قسوة، كما قال تبارك وتعالى: ﴿ **ولا تطع منهم آثما أو كفورا**﴾ بمعنى: وكفورا .

وكما قال جرير بن عطية:

نال الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر[2]

يعني نال الخلافة وكانت له قدرا . وكما قال النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد[3]

يريد ونصفه .

" وقال آخرون:(أو) في هذا الموضع بمعنى (بل)، فكان تأويله عندهم فهي كالحجارة بل أشد قسوة، كما قال جل ثناؤه:﴿ **وأرسلناه إلى مئة ألف أويزيدون** ﴾ بمعنى: بل يزيدون .

وقال آخرون: معنى ذلك: فهي كالحجارة أو أشد قسوة عندكم . قال أبو جعفر: ولكل مما قيل من هذه الأقوال التي حكينا وجه ومخرج في كلام العربغير أن أعجب الأقوال إلي في ذلك مما قلناه أولا، ثم القول الذي ذكرناه عمن وجه ذلك إلى أنه بمعنى: فهي أوجه في القسوة من أن تكون كالحجارة أو أشد، على تأويل أن منها كالحجارة، ومنها أشد قسوة؛ لأن (أو) وإن استعملت في أماكن من أماكن الواو

1- مغني اللبيب: 1 / 85 .
2- ديوانه، ص 211، الخزانة: 11 / 69 .
3- ديوانه، ص 16، والرواية فيه (ونصفه)، الخزانة: 10 / 251 .

حتى يلتبس معناها ومعنى الواو لتقارب معنييهما في بعض تلك الأماكن، فإن أصلها أن تأتي بمعنى أحد الاثنين، فتوجيهها إلى أصلها من وجد إلى ذلك سبيلا أعجب إلي من إخراجها عن أصلها ومعناها المعروف لها "[1] .

وهنا ينبغي ملاحظة أن الطبري قد استشهد برواية الكوفيين في البيت السابق (أو نصفه فقد) فالبصريون يرون أن الرواية (ونصفه فقد) بالواو فلا يكون فيه شاهد كما قال أبو البركات الأنباري في معرض رده على الكوفيين،[2] ويؤيد ابن هشام رأي الكوفيين بتلك الرواية التي يظن الأنباري أنها تضعف حجة الكوفيين بقوله عن الشاهد الكوفي المنطوق بلفظ (أو): " ويقويه أنه روي (ونصفه) "[3].

كما نلاحظ أن الطبري لم يذهب إلى تخطئة البصريين، بل يرى أن لكل فريق مخرجا ومحملا تؤيده لغة العرب .

وقد نسب الأشموني أخذ رأي الكوفيين لأبي علي الفارسي وابن برهان وابن جني [4] . ويرى الزبيدي بأن ينبغي أن يكون الأصح ما قاله الكوفيون[5] .

1 ـ جامع البيان: 1 / 469 .
2 ـ الإنصاف، ص 383 .
3 ـ مغني اللبيب: 1 / 85 .
4ـ شرح الأشموني: 3 / 192 .
5ـ ينظر ائتلاف النصرة، ص 149 .

ثالثا ـ حذف حرف الجر مع المصدر المنسبك:

أورد الطبري رأي أهل الكوفة في هذه المسألة وإن لم يصرح بذلك، وذلك من خلال قول الله تعالى:﴿ **فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله** ﴾[1] حيث قال: "و (أن) التي في (أن يتراجعا) جعلها بعض أهل العربية في موضع نصب بفقد الخافض؛ لأن معنى الكلام: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، فلما حذفت (في) التي كانت تخفضها نصبها "[2] .

وهذا ما ذكره الفراء كذلك حيث قال: " وقوله: ﴿ **فلا جناح عليهما أن يتراجعا** ﴾ يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا،... وكان الكسائي يقول: موضعه خفض "[3].

أما العيني فلم يذكر رأي الكوفيين بشكل عام، بل كان قد عرض الرأيين وذلك ما يظهر في قول الشاعر:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه[4]

بقوله: " الاستشهاد فيه: في قوله: أن تكون حبيبة، حيث حذف منه حرف الجر، إذ أصله:(لأن تكون)، وفيه خلاف، فادعى الخليل أن محله الجر بدليل عطف

1 ـ سورة البقرة من الآية (230) .
2 ـ جامع البيان: 2 / 588 .
3 ـ معاني القرآن:1 / 148 .
4 ـ البيت للفرزدق، ينظر ديوانه: 1 / 40، رواه:
وما زرت سلمى أن تكون حبيبة إلي ولا دين بها أنا طالبه
وهو من شواهد الكتاب: 3 / 29، والإنصاف، ص 336، والمغني: 2 / 83، والمقاصد النحوية: 2 / 556.

قوله:(ولا دين)، بالجر عليه، وهو مذهب الكسائي أيضا، ومذهب سيبويه والفراء أنه النصب "[1] .

والذي يبدو لي أن سيبويه هو من صرح بالجر، على عكس ما نقله عنه العيني، إذ ذكر سيبويه في البيت الشاهد بأن الشاعر قد جره؛ لأنه صار كأنه قال:(لأن)،[2] وذلك جر (دين) عطفا على موضع المصدر المجرور[3] .

والمصدر المنسبك من (أن) المصدرية وما بعدها مفعول لأجله، إذ أصله مجرور باللام الدالة على التعليل، وأصل الكلام كما ذكرت (لأن تكون حبيبة) ولأن حرف الجر كثيرا ما يحذف قبل (أن) المصدرية، و (أن المؤكدة)، وقد اختلف النحاة في المصدر المنسبك بعد حذفهم لحرف الجر، فمنهم من جعل العطف عليه بالجر تبعا لحاله الذي هو عليه حقيقة، ومنهم من رأى بنصبه، ويجعلون العطف عليه بالجر إما لأنه معطوف على محل المصدر الذي كان له قبل حذف حرف الجر، أو أنه معطوف على التوهم، أي: أن الشاعر قد توهم أنه أدخل حرف الجر؛ لأنه كثير ما يتكلم به؛ لذا أتى بالمعطوف مجرورا[4] .

وذكر ابن هشام أن جماعة منهم ابن مالك نقلوا أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب فهو على السهو وليس بصحيح؛ إذ إنه صرح بالجر ـ كما ذكرت سابقا ـ واعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، وذكر ابن هشام عن هذا الاعتراض أن القواعد لا تثبت بالمحتملات[5] .

---

1 ـ المقاصد النحوية: 2 / 559 .
2 ـ ينظر الكتاب: 3 / 29، والمغني: 2 / 183، وحاشية الدسوقي: 3 / 170 - 171 .
3 ـ ينظر الكتاب: 3 / 29 (الهامش)، وحاشية الدسوقي: 3 / 171 .
4 ـ ينظر الإنصاف، ص 336 (الهامش) .
5- ينظر المغني: 2 / 183، وحاشية الدسوقي: 3 / 170 - 171 .

وذكر في موضع آخر بأن حرف الجر يحذف إذ كان المجرور (أن) وصلتها ومن ذلك قولك:عجبت أن قام زيد، أي: من أن قام، وقوله تعالى:﴿ **فلا جناح عليه أن يطوف بهما** ﴾[1] أي: في أن يطوف بهما، وقوله تعالى:﴿ **يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله** ﴾،[2] أي:لأن تؤمنوا، وأما قوله في قوله تعالى:﴿ **يبين الله لكم أن تضلوا** ﴾،[3] فإن الأصل فيها: لئلا تضلوا، فاللام الجارة حذفت، وكذلك (لا)؛ لأن الأصل فيها: كراهية أن تضلوا، فكان الحذف هنا للمضاف، وكما اختلفوا في تقدير حرف الجر المحذوف في قوله تعالى:﴿ **وترغبون أن تنكحوهن** ﴾،[4] بمعنى أي: في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن،[5] وقوله تعالى:﴿ **يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون** ﴾،[6] أي: وبأن تقولوا، ومثل ذلك كثير في كتاب الله العزيز، وقد ذكر بأن جميع ذلك، ومثله إما منصوب أو في موضع النصب[7] .

وقال كذلك السيوطي بإبطال ما نقل عن الخليل، وما ذكر عنه فهو وهم إلا أنه ذكر رأي الكسائي بالجر، وذلك بقوله: " وقال الكسائي: جر لظهوره في المعطوف عليه "،[8] وذكر أن البيت السابق من استشهاد الكسائي .

1- سورة البقرة من الآية (158) .
2- سورة الممتحنة من الآية (1) .
3- سورة النساء من الآية (176) .
4- سورة النساء من الآية (127) .
5- ينظر شرح شذور الذهب، ص 291 .
6- سورة البقرة من الآية (169) .
7- ينظر الكناش: 2 / 88 .
8- الهمع: 5 / 12 .

والأشموني رأى أنه إذا خيف اللبس امتنع الحذف، وكما أن الحذف هنا يطرد قياسا، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ **أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم** ﴾[1] أي: من أن جاءكم، كما ذكر رأي الكسائي بالجر، ورأي سيبويه والفراء بالنصب، وقد رجح الرأي الثاني، إذ يراه هو الأقيس[2] .

وذكر أيضا أن مذهب سيبويه يحتمل الأمرين؛ أي: جواز الجر بعد حذف حرف الجر للمصدر المنسبك من (أن) والفعل، أو النصب،[3] ولكن بالرجوع إلي كتابه يختفي كل هذا التناقض، حيث إنه قال بالنصب وأتى بشواهد شعرية ولم يصرح بالجر .

1- سورة الأعراف من الآية (63) .
2- ينظر شرح الأشموني: 2 / 164- 165 - 166 .
3- ينظر المقاصد النحوية: 2 / 559، والدرر اللوامع: 5 / 184 .

رابعا ـ هل تكون (إلا) بمعنى (الواو) أم (لكن) ؟:

ذهب الكوفيون إلى أن (إلا) تكون بمعنى الواو، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو[1]. وقد احتج الكـوفيون بآيات من القرآن الكريم وبشواهد مـن الشعر الفصيح . فمن القرآن قوله تعالى:﴿ **لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم** ﴾[2] أي والذين ظلموا. وقوله تعالى:﴿ **لا يحب الله الجهر بالسوء من القـــول إلا من ظلم** ﴾[3]. ومن الشعر قول الشاعر:

وكــل أخ مفـارقه أخــوه لعمــر أبيك إلا الــفــرقــدان [4]

وبغير ذلك من الشواهد .

وقد رد البصريون شواهد الكوفيين وقالوا إن (إلا) بمعنى (لكن) فهو استثناء منقطع[5] .

والطبري لا يجيز أن تجئ (إلا) بمعنى الواو مطلقا، ويشترط إتيانها بهــذا المعنى أن يكون قـد سبقها استثناء كقــول القائــل: سار القوم إلا عمـرا إلا أخــاك أي وأخاك يقول: " وذلك أنه غير موجودة (إلا) في شيء من كلامها بمعنى الواو إلا مع استثناء سابق قد تـقدمهـا، كقول القائـل: ســار القــوم إلا عــمــرا إلا أخــاك بمعنى: إلا عمرا وأخاك، فتكون (إلا) حينئذ مؤدية عــما تؤدي عنه الواو لتعــلق

---

1 ـ الإنصاف، ص 232 .
2 ـ سورة البقرة من الآية (150) .
3 ـ سورة النساء من الآية (148) .
4 ـ البيت لعمرو بن معد يكرب، ينظر الكتاب: 2 / 334، و التبصرة والتذكرة، ص 383، ونص البغدادي في الخزانة: 3 / 421، 9 / 321 على أنه يوجد في شعرين، وبلا نسبة في المغني: 1/ 94، والمفصل، ص 71 والأشباه والنظائر: 2 / 310، والهمع: 3 / 273، وابن يعيش: 2 / 89 .
5 ـ الإنصاف، ص 234، والتبيين، ص 403 .

(إلا) الثـانية بـ (إلا) الأولى، ويجمع فيها أيضا بين (إلا) والواو، فيقال: سـار القوم إلا عمرا وإلا أخاك، فتحـذف إحداهما فتنـوب الأخرى عنهـا، فيقـال: سـار القوم إلا عمرا وأخاك أو إلا عمرا إلا أخاك "[1] .

وجدير بالملاحظة أن الطبري قد رد الآيات التي تـأول الكوفيون (إلا) فيهـا بمعنى الواو، وكذلك فعل الفراء. يقول الفراء في توجيه قوله تعالى:﴿ **إلا الـذين ظلموا منهم** ﴾: " وقد قال بعض النحويين:(إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو؛ كأنه قال:(لئلا يكون للناس عليكم حجة) ولا للذين ظلموا. فهذا صواب في التفسيـر خطأ في العربية "[2] .

ولهذا فإطلاق الجواز على الكوفيين عامة نقبله بتحفظ، وكان الأجدر بأبي البركات الأنباري توضيح رأي الفراء والطبري في توجيه هذه الآيات .

قال الزمخشري: " ومعناه لئلا يكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندين مـنهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلا لدين قومه وحبا لهم، وأطـلق على قولـهم حجة؛ لأنهم ساقوه مساق الحجة "[3] .

1- جامع البيان: 2 / 42 .
2- معاني القرآن: 1 / 89 .
3- الكشاف: 1 / 346 .

وقال ابن عطية: " المعنى أنه لا حجة لأحد عليكم إلا الحجة الداحضة للـذين ظلموا يعني اليهود وغيرهم الذين تكلموا في النازلة، وسماها حجة، وحكم بفسادها حين كانت من ظالم "[1] .

وقد ذكر العيني رأي الفراء تحديدا في هذه المسألة من خلال قول الشاعر:

لـدم ضائـع تغـيب عنه أقـربـوه إلا الصـبا والدبـور[2]

قائلا فيـه: " وقـال ابن مالك (إلا) هاهنا بمعنى (لكن)، والتـقدير: لكـن الـصبا

والدبور لم يتغيبا عنه، وذلك كمـا في قولـه عليه السلام: " كل أمـتي مـعافـاة إلا المجاهرون"[3]؛ أي: لكن المجاهرون بالمعاصي، لا يعافون، وبمثل هذاتأول الفراء قراءة بعضهم:﴿ **فشربوا منه إلا قليلا منهم** ﴾؛[4] أي: إلا قليلا منهم لم يشربوا "[5] .

وذهب أبو عبيدة أن (إلا) في قوله تعالى:﴿ **إلا الذين ظلموا منهم** ﴾، بمعنى الواو العاطفة، وجعل من ذلك قوله:

وكـل أخ مفـارقـه أخـوه لـعمر أبيـك إلا الـفرقـدان [6]

---

1 ـ المحرر الوجيز: 1 / 452 .

2 ـ البيت غير منسوب، وهو من شواهد المقاصد النحوية: 3 / 105، والـدرر: 3 / 170، وروي:

لدم ضائع تغيب عنه أقربوه إلا الصبا والجبوب

3ـ صحيح مسلم: 4 / 2291، روي عن أبب هريرة، وتمـامه: " كل أمتي معافاة إلا المجـاهرين، وإن مـن الإجهار أن يعمل العبد بالليل عملا ،ثم يصبح قد ستره ربه، فيقول: يا فلان ! قد عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه، فيبيت يستره ربه، ويصبح يكشف ستر الله عنه " .

4 ـ سورة البقرة من الآية (249) .

5 ـ المقاصد النحوية: 3 / 107 .

6ـ البيت لعمرو بن معد يكرب، ينظر الكتاب: 2 / 334، و التبصرة والتذكرة، ص 383، ونص البغدادي في الخزانة: 3 / 421، 9 / 321 على أنه يوجد في شعرين، وبلا نسبة في المغني :1/ 94، والمفصل،ص 71 والأشباه والنظائر: 2 / 310، والهمع: 3 / 273، وابن يعيش: 2 / 89 .

وقول آخر:

مـا بالـمدينـة دار غيـر واحـدة دار الخـليفـة إلا دار مـروانـا[1]

وتقدير ذلك عنده: " ولا الذين ظلموا " ـ والفرقدان ـ ودار مروان " . وكـذا قيل في قـوله تعـالى:﴿ **إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون** ﴾[2] أي: والذين آمنوا[3] .

وقد خطأه الطبري في ذلك، وبين خطأ من ذهب إلى أن معنى قوله تعـالى: ﴿ **إلا الذين ظلموا منهم** ﴾، ولا الذين ظلموا منهم، وأن (إلا) بـمعنى (الواو)؛ لأن ذلك لو كـان معناه، لكان النفي الأول عن جميع الناس ـ أن يكون لهم حجـة علـى رسول الله وأصحابه في تحولهم نحو الكعبة بوجوههم ـ مبينا عـن المـعنى المـراد ولم يكـن في ذكـر قولـه بعد ذلك:﴿ **إلا الذين ظلموا منهم** ﴾ إلا التـلبيس الذي يتـعالى عـن أن يضـاف إليه أو يوصـف به ـ هذا مـع خروج الكلام ـ إذا وجـهت (إلا) إلى معنى (الواو)ومعنى العطف ـ من كـلام العرب . وذلك أنه غير موجـودة (إلا) في شيء من كلامها بمعنى (الواو) إلا مع استثناء سابق قد تقدمها . كقـول القائل:(سار القومإلا عمرا إلا أخاك) بمعنى: إلا عمرا وأخاك، فتكون (إلا) حـينئذ مؤدية كما تؤدي عنه (الواو) فيقال:(سار القوم إلا عمرا وأخاك ـ أو إلا عـمرا إلا

1 ـ نسب في كتاب سيبويه إلى الفرزدق: 1 / 373 . وينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 90 .
2- سورة التين من الآية (8) .
3 ـ ينظر مجاز القرآن: 1 / 60 .

أخاك) .إذا كـــان ذلك كذلك، فغير جائز بمدع من الناس أن يدعي أن (إلا) فـي هذا الموضع بمعنى(الواو) التي تأتي بمعنى العطف[1].

ورد أيضا على ذلك الفراء في معانيه قائلا: " وقد قال بعض النحويين: إلا في هذا الموضع بمنزلة (الواو)؛ كأنه قال: ﴿ **لئلا يكون للناس عليكم حجة** ﴾ ولا للـذين ظلموا.فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية، إنما تكون (إلا) بمعنى (الواو) إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهناك تصير بمنزلة (الواو) كقولك: لي على فـــلان ألف إلا عشرة إلا مائة، تريد بـ (إلا) الثانية أن ترجع على الألف "[2] .

وكما أبطل الزجاج هذا القول، وقال: " هذا خطأ عند الحذاق من النحويين، وفيه بطلان المعاني، وتكون (إلا) وما بعدها مستغن عن ذكرهما . والقول عندهـــم أن هذا استثناء ليس من الأول، أي (لكن الذين ظلموا منهم فإنهم يحتجون)"[3] .

وقد قال محمود شاكر في تعليقه على كلام الطبري السابق: " رد الطبري على أبي عبيدة أمثل من رد الفراء وأقوم "[4] .

وأفرد شيخ النحاة جزءا من الاهتمام بهذه المسألة، إذ إنه رأى بأن (إلا) تكون بمعنى (لكن)، وذلك كـما في قـوله تعالى:﴿ **لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من حم** ﴾[1] أي أن المقصود منها: ولكـن مـن رحم، وكذلك قولـه تعالى:﴿ **فلولا كانت قرية آمنت**

1- ينظر جامع البيان: 2 / 42 .
2 - معاني القرآن: 1 / 89 - 90 . وقد ذكر الفراء البيت الشاهد الذي استشهد به أبو عبيدة .
3 - معاني القرآن وإعرابه: 1 / 227 .
4 - جامع البيان: 3 / 204، تعليق رقم (5) .

﴿ فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا ﴾،[2] أي: لكن قـــوم يونس لما آمنوا، وقـــوله: ﴿ فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممن أنجينا منهم ﴾،[3] والمقصود: لكن قليلا ممن أنجينا منهم .

وقد كثر هذا الضرب في القرآن الكريم ـ على قول سيبويه ـ والذي يقصد منه استعمال(إلا) التي للاستثناء بمعنى (لكن) التي للعطف، ومن ذلك مـن الكـلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام، وكذلك كقولهم: ما زاد إلا ما نـقص وما نفع إلا ما ضر، فـ (ما) مع الفعل بمنزلة اسم مـثل: النقصـان، الضرر، فـإن قلت: مـا أحسن ما كلم زيدا، فهو مـا أحسن كلام زيد ولولا وجود (ما) لم يـجز الفعل بعد (إلا) في هذا الموضع، وكما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) كـأنه قال: ولكنه ضر، وقال: ولكنه نقص[4] .

والفراء يتبع ما بعد (إلا) ما قبلها، فنلاحظ في تأويله لقـــول اللـه تعالى: ﴿ فشربوا منه إلا قليلا منهم ﴾،[5] بـأن الوجه في (إلا) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لام جحد فيه، فإن كان ما قبل (إلا) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلـــها سواء كان معرفة أو نكرة، فالمعرفة مثل قولك: ما ذهب الناس إلا زيد، وأما النكرة

---

5 ـ سورة هود من الآية (43) .
1 ـ سورة يونس من الآية (98) .
2 ـ سورة هود من الآية (116) .
3 ـ ينظر الكتاب: 2 / 325 ـ 326، وشرح المفصل: 2 / 79 .
4 ـ سورة البقرة من الآية (249) .

فمثل قولك: ما فيها أحـــد إلا غلامك، وأما من قوله تعـالى:﴿ **ما فعلوه إلا قليل منهم** ﴾[1] لأن في (فعلوه) اسما معـرفة، فكان الرفع الوجه في الجـحد الذي ينفي الفعل عنهم، ويثبته لما بعد إلا، وأمـــا في مثل قولك: ما قام القوم، اللهم إلا رجـــلا أو رجلين، فإن نويت الانقطاع نصبت وإن نويت الاتصال رفعت وما كـان على هذا المعنى مـــا ذكره سيبويه مـن قوله تعـالى:﴿ **فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا** ﴾،[2] ومثله قوله تعـالى:﴿ **فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض** ﴾،[3] ثم قال:﴿ **إلا قليلا ممن أنجينا منهم** ﴾،[4] فأول الكـلام ـ وإن كان استفهاما ـ جحد، ولو كان ما بعد (إلا) في هاتين الآيتين رفعا على نية الوصل لكان صوابا، ذلك مـثل قـوله:﴿ **لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا** ﴾،[5] فـهـذا نـية وصل؛ لأنه غير جائز أن يوقف على ما قـبل (إلا)، وإذا لم تر قبل (إلا) اسمـا فاعمل ما قبلها فيما بـعدها، فترفع(زيدا) فـــي مثل قولك: ما قـام إلا زيدلإعمالك (قام)، إذ لم تجد (قام) اسما بـعدها، و كذلك قولك: ما ضـربت إلا أخاك، ومـا مررت إلا بأخيك[6] .

1 ـ سورة النساء من الآية (66) .
2 ـ سورة يونس من الآية (98) .
3 ـ سورة هود من الآية (116) .
4 ـ سورة هود من الآية (116) .
5 ـ سورة الأنبياء من الآية (22) .
6 ـ ينظر معاني القرآن: 1 / 166 ـ 167 .

ومعنى (إلا) عند الأنباري في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن)، ومن ذلك قولـــه تعالى:﴿ **ما لهم به من علم إلا اتباع الظن** ﴾،[1] معـــناه: لـــكن يتبعون الظـــن وقـــولـــه تعـــالـــى:﴿ **وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى** ﴾،[2] أي: لـــكن يستغني وجـــه ربـــه الأعـــلى، وقـــوله:﴿ **ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا عملواالصالحات**﴾،[3] بـــمعنـــى: لكـــن الذين آمـــنوا وعـــملوا الصالحـــات فلهم أجر.[4] وقوله:﴿ **إلا الذين ظلموا منهم** ﴾،[5] فهو استثناء منقطع كذلك، وبمعـــنى: لكـــن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة [6].

وبعدما ذكر ابن يعيش الاستثـناء المنقطع، بأنه ما كـــان المـــستثنى فـــيـــه مـــن غير نوع الأول، قال: " فإما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه، إذ اللفظ إذا كان موضوعا بإزاء شـــيء وأطـــلق فلا يتناول ما خالفه، وإذا كان كذلك فإنـــما يصـــح بـــطريق المجـــاز والـــحمـــل على لكن"[7].

---

1 ـ سورة النساء من الآية (157) .
2 ـ سورة الليل من الآيتين (19)، (20) .
3 ـ سورة التين من الآيتين (5)، (6) .
4 ـ ينظر الإنصاف، ص 234 .
5 ـ سورة البقرة من الآية (150) .
6 ـ ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص 404 .
7 ـ شرح المفصل: 2 / 80، وينظر ائتلاف النصرة، ص 162 ـ 163، وحاشية الخضري: 1 / 205 .

ثم يضرب لذلك أمثلة، وهي قوله: ما جاءني أحد إلا حمارا، وما بالدار أحد إلا وتدا، إذ إن هذا المستثنى وما هو مثله يكون منصوبا؛ لتعذر البدل فلا بدل في الاستثناء إلا ما كان بعضا للأول، فإذا امتنع البدل، تعين النصب[1] .

وذكر الشنقيطي كذلك في البيت الشاهد الأخير، بأن (إلا) فيه بمعنى (لكن) وكما ذكر كذلك عليه الصلاة والسلام: " كل أمتي معافى إلا المجاهرون "، وأورد رأي الفراء بتأوله في الآية السابق ذكرها[2].

وكثر الاستشهاد بالذكر الحكيم على مجئ (إلا) التي للاستثناء بمعنى (لكن) ومن ذلك ما سبق، وقوله تعالى: ﴿ **طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى**﴾،[3] بمعنى: لكن أنزلناه تذكرة، وقوله:﴿ **فبشرهم بعذاب أليم إلا الذين آمنوا** ﴾،[4] أي: لكن الذين آمنوا، وقوله:﴿ **لست عليهم بمصيطر إلا من تولى وكفر** ﴾،[5] معناه: لكن من تولى وكفر[6] .

---

1 ـ ينظر شرح المفصل: 2 / 80 .
2 ـ ينظر الدرر اللوامع: 3 / 170، والآية التي تأولها الفراء من سورة البقرة من الآية (249) .
3 ـ سورة طه من الآيات (1)، (2)، (3) .
4 ـ سورة الانشقاق من الآيتين (24) ، (25) .
5 ـ سورة الغاشية من الآيتين (22) ، (23) .
6 ـ ينظر الأزهية، ص 174 - 175 .

ولا يعني هذا بأن النحاة لم يستشهدوا على هذه المسألة إلا بالقرآن الكريم، بـل كان استشهادهم متنوعا من ذكر حكيم وكلام وشعر، إلا أن المجال لا يسعني لذكره وكما اختلف النحاة في (لكن) هذه بين المخففة والمشددة .

ومـن باب عدم الإطلاق والحكم على الأشياء حكما عامـا أرى مـن الضـرورة الإشارة إلى أن الطبري قد لا يأخذ بأصول كوفية .

خامسا ـ تناوب حروف الجر:

بين الطبري رأي أهل الكوفة وإن لم يصرح بذلك، وذلك من خلال قول الله تعالى:﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين** ﴾،[1] حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى:(على النار)،" يعني في النار فوضعت(على) في موضع (في) كما قال تعالى:﴿ **واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان** ﴾،[2] بمعنى في ملك سليمان "[3] .

فهذا ما أورده الفراء في معانيه حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ **واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان** ﴾،" كما تقول في ملك سليمان. تصلح (في) و(على) في مثل هذا الموضع؛ تقول: أتيته في عهد سليمان وعلى عهده سواء "[4] .

وكما يرى الفراء في موضع آخر أن قوله تعالى:﴿ **فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان**﴾،[5] (على) فيها بمعنى (في)، كما أنها وردت بنفس المعنى في مواضع أخرى؛ قال: " وقوله: (استحق عليهم) معناه: فيهم، كما قال: ﴿ **واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان** ﴾،أي: في ملك سليمان، وكقوله: ﴿ **ولأصلبنكم في جذوع النخل** ﴾،[6] جاء في التفسير على جذوع النخل "[7] .

---

1 ـ سورة الأنعام من الآية (27) .
2 ـ سورة البقرة من الآية (102) .
3 ـ جامع البيان: 5 / 207 .
4 ـ معاني القرآن: 1 / 63 .
5 ـ سورة المائدة من الآية (107) .
6 ـ سورة طه من الآية (71) .
7 ـ معاني القرآن: 1 / 23، 3 / 324 .

يقول الطبري: " وأما قوله:(عليهم) في هذا الموضع، فإن معناها: فيهم، كما قال تعالى:﴿ **واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان** ﴾ يعني: في ملك سليمان، وكما قال:

﴿ **ولأصلبنكم في جذوع النخل** ﴾ فـ (في) توضع موضع (على)، و(على) في موضع (في) كل واحدة منها تعاقب صاحبتها في الكلام "[1] .

وقد ذكر الزجاج ذلك أيضا حيث قال:" وقال بعضهم: معنى (من الذين استحق عليهم الأوليان) معناه: استحق فيهم، وقامت (على) مقام (في)، كما قامت (في) مقام (على)، في قوله:﴿ **ولأصلبنكم في جذوع النخل** ﴾، ومعناه: على جذوع النخل وقال بعضهم معنى:(على)، " من الذين استحق منهم الأوليان "، كما قال: ﴿ **الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون** ﴾،[2] أي: إذا اكتالوا من الناس "[3] .

والذي نلاحظه على كلام الزجاج أنه يرى جواز مجئ (على) بمعنى (في) وبمعنى (من) وإن لم يصرح بذلك، وهذا ليس بمستغرب؛ لأنه يقول في صدر حديثه حول هذه الآية: " وهذا موضع من أصعب ما في القرآن في الإعراب "[4] .

والدليل على أنه لم يمنع مجئ (على) بمعنى (في) كلامه في قوله تعالى:﴿ **ولأصلبنكم في جذوع النخل** ﴾، قال معناه: " على جذوع النخل، ولكنه جاز أن تقع(في) ها هنا؛ لأنه في الجذع على جهة الطول، والجذع مشتمل عليه فصار فيه " [5] . كما أن أغلب النحاة والمفسرين ذكروا جواز مجئ (على) بمعنى (في) أو بمعنى (من)[6] .

---

1 ـ جامع البيان: 7 / 148 .
2 ـ سورة المطففين من الآية (1) .
3 ـ معاني القرآن وإعرابه: 2 / 217 .
4 ـ المصدر نفسه الموضع السابق .
5 ـ المصدرنفسه: 3 / 368 .
6 ـ ينظر كشف المشكلات، ص 376 ـ 377، وأمالي ابن الشجري: 2 / 609، والتبيان لأبي البقاء: 1 / 371 والفريد في إعراب القرآن: 2 / 100، والبحر المحيط: 4 / 50، والدر المصون: 2 / 637، والمغني: 1 / 163 وشرح التصريح: 3 / 50 ـ 51، والهمع: 2 / 255 .

فعلى هذا نرى أن ما ذكره الفراء جائز، والدليل على ذلك أن كثيرا من النحاة يرون جواز ذلك .

سادسا ـ استعمال (إذ) مكان (إذا) وبالعكس:

ذكر الطبري رأي الفراء في استعمال (إذ) مكان (إذا) وإن لم يصرح بذلك وذلك من خلال قوله تعالى:﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على النار** ﴾،[1] حيث قال: " وقيل: (ولو ترى إذ وقفوا) ومعناه: إذا وقفوا؛ وذلك أن العرب قد تضع (إذ) مكان (إذا) و(إذا) مكان (إذ) "[2] .

وفي موضع آخر في قوله تعالى:﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض** ﴾،[3] قال الفراء: " كان ينبغي في العربية أن يقال: وقالوا لإخوانهم إذ ضربوا في الأرض؛ لأنه ماض؛ كما يقول: ضربتك إذ قمت ولا تقول: ضربتك إذا قمت . وذلك جائز، والذي في كتاب الله عربي حسن "[4] .

قال ابن مالك:" وقوله:(إذ يخرجك قومك)، استعمل فيه (إذ) موافقة لـ (إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين "[5].

ومنه قوله تعالى:﴿ **وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر** ﴾،[1] وقوله تعالى:﴿ **وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين** ﴾،[2] وقوله تعالى:﴿ **فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم** ﴾[3] وكما استعملت (إذ) بمعنى (إذا) استعملت (إذا) بمعنـــى (إذ)

1 ـ سورة الأنعام من الآية (27) .
2 ـ جامع البيان: 7 / 207 .
3 ـ سورة آل عمران من الآية (156) .
4 ـ معاني القرآن: 1 / 243 .
5 ـ شواهد التوضيح،ص 9 .

كقوله تعالى:﴿ **يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين فروا وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا** ﴾، وكقوله تعالى:﴿ **ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه** ﴾،[4] وكقوله تعالى:﴿ **وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها** ﴾؛[5] لأن " (لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا) و (لا أجد ما أحملكم عليه) مقولان فيما مضى، وكذا الانفضاض المشار إليه واقع أيضا فيما مضى. فالمواضع الثلاثة صالحة لـ (إذ) وقد قامت (إذا) مقامها "[6] .

---

6 ـ سورة مريم من الآية (39) .
7 ـ سورة غافر من الآية (18) .
8 ـ سورة غافر من الآيتان (70)، (71) .
1 ـ سورة التوبة من الآية (92) .
2 ـ سورة الجمعة من الآية (11) .
3 ـ شواهد التوضيح، ص 9 ـ 10 .

معاني الحروف:

سابعا ـ زيادة الواو:

الكوفيون يجيزون زيادة (الواو)، فالفراء خرج آيات كثيرة على زيادتها، وقد تبعه الطبري في ذلك فحكم بزيادتها في المواطن التي نص الفراء على زيادتها فيها ومن ذلك الواو في قوله تعالى:﴿ **ولو افتدى به** ﴾[1] فقد جوز فيها الفراء وجهين: أن تكون زائدة، أو أن تكون لها فعل محذوف مؤخر، يقول الفراء: " وقوله تعالى:﴿ **ولو افتدى به** ﴾ الواو ها هنا قد يستغنى عنها، فلو قيل: ملء الأرض لو افتدى به كان صوابا . وهو بمنزلة قوله:﴿ **وليكون من الموقنين** ﴾[2] فالواو ها هنا كأن لها فعلا مضمرا بعدها "[3] .

وقد جاء الطبري كالشارح الموضح قائلا:" وأدخلت الواو في قوله تعالى:﴿ **ولو افتدى به** ﴾ لمحذوف من الكلام بعده دل عليه دخول الواو، كالواو في قوله:﴿ **وليكون من الموقنين** ﴾ وتأويل الكلام وليكون من الموقنين أريناه ملكوت السموات والأرض، فكذلك في قوله:﴿ **ولو افتدى به** ﴾ ولو لم يكن في الكلام (الواو) لكان الكلام صحيحا، ولم يكن هناك متروك، وكان فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا لو افتدى به[4] .

1- سورة آل عمران من الآية (91) .
2- سورة الأنعام من الآية (75) .
3- معاني القرآن: 1 / 226 .
4- جامع البيان: 3 / 422 - 423 .

وكما صرح الفراء أيضا بزيادة الواو في قوله تعالى:﴿ **ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء وذكرا للمتقين**﴾[1] حيث قال: فدخلت الواو كما قال:﴿ **إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا**﴾،[2] جعلنا، وكذلك (وضياء وذكرا)آتينا ذلك [3] .

ويرى الزجاج عدم جواز مجيء الواو زائدة، إذ يقول: " وقوله:﴿ **ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء وذكرا للمتقين** ﴾، جاء عن ابن عباس أنه يرى حذف الواو وقال بعض النحويين: معناه ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء، وعند البصريين أن الواو لا تزاد، و لا تأتي إلا بمعنى العطف، وتفسير التوراة التي فيها الفرق بين الحلال والحرام، و(ضياء) ها هنا مثل قوله:﴿ **فيه هدى ونور** ﴾[4] ويجوز ذكرى للمتقين "[5] .

ومجيء الواو زائدة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين؛ فذهب الكوفيون إلي أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، و أما البصريون فذهبوا إلي عدم جواز ذلك، وقد عد الأنباري المبرد من القائلين بجواز مجئ الواو زائدة[6] .

والصواب عدم صحة هذه النسبة إلى المبرد، والدليل على ذلك أن المبرد رفض مجئ الواو زائدة في الآيات التي ذكرها القائلون بجواز زيادتها حيث قال: " وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو "[1] .

---

1 ـ سورة الأنبياء من الآية (48) .
2 ـ سورة الصافات من الآيتان (6)، (7) .
3 ـ معاني القرآن: 2 / 205 ـ 206 .
4 ـ سورة المائدة من الآية (46) .
5 ـ معاني القرآن وإعرابه: 3 / 394 ـ 395 .
6 ـ ينظر الإنصاف، ص 366 .

وإذا كان الأنباري قد نقل في كتابه رأي الكوفيين إلا أنه أغفل شرطا اشترطوه حتى يجوز الحكم بزيادة واو العطف وهو أن تقع الواو الزائدة في جواب (حتى إذا) أو (لما)، وقد تفطن الشيخ إبراهيم رفيده إلى هذا الشرط الذي اشترطه الفراء ونبه به [2]. يقول الفراء: " فهذه الواو معناها السقوط، كما يقال:﴿ **فلما أسلما وتله للجبين**﴾[3] ﴿ **وناديناه** ﴾،[4] ومعناه: ناديناه . وهو في (حتى إذا) أو (فلما أن) مقول، لم يأت في غير هذين الموضعين "[5]

فزيادة الواو عند الفراء أمر لا مناص منه، ولكنه لم يلتزم بما ألزم به نفسه، فقد قال بزيادة الواو في غير هذين الموضعين اللذين حصر فيهما زيادتها، ففي قوله تعالى:﴿ **ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياء وذكرا للمتقين** ﴾، صرح الفراء فيها بزيادة الواو، كما في قوله تعالى:﴿ **وليكون من الموقنين** ﴾، فهاتان الآيتان صرح الفراء فيهما بزيادة الواو، ولم يسبقها (حتى إذا) أو(فلما أن)، وهذا يعني أنه ناقض نفسه بحصر زيادة الواو في هذين الموضعين كما ادعى .

أما قول الزجاج بأن البصريين يرون عدم جواز زيادة الواو، فيرده أن الأخفش[6] وأبا القاسم بن برهان،[7] وابن هشام،[8] وغيرهم يرون جواز مجيئها زائدة .

7- المقتضب: 2 / 80 - 81 .
1- ينظر النحو وكتب التفسير: 1 / 257 .
2- سورة الصافات من الآية (103) .
3- سورة الصافات من الآية (104) .
4- معاني القرآن: 1 / 226 .
5 - ينظر معاني القرآن: 3 / 42 .
6 - ينظر شرح اللمع، ص 245 - 246 .
7 - ينظر المغني: 2 / 25 .

ثامنا ـ معنى الهمزة:

ذهب الطبري إلى أن الهمزة في قول الله تعالى:﴿ **وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم** ﴾[1] مراد بها الأمر، حيث قال:" فإن قال قائل: وكيف قيل: فإن أسلموا فقد اهتدوا عقيب الاستفهام، وهل يجوز على هذا الكلام أن يقال لرجل: هل تقوم ؟ فإن تقم أكرمك ؟ قيل: ذلك جائز إذا كان الكلام مرادا به الأمر، وإن خرج مخرج الاستفهام "[2] .

فهذا ما ذكره الفراء تحديدا؛ وذلك من خلال الرجوع إلى معانيه فهو يرى أن الهمزة معناها في الآية الأمر، إذ يقول: " وهو استفهام ومعناه الأمر . ومثله قول الله تعالى:﴿ **فهل أنتم منتهون** ﴾،[3] استفهام وتأويله: انتهوا "[4] .

أما الزجاج فقد خالف الفراء في ذلك حيث قال: " وقال بعض النحويين معنى أأسلمتم الأمر، معناه عندهم أسلموا. وحقيقة هذا الكلام أنه لفظ استفهام معناه التوقيف والتهديد كما تقول للرجل بعد أن تأمره وتؤكد عليه: أقبلت ... وإلا فأنت أعلم. فأنت إنما تسأله متواعدا في مسألتك، لعمري هذا دليل أنك تأمره بأن يفعل."[5] فمعنى الهمزة عنده التوقيف والتهديد وليس الأمر .

---

1 ـ سورة آل عمران من الآية (20) .
2 ـ جامع البيان: 3 / 263 .
3 ـ سورة المائدة من الآية (91) .
4 ـ معاني القرآن: 1 / 202 .
5 ـ معاني القرآن وإعرابه: 1 / 390 .

أما ما قاله الفراء فقد ذهب إليه أكثر المفسرين، ففي التبيان قال أبو البقاء: " (أأسلمتم): هو في معنى الأمر، أي أسلموا، كقوله تعالى:﴿ **فهل أنتم منتهون** ﴾،[1] أي: انتهوا " [2] . وقال الباقولي: " أأسلمتم لفظه الاستفهام ومعناه الأمر: أي أسلموا، كقوله تعالى:﴿ **فهل أنتم منتهون** ﴾، أي انتهوا "[3] .

وفي الأمالي قال ابن الشجري: " ورد الاستفهام بمعان مباينة له، فمن ذلك مجيئه بمعنى الأمر، كقوله تعالى:﴿ **فهل أنتم منتهون** ﴾، أي انتهوا، ومثله: ﴿ **ألا تحبون أن يغفر الله لكم** ﴾،[4] أي أحبوا، (أأسلمتم، أي: أسلموا "،[5] وفي مجمع البيان ذكر الطبرسي أن قوله: " (أأسلمتم) الهمزة فيها لفظها الاستفهام ومعناها التوقيف والتهديد، فيكون متضمنا معنى الأمر، فيكون معناه أسلموا "[6].

وفي البحر المحيط ذكر أبو حيان أن قوله: (أأسلمتم) " تقدير في ضمن الأمر "،[7] وفي الدر المصون ذكر الحلبي أن الهمزة في قوله: (أأسلمتم) صورته استفهام ومعناه الأمر، أي: أسلموا[8] .

1- سورة المائدة من الآية (91) .
2- التبيان: 1 / 205 .
3- كشف المشكلات، ص 221 .
4- سورة النور من الآية (22) .
5- أمالي ابن الشجري: 1 / 403 .
6- مجمع البيان: 3 / 41 .
7- البحر المحيط: 2 / 413 .
8- ينظر الدر المصون: 2 / 51 .

وفي المغني قال ابن هشام: " إن همزة الاستفهام قد تخرج عن معناها الحقيقي فترد لثمانية معان، منها الأمر نحو قوله تعالى: ﴿ **أأسلمتم** ﴾: أي أسلموا "[1] .

وفي الهمع ذكر السيوطي: أن همزة الاستفهام ترد لمعان منها الأمر، نحو: أأسلمتم: أي أسلموا[2] .

فنلاحظ بعد هذا العرض أن أكثر النحاة وافقوا الفراء على مجئ الهمزة بمعنى الأمر كما في قوله تعالى:﴿ **أأسلمتم** ﴾، وهذا يعني وجاهة رأيه .

1 ـ المغني: 1 / 40 .
2 ـ ينظر الهمع: 2 / 483 .

تاسعا ـ معنى (ما):

تحدث الطبري عن هذه المسألة مشيرا إلى رأي أهل الكوفة وإن لم يصرح بذلك، وذلك من خلال قول الله تعالى:﴿ **وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله** ﴾،[1] حيث قال: " فإن قال لنا قائل: وما وجه دخول (أن) في قوله تعالى:﴿ **وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله** ﴾، وحذفه من قوله:﴿ **وما لكم لا تؤمنون بالله والرسول يدعوكم** ﴾،[2] قيل: هما لغتان فصيحتان للعرب، تحذف (أن) مرة مع قولنا (مالك)، فتقول: مالك لا تفعل كذا ؟ بمعنى: مالك غير فاعله؛ وذلك هو الكلام الذي لا حاجة بالمتكلم به إلى الاستشهاد على صحته؛ لفشو ذلك على ألسن العرب. وتثبت (أن) فيه أخرى توجيها لقولك مالك إلى معناه، إذ كان معناه: ما منعك " [3] .

فقد ذكر الفراء أن قوله تعالى:﴿ **قالوا وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله** ﴾ وما يمنعنا حيث قال: " ... وأما إذا قال: (أن) فإنه مما ذهب إلى المعنى الذي يحتمل دخول (أن)، ألا ترى أن قولك للرجل: مالك لا تصلي في الجماعة، بمعنى ما يمنعك أن تصلي، فأدخلت (أن) في (مالك) إ ذ وافق معناها معنى المنع . والدليل على ذلك قول الله تعالى:﴿ **ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك** ﴾،[4] وفي موضع آخر:﴿ **ما لك ألا تكون مع الساجدين** ﴾،[5] وقصة إبليس واحدة، فقال فيها بلفظين، ومعناهما واحـد

1 ـ سورة البقرة من الآية (246) .
2 ـ سورة الحديد من الآية (81) .
3 ـ جامع البيان: 2 / 736 .
4 ـ سورة الأعراف من الآية (12) .
5 ـ سورة الحجر من الآية (32) .

وإن اختلفا . ومثله ما حمل على معنى، وهو مخالف لصاحبه في اللفظ قول الشاعر:

يقول إذا اقلــولى عليهـا وأقــردت ألا هــل أخو عــيش لذيذ بدائـــم [1]

فأدخل الباء في (هل)، وهي استفهام، وإنما تدخل الباء في (ما) الجحد كقولك: ما أنت بقائل . فلما كانت النية في (هل) يراد بها الجحد أدخلت لها الباء . ومثله قوله في قراءة عبد الله:﴿ **كيف يكون للمشركين عهد** ﴾[2] ليس يكون للمشركين عهد. وكذلك قول الشاعر:

فـاذهـب فأي فتى في النــاس أحــرزه مــن يومه ظلــم دعــج ولا جبــل[3]

رد عليه بلا، كأن المعنى أي فتى في الناس أحرزه معناه: ليس يحرز الفتى من يومه ظلم دعج ولا جبل. وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: أين كنت لتنجو مني . وقال الشاعر:

فهــذي سيــوف يا صدي بن مـالك كـثير ولكـن أين بالسـيف ضـارب[4]

أراد: ليس بالسيف ضارب، ولو لم يرد (ليس) لم يجز الكلمة؛ لأن الباء من (ضارب)، ولا تقدم صلة اسم قبله؛ ألا ترى أنك لا تقول: ضربت بالجارية كفيلا لأن (ليس) نظيرة (ما)؛ لأنها لا ينبغي لها أن ترفع الاسم كما أن (ما) لا ترفعه وقال الكسائي في إدخالهم (أن) في (مالك): هو بمنزلة قوله: ما لكم في ألا تقاتلوا ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول: مالك أن قمت ومالك أنك

1- البيت للفرزدق في ديوانه:1 / 863، وجمهرة اللغة، ص 636 وشرح التصريح: 1 / 202، وخزانة الأدب: 4 / 142، وهمع الهوامع: 1 / 12، 2 / 77، ومعانـــي القرآن للفراء: 1 / 164، وجامـــع البيان: 2 / 736 و (اقلولى): أي علا على ظهرها مستوفزا قلقا لا يستقر، مادة (قلا) لسان العرب: 15 / 198 . وأقرد الرجل وغيره: سكن وتماوت، مادة (قرد) لسان العرب: 3 / 348 .

2 ـ سورة التوبة من الآية (7)، ينظر القراءة في التبيان للطوسي: 5 / 176 .

3- البيت للمتنخل الهذلي، ينظر شرح أشعار الهذليين للسكري: 3 / 1283، ومعاني القرآن للفراء: 1 / 164. (دعج): السواد، وقيل شدة السواد، مادة (دعج) لسان العرب: 2 / 127 .

4- من غير نسبة في المعاني للفراء: 1 / 164، و أمالي ابن الشجري: 1 / 408، وشرح أبيات المغني للبغدادي: 6 / 76 .

نائم لأنك تقول: في قيامك، ماضيا ومستقبلا، وذلك غير جائز؛ لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال، تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك أن قمت . فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل، ولم تأت في دائم،[1] ولا ماض، فذلك شاهد على اتفاق معنى مالك وما منعك "[2] .

ومعنى كلام الفراء أن (ما) قد تدل على المنع في بعض السياقات، كما دلت بعض الحروف على النفي، كأي مثلا، أو كاسم الاستفهام (أين)، فإنها قد تدل على النفي أيضا، وذلك في سياق خاص يدل عليه، وهكذا .

أما (ما) فإن الفراء ساق أدلة على جواز مجيئها بمعنى المنع. ولكن الزجاج ذكر أن المعنى ليس ما يمنعنا، بل: وأي شيء لنا في ترك القتال حيث قال: " زعم أبو الحسن الأخفش أن (أن) ها هنا زائدة،[3] قال: المعنى: وما لنا لا نقاتل في سبيل الله. وقال غيره، وما لنا في ألا نقاتل في سبيل الله، وأسقط (في) . وقال بعض النحويين إنما دخلت (أن)؛ لأن الكلام مالك تفعل كذا، وكذا، والقول الصحيح عندي أن (أن) لا تلغى ها هنا، وأن المعنى: وأي شيء لنا في ألا نقاتل في سبيل الله، أي: أي شيء لنا في ترك القتال "[4] .

والواقع أن اختيار الزجاج قد قال به كثير من النحاة كالنحاس [5] والزمخشري،[6] والعكبري،[7] وأبي حيان[8]. وهذا يعني رجحان ما ذهب إليه .

1 ـ دائم مصطلح كوفي يقصد به الفراء اسم الفاعل . ينظر مدرسة الكوفة، ص 310 .
2 ـ معاني القرآن للفراء: 1 / 163 - 164 .
3 ـ ينظر معاني القرآن، ص 194 .
4 ـ معاني القرآن وإعرابه: 1 / 326 - 327 .
5 ـ ينظر إعراب القرآن: 1 / 325 .
6 ـ ينظر الكشاف: 1 / 291 .
7 ـ ينظر التبيان: 1 / 165 .
8 ـ ينظر البحر المحيط: 2 / 256 .

وأما الطبري فقد رجح ما ذهب إليه الفراء، إذ قال: " وثبت أن فيه أخرى توجيها لقولها مالك إلى معناه، إذ كان معناه: ما منعك "[1] .

وقد وافق ابن الشجري الفراء على أن بعض الاستفهام قد يكون معناه النفي، كما في قول الشاعر:

فهذي سيوف يا صدي بن مالك كثيـر ولكن أين بـالسيف ضـارب

إذ يقول ابن الشجري إن الشاعر قصد بقوله (أين) النفي، أي: ليس أحد يضرب بالسيف[2] .

على أن القصة التي وردت في القرآن عن إبليس وسجوده لله سبحانه وتعالى واحدة، ولكن هي كما ذكر الفراء وردت بلفظين مختلفين .

أما ما ذكره عن الأخفش فهو صحيح؛ فالأخفش يذهب إلى جواز أن تلغى (أن) وتزاد، ولكن هذه الزيادة لا تعني أن تلغي الحرف من العمل، يقول: " أن ها هنا زائدة كما زيدت بعد (فلما)، و (لما)، و(لو)، فهي تزاد في هذا المعنى كثيرا ومعناه: وما لنا لا نقاتل، فأعمل (أن) وهي زائدة، كما قال:(ما أتاني من أحد) فأعمل(من) وهي زائدة، قال الفرزدق:

لو لـم تكن غـطفان لا ذنـوب لها إذن لـلام ذوو أحسـابهـا عـمـرا [3]

المعنى: لو لم تكن غطفان لها ذنوب، و (لا) زائدة وأعملها " [4] .

---

1 - جامع البيان: 2 / 736 .
2 - ينظر الأمالي الشجرية: 1 / 408 .
3- البيت للفرزدق في ديوانه: 1 / 230، وشرح التصريح: 1 / 237، وخزانة الأدب: 4 / 30 - 32 - 50، وبلا نسبة في الخصائص، ص 330، ولسان العرب: 9 / 269 مادة (غطف)، وأوضح المسالك: 2 / 3، وهمع الهوامع: 1 / 147، ينظر المعجم المفصل، ص 325 - 326 .
4 - المعاني للأخفش: 1 / 147 .

عاشرا ـ معنى (أن):

أورد الطبري رأي الفراء في هذه المسألة وإن لم يصرح بذلك، وذلك من خلال قوله تعالى:﴿ **أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم** ﴾،[1] حيث قال: " وقال آخرون: تأويل ذلك: قل يا محمد إن الهدى هدى الله، إن البيان بيان الله أن يؤتى أحد، قالوا: ومعناه:لا يؤتى أحد من الأمم مثل ما أوتيتم، كما قال:﴿ **يبين الله لكم أن تضلوا** ﴾،[2] بمعنى لا تضلون، وكقوله:﴿ **كذلك سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به** ﴾،[3] يعني أن لا يؤمنوا﴿ **أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم** ﴾ "[4] .

مذهب الفراء أن (أن وصلتها) إذا وقعت موقع المصدر قد تفيد النفي، ويكون معناها حينئذ معنى (لا)، وعلى هذا يجيز الفراء حذف (لا) أيضا؛ لوضوح الدلالة عليها حيث يقول: " قوله تعالى:﴿ **أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم** ﴾، ... جاءت (أن) لأن في قوله:﴿ **قل إن الهدى**﴾[5] مثل قوله: إن البيان بيان الله، فقد بين أنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام . وصلحت (أحد) لأن معنى (أن) معنى (لا) كما قال تبارك وتعالى:﴿ **يبين الله لكم أن تضلوا** ﴾، معناه: لا تضلون. وقال تبارك وتعالى:﴿ **كذلك سلكناه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به** ﴾، أن تصلح في موضع (لا) "[6] .

---

1 ـ سورة آل عمران من الآية (73) .
2 ـ سورة النساء من الآية (176) .
3 ـ سورة الشعراء من الآيتين (200)،(201) .
4 ـ جامع البيان: 3 / 385 .
5 ـ سورة آل عمران من الآية (73) .
6 ـ معاني القرآن للفراء: 1 / 222 - 223 .

أما الزجاج فقد ذكر مذهب الفراء دونما تصريح باسمه أو كناية عنه، مكتفيا بذكر رأيه قائلا: " قال بعض النحويين: معنى (أن) ها هنا معنى (لا) وإنما المعنى أن لا يؤتى أحد ما أوتيتم، أي (لأن) لا تؤتى فحذف (لا) لأن في الكلام دليلا عليها كما قال الله عز وجل:﴿ **يبين الله لكم أن تضلوا** ﴾، أي لئلا تضلوا"[1] .

ولكنه ذكر رأي المبرد أيضا في هذه المسألة، على أن التقدير في هذه الآية كراهة أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم،[2] مخالفا بذلك رأي الفراء .

وأما في قوله تعالى:﴿ **وجعلنا في الأرض رواسي أن تميد بهم** ﴾[3] فقد وافق الفراء[4] على رأيه، ولكنه رجح المذهب القائل بتقدير مضاف محذوف حيث قال: " وقال قوم معناه ألا تميد بهم، والمعنى كذلك، إلا أن (لا) لا تضمر والاسم المضاف يحذف، وكراهة أن تميد بهم يؤدي عن معنى ألا تميد بهم "[5] .

والواقع أن اختيار الزجاج كلام المبرد إنما هو رد مذهبي؛ فالبصريون يرون أن التقدير في هذه الآية هو كراهة أن يؤتى أحد، وهو كذلك في غيرها من الآيات القرآنية، في حين يرى الكوفيون ومن وافقهم أن التقدير هو: لئلا، فأضمرت (لا) للدلالة عليها، على الرغم من أن الوجه الذي ذكره الفراء قال به الزجاج، وهذا يتضح في قوله تعالى:﴿ **وجعلنا في الأرض رواسي أن تميد بهم** ﴾، ويعضده ما نسبه إليه أبو حيان والسمين الحلبي في قوله تعالى:﴿ **إن الله يمسك السماوات والأرض** ﴾[6] من أن التقدير: لئلا يزولا[7] .

---

1 ـ معاني القرآن وإعرابه: 1 / 430 ـ 431 .
2 ـ ينظر المصدر نفسه .
3 ـ سورة الأنبياء من الآية (31) .
4 ـ ينظر معاني القرآن للفراء: 2 / 421 .
5 ـ معاني القرآن وإعرابه: 3 / 390 .
6 ـ سورة فاطر من الآية (41) .
7 ـ ينظر البحر المحيط: 3 / 424، وينظر الدر المصون: 2 / 475 .

أضف إلى ذلك أن رأي الفراء والكوفيين ذكره أغلب المفسرين والنحاة ولم ينكروه، كالنحاس،[1] وابن قتيبة،[2] ومكي،[3] وأبي البقاء،[4] وغيرهم [5] .

أما عن سبب ترجيح الزجاج أن يكون التقدير هو (كراهة) فهو راجع إلى أن البصريين يرون أن حذف المضاف أكثر من حذف (لا)،[6] ولهذا مال الزجاج إلى مذهبه البصري .

وعلى أي تقدير لا يوجد ما يمنع جواز مذهب الفراء، خاصة مع وجود عدد من النحاة الذين أجازوا ذلك كما مر .

1- ينظر إعراب القرآن: 1 / 511 .
2- ينظر تأويل مشكل القرآن، ص 225 .
3- ينظر إعراب القرآن: 1 / 216 .
4- ينظر التبيان: 1 / 329 .
5- ينظر البيان في غريب إعراب القرآن للأنبا ري: 1 / 281، والتبيان للطوسي: 3 / 10 ،والفريد للهمداني : 1 / 830، وجامع البيان للطبري: 6 / 46 .
6 - ينظر كشف المشكلات للباقولي، ص 162 .

تركيب الكلمة المفردة:

الحادي عشر ـ تركيب (ماذا):

كلمة (ماذا)، تحتمل تركيبين: أحدهما (ما + ذا) ككلمتين، والثاني (ماذا) في كلمة واحدة، مما يترتب على هذا عدة توجيهات،[1] ففي قوله تعالى: ﴿ **يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين** ﴾،[2](ما) استفهام و (ذا) بمعنى(الذي) وهو خبر، " وإن شئت جعلت (ما) و (ذا) اسما واحدا، فتكون (ماذا) في موضع نصب ب(ينفقون) "[3] .

قال الفراء: " تجعل (ما) في موضع نصب وتوقع عليها (ينفقون)، ولا تنصبها بـ (يسألونك)؛ لأن المعنى: يسألونك أي شيء ينفقون . وإن شئت رفعتها من وجهين؛ أحدهما أن تجعل (ذا) اسما يرفع (ما)، كأنك قلت: ما الذي ينفقون . والعرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي؛ فيقول: ومن ذا القول ذاك ؟ في معنى: من الذي يقول ذاك ؟ وأنشدوا:

عـدس ما لعبـاد عليك إمـارة أمـنـت وهـذا تحمـلين طليـق [4]

كأنه قال: والذي تحملين طليق "[5] .

والآخر من وجهي الرفع: أن تكون ماذا بمعنى: أي شيء، فيرفع (ماذا)، وإن كان قوله:(ينفقون) واقعا عليه، إذ كان العامل فيه، وهو (ينفقون)،لا يصلح تقديمه قبـلـه. وذلك أن الاسـتفـهام لا يـجـوز تقـديم الفعـل فيـه قبل حرف الاستـفهام

1- ينظر جامع البيان: 2 / 422 .
2- سورة البقرة من الآية (215) .
3- مشكل إعراب القرآن: 1 / 93 - 94 .
4- البيت ليزيد بن مفرغ الحميري، ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 138، وجامع البيان: 2 / 422 .
5- معاني القرآن: 1 / 138 - 139 .

كما قال الشاعر:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ؟ أنحب فيقضى أم ضلال وباطل ؟[1]

وكما قال الآخر:

وقالوا تعرفها المنازل من منى ! وما كل من يغشى منى أنا عارف[2]

فرفع(كل) ولم ينصبه بـ (عارف)؛ إذ كان معنى قوله:(وما كل من يغشى منى أنا عارف)، جحود معرفة من يغشى منى، فصار في معنى: ما أحد[3] .

" ولا تجعل (ذا) بمعنى (الذي) إلا مع (ما) عند البصريين . وأجاز الكوفيون ذلك مع غير (ما) "[4] .

ومثل ذلك قوله تعالى:﴿ **ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو** ﴾،[5] برفع (العفو) ونصبها [6] [7] . على ما ذكرنا من تأويل الآية السابقة.

1- ديوان لبيد بن ربيعة، ص 31 ، ينظر الكتاب: 1 / 405، والخزانة: 2 / 556، ومعاني القرآن للفراء: 1 / 139، وجامع البيان: 2 / 422،. والشاهد في البيت رفع (نحب) وهو مردود على (ما) في (ماذا) فدل ذلك على أن (ذا) بمعنى (الذي) ، وما بعده من صلة فلا يعمل فيما قبله .

2- البيت للشاعر مزاحم العقيلي، ينظر الكتاب: 1 / 120، شاهدا على نصب (كل) ورفعها، وروايته (وما كل من وافى منى أنا عارف) . ومعاني القرآن للفراء: 1 / 139، وجامع البيان: 2 / 423 .

3- ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 139، وجامع البيان: 2 / 423 .

4 - التبيان في إعراب القرآن: 1 / 140 .

5- سورة البقرة من الآية (219) .

6- قرأ أبو عمرو (العفو) بالرفع . واختلف عن ابن كثير فروي عنه النصب كالجمهور، والرفع كأبي عمر . البحر المحيط: 2 / 407 .

7- ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 139، وجامع البيان: 2 / 454 .

الثاني عشر- تركيب (إنما):

تحتمل (إنما) أن تكون حرفين هما (إن + ما) وتحتمل أن تكون حرفا واحدا هو(إنما)، وقد تعرض صاحبنا لقول الفراء في هذه المسألة دون التصريح باسمه أو يكنى عنه حيث يقول في قوله تعالى:﴿ **إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير**﴾[1] **"**

و(إنما) حرف واحد؛ ولذلك نصبت (الميتة والدم)، وغير جائز في (الميتة) إذا جعلت (إنما) حرفا واحدا إلا النصب. ولو كانت (إنما) حرفين وكانت منفصلة من (إن)، لكانت (الميتة) مرفوعة وما بعدها[2] .

وكان تأويل الكلام حينئذ: إن الذي حرم الله عليكم من المطاعم والميتة والدم ولحم الخنزير، لا غير ذلك **"**[3] .

وعلى هذا " يجوز أن تكون (ما) بمعنى (الذي)، و (الميتة) خبر (إن) ويجوز أن تكون كافة، و (الميتة) المفعول القائم مقام الفاعل **"**[4] .

وقد فصل في ذلك الفراء حيث يقول في وجهي (إنما): " أحدهما أن تجعل (إنما) حرفا واحدا، ثم تعمل الأفعال التي تكون بعدها في الأسماء، فإن كانت رافعة رفعت، وإن كانت ناصبة نصبت؛ فقلت: إنما دخلت دارك، وإنما مالي مالك . فهذا حرف واحد. وأما الوجه الآخر فأن تجعل (ما) منفصلة من (إن) فيكون (ما) على معنى (الذي)، فإذا كانت كذلك وصلتها بما يوصل به الذي، ثم يرفع

---

1 - سورة البقرة من الآية (173) .
2- قرأ حفص بنصب (الميتة)، وقرأ ابن أبي عبلة، وأبو جعفر، وأبو عبد الرحمن السلمي، برفعها . ينظر معجم القراءات القرآنية: 1 / 136 .
3 - جامع البيان: 2 / 104 .
4- التبيان في إعراب القرآن: 1 / 117. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 37، فيه نفس الكلام . ولم يذكر ذلك مكي بن أبي طالب القيسي، ينظر مشكل إعراب القرآن: 1 / 73 .

الاسم الذي يأتي بعد الصلة؛ فقولك: إن ما أخذت مالك، إن ما ركبت دابتك . تريد إن الذي ركبت دابتك، إن الذي أخذت مالك "[1] .

والقول في (إنما) موجود في أكثر من موضع في التنزيل، ففي قوله تعالى:﴿ **إنما صنعوا كيد ساحر** ﴾[2] . صواب أن تقرأ برفع (كيد) أو نصبها[3] على ما ذكرنا من أوجه. وكذلك في قوله:﴿ **إنما اتخذتم من دون الله أوثانا مودة بينكم** ﴾[4] " قد نصب (المودة) قوم،[5] ورفعها آخرون[6] على الوجهين اللذين فسرت لك "[7] .

1 ـ معاني القرآن للفراء: 1 / 100 - 101 .
2 ـ سورة طه من الآية (69) .
3- قرأ الجمهور (كيد ساحر) برفع الكيد، وقرأت فرقة (كيد) بالنصب . المحرر الوجيز: 4 / 409 .
4- سورة العنكبوت من الآية (25) .
5- قرأ ابن عامر، وعاصم: بنصب (مودة) وحمزة كذلك . البحر المحيط: 8 / 351 .
6- روي عن عاصم: (مودة) بالرفع، وقرأ أبو عمرو، والكسائي، وابن كثير كذلك . البحر المحيط : 8 / 351.
7- معاني القرآن للفراء: 1 / 101 .

تعدد الوظائف في الحرف الواحد:

كأن تكون (اللام) مثلا في (للبيت) هي لام الجر، وتكون في (لنذهب) لام الأمر، وقد يتحقق هذا في نفس الكلمة مما يؤدي إلى تعدد في إعرابها في الآية كما سنرى:

الثالث عشر ـ في (أو):

نقل الطبري رأي الفراء دون أن يشير إليه وذلك في قول الله تعالى:﴿ **ليقطع طرفا من الذين كفروا أو يكبتهم فينقلبوا خآئبين ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فإنهم ظالمون** ﴾[1] " (أو يتوب عليهم) منصوب عطفا على قوله:(أو يكبتهم) وقد يحتمل أن يكون تأويله: ليس لك من الأمر شيء حتى يتوب عليهم، فيكون نصب (يتوب) بمعنى (أو) التي في معنى (حتى) "[2] .

ويرى الفراء أن (أو) في (أو يتوب عليهم) تحتمل أن تكون حرف عطف، فيكون ما بعدها معطوف عليه، وتحتمل أن تكون بمعنى (حتى) كما تقول: لا أزال ملازمك أو تعطيني، أو إلا أن تعطيني حقي[3] .

قال العكبري: " في (أو يتوب عليهم أو يعذبهم) إنهما " معطوفان على (يقطع) . وقيل:(أو) بمعنى: إلا أن "[4] .

وتقديره: ليس لك من الأمر شيء إلا أن يتوب عليهم أو يعذبهم كقولهم: لألزمنك أو تقضيني حقي. أي: إلا أن تقضيني[5] .

1- سورة آل عمران من الآيتان (127)، (128) .
2- جامع البيان: 3 / 104 .
3- ينظر معاني القرآن: 1 / 234 .
4- التبيان في إعراب القرآن: 1 / 232 .
5- ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 221، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 158 .

الرابع عشر ـ في (لا):

﴿ **قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا** ﴾،[1] تحتمل أن تكون هي (لا) الناهية، كقولك:(لا تذهب)، فتجزم الفعل الذي بعدها . وتحتمل أن تكون (لا) في الآية خبرية، لا تعمل . وتحتمل أن تجعل ما نسقته على (ألا تشركوا به) بعضه جزما ونصبا بعضه،[2] كما قال تعالى:﴿ **قل إني أمرت أن أكون أول من أسلم ولا تكونن من المشركين** ﴾،[3] فنصب أوله ونهى عن آخره، كما قال الشاعر:

حج وأوصى بسليمى الأعبدا ألا ترى ولا تكلم أحدا

ولا تمش بفضاء بعدا[4]

فنرى الخبر في أوله ونهي في آخره[5] .

والطبري يجعل كلامه مشابها لما سبق ويقول: " معنى الكلام: قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم، هو أن لا تشركوا به شيئا . وإذا كان ذلك معناه، كان في قوله: (تشركوا)، وجهان:

ـ الجزم بالنهي، وتوجيه (لا) إلى معنى النهي .

ـ والنصب، على توجيه الكلام إلى الخبر، ونصب (تشركوا)، بـ (أن لا)، كما يقال:(أمرتك أن لا تقوم) "[6] .

1ـ سورة الأنعام من الآية (151) .
2ـ ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1 / 409، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 249، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 298 .
3ـ سورة الأنعام من الآية (14) .
4ـ لم ينسبه الفراء، ولم أقف على قائله.
5ـ ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 364 .
6ـ جامع البيان: 8 / 95 .

الخامس عشر ـ في (اللام):

أما (اللام) فلها وظائف عدة، فهناك (لام الابتداء) مثل: لأنت الكريم و(لام الأمر) " الجازمة للفعل المستقبل الغائب "،[1] مثل: لتذهب بعيدا و(لام التعليل) مثل: خرجت لأشتري خبزا، و(لام الجر)، وكذلك لام الجحود ولام التعجب كـ (لزيدا ما أعقله)،[2] وقد كثرت وظائف اللام حتى قال بعضهم: " اللام ثمانية أنواع؛ لام التعريف، ولام القسم، واللام الموطئة للقسم، ولام جواب لو ولولا ولام الأمر، ولام الابتداء، واللام الفارقة بين (إن) المخففة و (أن) النافية ولام الجر "[3] . وكل له وظيفة خاصة، ولكن إذا كان هناك احتمال لعدة وظائف في لام واحدة، فإن إعراب الكلمة سوف يختلف .

فـ (اللام) في (لما آتيناكم) من قوله تعالى:﴿ **وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه** ﴾،[4] تحتمل هنا أن تكون هي (لام) الابتداء، وتحتمل أن تكون هي (اللام) التي تدخل في أوائل الجزاء[5] .

فقد ذكر الطبري رأي أهل الكوفة في ذلك في قوله تعالى: ﴿ **لتؤمنن به ولتنصرنه** ﴾ حيث قال: " اللام التي تدخل في أوائل الجزاء لا تجاب بـ (ما) ولا (لا) فلا يقال من قام: لا تتبعه، ولا لمن قام: ما أحسن، فإذا وقع في جوابها(ما) و(لا) علم أن اللام ليست بتوكيد للأولى؛ لأنه يوضع موضعها (ما) و (لا)، فتكون كالأولـــى

1ـ كتاب اللامات، ص 92 .
2ـ المصدر نفسه .
3ـ المصدر نفسه .
4ـ سورة آل عمران من الآية (81) .
5ـ ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1 / 221 - 222، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 209، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 147 .

وهي جواب للأولى، وأما قوله:﴿ لما آتيتكم من كتاب وحكمة ﴾، بمعنى إسقاط (من) فهو غلط؛ لأن (من) التي تدخل وتخرج لا تقع مواقع الأسماء، ولا تقع في الخبر أيضا، إنما تقع في الجحد والاستفهام والجزاء "[1] .

وأولى الأقوال عنده في تأويل هذه الآية على قراءة من قرأ بفتح (اللام) والذي هو رأي الفراء إلا أنه لم يصرح بذلك، في قوله (لما): " بمعنى: لمهما، وأن تكون (ما) حرف جزاء أدخل عليها اللام، وصير الفعل معها على فعل، ثم أجيبت بما تجاب به الأيمان، فصارت اللام الأولى يمينا إذ تلقيت بجواب اليمين "[2] .

وقد تأتي (اللام) في بعض الآيات بمعنى (أن) واحتمال معنى (كي) أو (من أجل). ففي قوله تعالى: ﴿ يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ﴾[3] . تحدد (لام) (ليبين) هنا الأوجه الإعراب في الآية، فإن جعلت (اللام) بمعنى (من أجل)، صار مفعول (يريد) محذوفا، بمعنى:(يريد الله هذا من أجل أن يبين لكم)، على قول سيبويه، وإن جعلت (اللام) بمعنى (أن) صارت (اللام) زائدة،[4] ولكنها أعطيت حكم لام التعليل، وصار المصدر المؤول من (أن يبين) في محل نصب على المفعولية،[5] أو في محل جر باللام، على إضمار (أن)[6] .

1- جامع البيان: 3 / 404 .
2- جامع البيان: 3 / 404، وينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 225
3- سورة النساء من الآية (26) .
4- ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1 / 271 .
5- ينظر إعراب القرآن الكريم وبيانه: 2 / 11 .
6- ينظر معجم إعراب الألفاظ والجمل في القرآن الكريم، ص 104 .

قال الطبري: " واختلف أهل العربية في معنى قوله:﴿ **يريد الله ليبين لكم** ﴾ فقال بعضهم: معنى ذلك: يريد الله هذا من أجل أن يبين لكم . وقال: ذلك كما قال: ﴿ **وأمرت لأعدل بينكم** ﴾،[1] بكسر اللام؛ لأن معناه: أمرت بهذا من أجل ذلك . وقال آخرون: معنى ذلك: يريد الله أن يبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم . وقالوا: من شأن العرب التعقيب بين (كي) و (لام كي) و (أن)، وضع كل واحدة منهن موضع كل واحدة من أختها مع (أردت) و(أمرت) فيقولون:(أمرتك أن تذهب، ولتذهب) و (أردت أن تذهب، ولتذهب) كما قال الله جل ثناؤه: ﴿ **وأمرنا لنسلم لرب العالمين** ﴾،[2] وقال في موضع آخر:﴿ **قل إني أمرت أن أكون أول من أسلم** ﴾،[3] وكما قال:﴿ **يريدون ليطفؤوا نور الله بأفواههم** ﴾،[4] ثم قال في موضع آخر: ﴿ **يريدون أن يطفؤوا** ﴾[5] .

واعتلوا في توجيههم (أن) مع (أمرت)، و (أردت) إلى معنى (كي) وتوجيه (كي) مع ذلك إلى معنى (أن)، لطلب (أردت) و (أمرت) الاستقبال وإنها لا يصلح معها الماضي ... وقالوا: وكذلك جمعت العرب بينهن أحيانا في الحرف الواحد، فقال قائلهم في الجمع:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع[6]

فجمع بينهما؛ لاتفاق معانيهن واختلاف ألفاظهن.

1- سورة الشورى من الآية (15) .
2- سورة الأنعام من الآية (71) .
3- سورة الأنعام من الآية (14) .
4- سورة الصف من الآية (8) .
5- سورة التوبة من الآية (32) .
6- البيت غير معروف القائل . ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 262، والإنصاف، ص 580، وخزانة الأدب: 8 / 484، وقال صاحب الخزانة في نفس الموضع: " هذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي "، وجامع البيان: 5 / 35 . (الشن): الخلق البالي، مادة (شنن) لسان العرب: 13 / 241، (البيداء): المفازة المهلكة، مادة (بيد) لسان العرب: 13 / 97، (البلقع): الأرض القفر التي لا شيء فيها، مادة (بلقع) اللسان: 8 / 21 .

وكما قال الآخر:

قد يكسب المال الهدان الجافي بغير لا عصف ولا اصطراف[1]

فجمع بين (غير) و (لا) توكيدا للنفي "[2] .

والفراء يرى أنها لام (كي) التي تعاقب (أن) وقال: أنشدني أبو ثروان:

أردت لكيما لا ترى لي عثرة ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكمل[3]

فجمع بين (اللام) وبين (كي)[4] . وقد حكى الزجاج هذا القول وأنشد:

أردت لكيما يعلم الناس أنها سراويل قيس والوفود شهود[5]

1- البيت منسوب إلى العجاج، وإلى رؤبة، وليس في ديوانه . ينظر ديوان العجاج، ص 122، ومعاني القرآن للفراء: 1 / 262، والإنصاف، ص 581، ولسان العرب (صرف) و (الاصطراف)هو التصرف في طلب الكسب: 9 / 189، و (العصف): الكسب، مادة (عصف): 9 / 247، و (الهدان): الأحمق الجافي الوخم الثقيل في الحرب والجمع الهدون، مادة (هدن): 13 / 434 ، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 356 وجامع البيان: 5 / 35 .

2- جامع البيان: 5 / 34 - 36 .

3- البيت لأبي ثروان العكلي، ينظر همع الهوامع: 2 / 292، وخزانة الأدب: 8 / 514، ومعاني القرآن للفراء: 1/ 262 .

4- ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 262 .

5- البيت لقيس بن سعد بن عبادة الأنصاري، ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 2 / 43، والكامل في اللغة والأدب: 2 / 139 .

الفصـــــل الرابـــع

الأســـالـــيب

محتويــات الفصــل الرابــع

أولا ـ نصب جواب الاستفهام .

ثانيا ـ حذف حرف النداء مع اسم الإشارة .

ثالثا ـ الجمع بين الميم وحرف النداء (يا) .

رابعا ـ القول في لام (لئن) .

خامسا ـ مجئ (ما) للتعجب .

أولا- نصب جواب الاستفهام:

لم يبين الطبري رأي أهل الكوفة في هذه المسألة؛ ولكنه ساق التوجيه الإعرابي لكلمة (فيضاعفه) الواردة في قوله تعالى:﴿ **من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة** ﴾،[1] حيث قال: " وقرأه آخرون (فيضاعفه له) بإثبات الألف في (يضاعف) ونصبه بمعنى الاستفهام[2] . فكأنهم تأولوا الكلام: من المقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له ؟ فجعلوا قوله: (فيضاعفه) جوابا للاستفهام وجعلوا:(من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) اسما؛ لأن الذي وصلته بمنزلة عمرو وزيد. فكأنهم وجهوا تأويل الكلام إلى قول القائل: من أخوك فنكرمه ؟ لأن الأفصح في جواب الاستفهام بالفاء، إذا لم يكن قبله ما يعطف به عليه من فعل مستقبل نصبه "[3].

وهذا ما نجد الفراء قد أورده أيضا حيث قال: " ومن نصب أخرجها من الصلة وجعلها جوابا لـ (من)؛ لأنها استفهام "[4] .

وقد ذكر العيني أن الفراء قد أنشد البيت القائل:

هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح في الجسد[5]

وقد أوضح بأن الاستشهاد فيه في كلمة (فأرجو)، نصبت؛ لأنها جواب الاستفهام وكما هو الحال في قوله تعالى:﴿ **هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا** ﴾[6] .

1- سورة البقرة من الآية (245) .
2- وهي قراءة ابن عامر وأبو عمرو . ينظر البحر المحيط: 1 / 292 .
3- جامع البيان: 2 / 729 .
4- معاني القرآن: 1 / 157 .
5- البيت غير منسوب، وهو من شواهد شرح التسهيل: 4 / 29، والمقاصد النحوية: 4 / 388، وشرح الأشموني: 3 / 540 .
6- سورة الأعراف من الآية (53)، وينظر المقاصد النحوية: 4 / 389 .

قال الفراء عند تفسيره للآية السابقة، بأن التقدير فيها: " أو هل نرد فنعمل غير الذي كنا نعمل "،[1] فقد نصبت فيها (نرد) على أن تجعل (أو) هنا بمعنى (حتى) فالتقدير يكون: فيشفعوا لنا أبدا حتى نرد فنعمل[2] .

والذي ألحظه عند عبد الله بن خالويه، أنه لم يخطأ مذهب الكوفيين؛ إذ إنه ذكر بأن من العرب من ينصب جواب الاستفهام[3] . وفي الوقت نفسه لم يعلق على ذلك، وهذا ما يثبت صحة مذهب الكوفيين .

وقد خصت هنا أداة الاستفهام (هل) في البيت السابق والآية السابقة أيضا بالاهتمام؛ لأن لها موضعين، أحدهما: أن تكون استفهاما عن حقيقة الخبر، جوابها في هذه الحال يكون بنعم أو لا، وذلك كقوله تعالى:﴿ **فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم** ﴾،[4] وأما الموضع الثاني: فأن تكون بمعنى (قد)، وذلك كما في قوله تعالى:﴿ **هل أتى على الإنسان** ﴾،[5] وهذا الموضع الذي منه الآية المستشهد بها الفراء السابقة .

1- معاني القرآن: 1 / 380، وينظر الجامع لأحكام القرآن: 7 / 218 .
2- ينظر معاني القرآن:1 / 380 .
3- ينظر إعراب القراءات السبع وعللها: 2 / 270 .
4- سورة الأعراف من الآية (44) .
5- سورة الإنسان من الآية (1)، وينظر معاني الحروف، ص 102 .

ويحمل الاستفهام معنى التمني في قوله تعالى:﴿ **فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا** ﴾ وهذا لا ينفي أن يكون جوابه هنا منصوبا[1] .

وذكر ابن مالك مثالا لهذا الاستفهام، الذي هو: هل تأتينا فتحدثنا، ثم طبق عليه شروطا لكي يكون جوابه منصوبا، التي منها: عدم إرادة التشريك فيه، فيكون النصب على تقدير: هل يكون منك إتيان فحديث، والشرط الآخر: فلأن الحديث مسبب غير مبني على مبتدأ محذوف، فالمعنى يكون فيه: هل تأتينا محدثا ؟ وقد طبق هذا على الآية السابقة، والشاهد الشعري السابق، وكما أنه جعل شروطه أوضح وجعل هذه المسألة أكثر دقة، عندما حدد أوجه النصب لجواب الاستفهام فيه؛ إذ ذكر بأن النصب يكون لجواب الاستفهام الذي ولي الفاء، إذا لم يتضمن وقوع الفعل؛ إما لأنه استفهام عن الفعل نفسه، كما في الآية السابقة والبيت الشاهد أو لأنه استفهام عن متعلق فعل غير محقق الوقوع، وذلك نحو: متى تزورني فأكرمك، وأين تسير فأرافقك ؟ ومن يدعوني فأستجيب له ؟ فينصب؛ لأنه جواب فعل غير واجب، وأما الرفع فيكون إذا كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع كما في: لم تأتينا فتحدثنا، و تحدثنا، فلا يكون إلا الرفع؛ لأن الإتيان موجب فلا يجوز النصب بعده[2] .

وذكر مذهب ابن كيسان في هذه المسألة، بتمسكه بالنصب لجواب الاستفهام وذلك كما في: أين ذهب زيد فنتبعه؟ وكم مالك فنعرفه؟ ومن أبوك فنكرمه؟ فهولا يستقيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل الفاء باسم معمول لفعل أمر دل عليه

1- ينظر الجامع لأحكام القرآن: 7 / 218 .
2- ينظر شرح التسهيل: 4 / 30 .

الاستفهام، فالتقدير في مثاله الأول: ليكن منك إعلام بموضع ذهاب زيد فاتباع منا[1] .

ومنهم من أضمر(أن) ونصب بها في جواب الاستفهام المقرون (بالفاء) وجعل ذلك للاستفهام والتحضيض والعرض والتمني وغيرها [2] .

وهذا النصب (بأن) المضمرة يكون إن لم يكن هناك مانع آخر، ويحدث النصب بها سواء أكان استفهاما حقيقيا، الذي هو: معرفة شيء مجهول حقا للمتكلم أو إذا كان إنكاريا، أو توبيخيا، ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد وقع قبل الكلام الذي هو منه الآية السابقة، والبيت الشاهد[3] .

وأكاد أقول بأن أكثر النحاة قد وافقوا مذهب الكوفيين في هذه المسألة، وهذا ما يوقفنا على صحة هذا المذهب، الذي اعتمد على أسس متينة، وهي القرآن الكريم والشعر العربي السليم .

1- المصدر السابق.
2- ينظر النحو الوافي: 4 / 365 .
3- المصدرنفسه: 4 / 368 .

ثانيا ـ حذف حرف النداء مع اسم الإشارة:

يجوز حذف حرف النداء من المنادى المفرد العلم كقوله تعالى:﴿ **يوسف أعرض عن هذا** ﴾،[1] ومع المنادى المضاف كقوله تعالى:﴿ **رب قد آتيتني من الملك** ﴾[2] وهو كثير في القرآن الكريم وكلام العرب .

وحذف الحروف مما يأباه القياس؛ لأن الحروف إنما جئ بها اختصاراونائبة عن الأفعال. فـ (ما) النافية نائبة عن (أنفي)، وهمزة الاستفهام نائبة عن (أستفهم) وحروف العطف نائبة عن (أعطف)، وحروف النداء نائبة عن (أنادي)، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارا المختصر وهو إجحاف، إلا أنه قد ورد الحذف؛ لقوة الدلالة على المحذوف، فصار القرائن الدالة كالتلفظ به[3] .

أما حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، فقد ذكر الطبري رأي أهل الكوفة وإن لم يصرح بذلك في قوله تعالى:﴿ **ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم** ﴾[4]، والتقدير: " ثم أنتم يا هؤلاء، فترك (يا) استغناء بدلالة الكلام عليه، كما قال:﴿ **يوسف أعرض عن هذا** ﴾ وتأويله: يا يوسف أعرض عن هذا "[5]. وحذف حرف النداء كثير في كلامهم[6] .

وقد اختلف النحاة ما بين مجيز ومانع لهذه المسألة . فقد ذهب الكوفيون إلى جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس واستدلوا على ذلك بالسمـــاع

1- سورة يوسف من الآية (29) .
2- سورة يوسف من الآية (110) .
3- ينظر شرح المفصل: 6 / 15، واللمع لابن جني، ص 62 .
4- سورة البقرة من الآية (85) .
5- جامع البيان: 1 / 509 .
6- ينظر الإنصاف، ص 581 .

والقياس . أما السماع فقد استدلوا بالآية السابقة قوله تعالى:﴿ **ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم** ﴾، أي: يا هؤلاء، وقول ذي الرمة:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام[1]

يعني: يا هذا، وكقول الشاعر:

إن الألى وصفوا قومي لهم فيهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا[2]

أي: يا هذا، وقال الآخر:

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال ال رأس شيبا إلى الصبا من سبيل[3]

أي: يا ارعواء .

وأما القياس، فبالقياس على نداء العلم اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء[4] .

أما البصريون[5] ومن تبعهم فقد ذهبوا إلى عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة .

وعللوا المنع: بأن نداءه يدل على اقتران الإشارة بحرف النداء، وفي غير النداء يدل على الإشارة المطلقة، فلو حذف منه حرف النداء لالتبس النداء بغيره فالإشارة إنما تقع من المخاطب إلى غير المخاطب فلا بد من (يا) ليعلم المخاطب بها أنك تشير إليه .

1- من ديوانه، ص 563، وينظر الكافية الشافية: 3 / 1291، وشرح التسهيل: 3 / 386، وتوضيح المقاصد: 3 / 272، والهمع: 2 / 33 .

2- البيت للراعي في ديوانه، ص 144، وشرح التسهيل: 3 / 386، ومجالس العلماء، ص 336، وشواهد التوضيح، ص 211 .

3- لم أقف على قائله، ينظر شرح التسهيل: 3 / 387، وشواهد التوضيح، ص 211، والمساعد: 2 / 485 .

4 - شرح ألفية ابن معط: 2 / 104 .

5 - ينظر المقتضب: 4 / 258، والبيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 103 .

ولأن اسم الإشارة صفة لـ (أي)، تـقول:(يا أيها ذا أقبل)، كما تقول:(يا أيها الرجل أقبل)، فلما حذفت (أي) صـــارت (يا) مع اسم الإشارة بـدلا من (أي) المحذوفة، فكرهوا حذفها لما فيه من الإجحاف؛ ولأن فيه إبهاما من ذلك؛ لأنـك إذا قـلت (هذا) ففـيه من الإبهام ما أشبه به النكرة[1] . وتبـع البـصريين في هذا ابن مـعط[2]، وابن عصفور[3]، وأبو حيان [4] . قال الجزولي: " ولا يحـذف حـــرف النداء من اسم يصح أن يوصف به "[5] .

وقال الشلوبين معلقا على قول الجزولي: " أي: هو الاسم المبهم ، واسم الجنس المقصود فلا تقول: هذا أقبل، ولا تقول أيضا: رجل أقبل ... " [6] .

وقال ابن عصفور: " ولا يجوز حذفه أي (حرف النداء) مـن النكرة غير المقبـل عليها؛ لأنه ليس في الكلام ما يقوم مقامه، ولا مما يصلح من المناديات أن يكـــون صفة لـ (أي)، وذلك مثل النكـرة المقـبل عليهـا، وأسمـاء الإشـارة، فـلا تقول فـي (يا رجل): رجل؛ إلا في ضرورة شعر كقوله:

وحتـى يبيت القوم في الصيف ليلـة يقولون نـور صبح والليل عـاتم[7]

يريد: يا صبح، ونحو قولهم: أطرق كرا، يريد: وأطرق يا كرا " [8] .

وأما مـن تبع الكـوفييـن مـن النحاة كابن مالك حـيث صحـح مذهبهم قـال:

---

1 ـ ينظر شرح ألفية ابن معط: 2 / 104، وشرح الجمل لابن عصفور: 2 / 184 .
2 ـ ينظر شرح الألفية: 2 / 1041 .
3 ـ ينظر شرح الجمل: 2 / 184 .
4 ـ ينظر الارتشاف: 3 / 117 .
5 ـ المقدمة، ص 188 .
6 ـ شرح المقدمة: 3 / 952 .
7 ـ البيت للأعشى وهو في ديوانه، ص 127، ولسان العرب مادة (نوم)، ومادة (نور) .
8 ـ شرح الجمل: 2 / 184 - 185 .

" والبصريون يرون هذا شاذا لا يقاس عليه ... والكوفيون يقيسون عليه، وقولهم في هذا أصح "[1] .

وفي شرح التسهيل أجازه على قلة حيث قال : " ... إلا أن جوازه يقل مع اسم الإشارة، واسم الجنس المبني للنداء "[2] .

وقال في الألفية:

وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عادذله[3]

وقد أول البصريون ما تقدم من الشواهد على الشذوذ في النثر، والضرورة في الشعر، وأولوا الآية الكريمة على أن:

1 ـ هؤلاء منصوبة بإضمار أعني بمعنى الاختصاص (أنتم تقتلون) مبتدأ وخبر .

2 ـ (أنتم) مبتدأ والخبر (هؤلاء) وتقتلون أنفسكم من صلة هؤلاء .

3 ـ هؤلاء اسم موصول وما بعده صلته[4] .

والحق أنه لا داعي لهذا التأويل، فالمعنى واضح على النداء[5] .

قال المرادي: " والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نثرا ونظما، وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر" [6] .

---

1 ـ الكافية الشافية: 3 / 1290، وشواهد التوضيح، ص 211 .
2 ـ شرح التسهيل: 3 / 386 .
3 ـ الألفية، ص 132 .
4ـ ينظر المشكل لمكي: 1 / 102، وابن يعيش: 2 / 16، وإعراب القرآن للنحاس: 1 / 243، والبحر المحيط: 1 / 290 .
5 ـ قوانين نحوية وصرفية، ص 111 .
6 ـ توضيح المقاصد: 3 / 273 ، وحاشية الصبان: 3 / 137 .

ثالثا ـ الجمع بين الميم وحرف النداء (يا):

تحدث الطبري عن هذه المسألة ذاكرا فيها اختلاف أهل العربية دون أن يصرح بهم، وذلك من خلال قـول اللـــه تعالـــى:﴿ **قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء** ﴾،[1] حيث قال:" واختلف أهل العربية في نصب ميم (اللهم) وهو منادى، وحكم المنادى المفرد غير المضاف الرفع، وفي دخول الميم فيه، وهـو في الأصل (الله) بغير ميم . فقال بعضهم: إنما زيدت فيه الميمان؛ لأنه لا يـــنادي بـ (يا) كما ينادي الأسماء التي لا ألف فيها، قال: فجعلت الميم فيه خـلفا من (يا) ...وأنكر ذلك من قولهم آخرون،[2] وقالـوا: قد سمعنا العرب تنـــادي: اللهم بـ (يا) كما تناديه، ولا مـيم فيه . قالـوا فلو كان الذي قال هذا القول مصـيبا في دعواه لـــم تدخل العرب (يا)، وقد جاءوا بالخلف منها . و أنشدوا في ذاك سماعا من العرب:

وما عـليك أن تقـــول كـلـما صـليت أو كـبرت يا اللهم

اردد إلينـــا شيخـــنا مسلـــما [3]

قالوا: ولم نر العرب زادت مثل هذه الميم إلا مخففة في نواقص الأسماء مثل: فم ودم، وهم "[4] .

---

1 ـ سورة آل عمران من الآية (26) .
2 ـ المقصود بهم الكوفيون، ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 203 .
3 ـ البيت بلا نسبة في الخزانة: 1 / 359، وشرح الجمل لابن عصفور: 2 / 107، والارتشاف: 5 / 2339 2400، والهمع: 2 / 157، ويروى " عليك " بالخطاب إلى المذكر، و " سبحت و هللت " بدلا من " صليت و سبحت "، ينظر الإنصاف، ص 291، والشاهد فيه قوله: " يا اللهم " فجمع بين " يا " والميم المشددة في " اللهم "، وهذا ضرورة عند البصريين .
4 ـ جامع البيان: 3 / 270 ـ 271 .

وأما العيني فقد استشهد في جواز الكوفيين الجمع بين العوض والمعوض في النداء بقول الشاعر:

إنـي إذا مـا حـدث ألمـا أقـول يـا اللهـم يا للهــما[1]

ويبدو ذلك واضحا فيما ذكره العيني بقوله: " ... وقال الكوفيون أصله: يا الله أمنا "[2] .

واختلــف النحــاة فــي هذه المسألة بالمنع و الإجازة، فاللهم كلمة تنصبها العرب وتنــصب إذا زيــدت فيها الميمــان؛ لأنها لا تنــادي بـ (يا)؛ كـما تقـول: يــا زيد ويا عبد الله ، فجعلت الميم فيها خلفا من (يا)[3] .

وذكر بأن العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء وهي مخففة مثل: الفم وابنم، وهم، وهي كلمة ضم إليها (أم)، تريد: يا اللهم أمنا بخير، فكثرث في الكـلام فاختلطت؛ أي: امتزجت بما قبلها وهو لفظ الجلالة[4] .

ويحتمل أن يكون الشاعر قد اضطر إلي الجمع بين الياء في النداء و (أل) وكان قد وجد العوض في آخر الاسم الذي هو (الميم)[5] .

1- البيت منسوب إلى أبي خراش الهذلي، وأمية بن أبي الصلت، وهو من شواهد المقتضب:4 / 242 - 243 والمقاصد النحوية: 4 / 216، والدرر اللوامع: 3 / 41، والخزانة: 1 / 358 .

2- المقاصد النحوية: 4 / 217 .

3- ينظر الكتاب: 1 / 310 .

4 - ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 203 .

5 - ينظر المقتضب: 4 / 242 .

وانتصـــر الأنبـــاري لقول البصـــريين، الذين يـــرون بأن الأصل " اللـــه " فلا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر، فلا يكون فيه حجة إلا على الضرورة [1].

وأما قولهم:(اللهم)، فهو نداء، والضمة فيه بناء بمنزلتها فـــي: يا زيـــد، والمـــيـــم فيه عوض من حرف النداء؛ ولذلك لا يجتمع (يا) مع (الميم) إلا في الشعر الذي أنشده أهل الكوفة السابق ذكرهم، فقد ذكروا بأنه كثر في كلامـــهم حتى أتهم حـــذفوا بعض الكلام تخفيفا، كمـــا في (هلم) والأصل:(ها ألمم) فحذفوا الهـــمزة تخفيفـــا وأدغموا الميم في الميم، كما في:(ويلمه) والأصل:(ويل لأمه)، فحذفوا وخففـــوا ولكن هذا القول ضعيف وواه جدا، ومـــما يـــدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه يكـــون تكرارا في قولهم: اللهم أمنا بخير، كذلك لـــو كان الأمـــر كما قالوا لما جاز استعماله في مثل قولك: اللهم أهلكهم ولا تهلكنا؛ لأنه يكون تناقضا، وفي التنزيل:﴿ **اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم** ﴾،[2] لـــــو كانـــت الميم أصلا من الفعل لم يجتمع الشرط إلى جـــواب في الآية، ولـــسدت مـــسد الجواب، مما يدل على أنها زائدة وليست من الفعل[3] .

1 ـ ينظر الإنصاف، ص 294 .
2 ـ سورة الأنفال من الآية (32) .
3 ـ ينظر شرح المفصل: 3 / 15 ـ 16 ـ 17 .

وذكر ابن مالك اتباعا لمن منع قول أهل الكوفة بأن (يا) النـداء لا تدخل علـى الألــف واللام إلا في الضرورة، وكذلك لا يجتمع بين العــوض والمعوض فيــها فـ (الميم) تكون عوضا عن حرف النداء[1] .

وذكر بأن المـيمين في لفظ الجـلالة (اللهم) عـوض من (يا) أخرتا تبــركا بالابتداء باسمه تعالى[2] .

وقد أجيز حذف حرف النداء والتعويض عنه بميم مشددة في آخر الاسم فتقول: (اللهم)، فالعربية على ألا يجمع بين العوض والمعوض عنه[3].

وهناك من يرى جواز تخفيف هذه الـميم ومنعه البعض الآخر، والجمع بيـنهـا وبين الياء ضرورة لا يقاس عليها؛ إذ هي ضرورة نادرة[4] .

إذ قلنا بضرورة ذلك، فماذا تقول في قوله تعالى: ﴿ **قل اللهم مالك الملك**﴾ ؟

الذي جمع فيه في لفظ الجلالة بين (أل) وحرف النداء، ويمكن دخول حرف النداء عليه أقول: بـأن حرف النداء يعوض عنـــه بميم مشددة مفتوحــة، كمــا في الآيــة السابقة وهذا ما يقوي رأي أهل الكوفة الذين قالوا بذلك .

1- ينظر شرح عمدة الحافظ: 1/ 300 .
2- ينظر شرح الرضي على الكافية: 1 / 386 .
3- ينظر أوضح المسالك: 4 / 32، وشرح شذور الذهب، ص 152 .
4- ينظر شرح التصريح: 2 / 172، والهمع: 3 / 64، والخزانة: 1 / 358 .

رابعا ـ القول في لام (لئن):

ذكر الكوفيون في لام (لئن) بأنها اللام الموطئة للقسم، وقد نقل الطبري ذلك دون الإشارة إليهم، حيث بين بأن (اللام) في قوله تعالى:﴿ **ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق** ﴾،[1] بأنها اللام الموطئة للقسم . حيث قال: " (ولقد علموا) حققت بمعنى اليمين، فقيل:﴿ **لمن اشتراه** ﴾ كما يقال: أقسم لمن قام خير ممن قعد وكما يقال: قد علمت لعمرو خير من أبيك. وأما (من) فهو حرف جزاء. وإنما قيل (اشتراه) ولم يقل (يشتروه)، لدخول لام القسم على (من)، ومن شأن العرب إذا أحدثت على حرف الجزاء لام القسم أن لا ينطقوا في الفعل معه إلا بـ (فعل) دون (يفعل) إلا قليلا كراهية أن يحدثوا على الجزاء حادثا؛ وهو مجزوم، كما قال جل ثناؤه:﴿ **لئن أخرجوا لا يخرجون معهم** ﴾[2] وقد يجوز إظهار فعله بعده على (يفعل) مجزوما "،[3] كما قال الشاعر:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع[4]

كما أن العيني ذكر رأي الفراء خاصة في البيت القائل:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا[5]

حين قال: " قوله: لئن، اللام فيه اللام الموطئة للقسم عند الكوفيين "[6] .

---

1 ـ سورة البقرة من الآية (102) .
2 ـ سورة الحشر من الآية (12) .
3 ـ جامع البيان: 1 / 595 ـ 596 .
4 ـ البيت للكميت بن معروف، وهو من شواهد معاني القرآن: 1 / 66، وجامع البيان: 1/ 596 .
5 ـ البيت لامرأة من عقيل، وهو من شواهد معاني القرآن: 1 / 67، والمغني: 1 / 252، والمقاصد النحوية: 4 / 438، والهمع: 4 / 252 .
6 ـ المقاصد النحوية: 4 / 438 .

وظهر هذا القول واضحا عند الفراء في معانيه، عندما فسر قوله تعالى: ﴿ **ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق** ﴾، فذكر في قوله:﴿ **لئن أخرجوا** ﴾ إنما اللام في (لئن) هي لام اليمين، كما ذكر في موضع آخر مفسرا لقوله تعالى: ﴿ **على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله** ﴾،[1] بأن العرب إذا أجابت (لئن) بـ (لا) جعلوا ما بعد (لا) رفعا؛ لأن (لئن) كاليمين، وجواب اليمين بـ (لا) مرفوع فالشاعر ربما جزم؛ لأن(لئن) إن التي يجازى بها زيدت عليها لام فوجه الفعل فيها إلي (فعل)، ويجوز جزمه إذا أتى بيفعل[2] .

ويبدو أن ابن هشام قد خالف ما جاء به الفراء من أن اللام في قول الشاعر (لئن) هي اللام الموطئة للقسم، ويرى بأن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر، بل هي زائدة، كما صرح بعدم إجازة مثل قولك: والله إن تقم لأقومن، الذي أجازه الكوفيون على أنه قسم[3].

ولا يجوز مثل قولك: أنت ظالم إن تفعل، لكون الشرط مضارعا غير منفي بـ (لم)، وهذا عند البصريين، والكوفيون أجازوا ذلك في غير الضرورة[4] .

فإلغاء القسم عند بعضهم يكون هو الأصوب في هذه المسألة، فإذا اجتمع القسم والشرط والابتداء، كان الجواب للسابق منها، وذلك في ضرورة الشعر[5] .

1- سورة الحشر من الآية (88) .
2- ينظر معاني القرآن للفراء: 1 / 66 - 67، 2 / 130 - 131 .
3- ينظر أوضح المسالك: 4 / 219 - 221 .
4- ينظر شرح التصريح: 2 / 253 - 254 .
5- ينظر شرح كتاب سيبويه: 1 / 170، والهمع: 4 / 252، والدرر اللوامع: 4 / 237 - 238 .

فهذه اللام تدخل على أداة شرط حرفا كانت أم اسما، والجواب بعدها مبني على قسم قبلها إلا على الشرط، ولذلك تسمى اللام (المؤذنة)، أو اللام (الموطئة) لأنها وطأت الجواب للقسم، أي: مهدته له، سواء ذكر القسم قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ **لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الأدبار**﴾[1] وقد يكتفي بنيتها عن لفظها، كقوله تعالى:﴿ **وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين** ﴾،[2] إذ الأصل فيها:(ولئن لم تغفر لنا)، فلولا بنيها لقيل:(وإن لم تغفر لنا وترحمنا نكن من الخاسرين)، كما ذكر و(إلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين)[3] .

فقد أجمع النحاة عدا الكوفيين على أنها اللام الزائدة، وليست بلام القسم، إلا أن استشهاد الكوفيين بالذكر الحكيم، إضافة إلى الشعر، يوقفنا على صحة ما جاءوا به وضعف ما ذكره غيرهم من النحاة .

1 ـ سورة الحشر من الآية (12) .
2 ـ سورة الأعراف من الآية (23) .
3- ينظر الخزانة: 4 / 535 - 538 - 539 .

خامسا ـ مجيء (ما) للتعجب:

تأتي (ما) بمعنى الاستفهام، وقد تكون بمعنى التعجب؛ وذلك بسبب اختلاف التأويل، ويتضح ذلك في قوله تعالى:﴿ **فمآ أصبرهم على النار** ﴾[1] قال الطبري: " فقال بعضهم: هي بمعنى الاستفهام، وكأنه قال: فما الذي صبرهم، أي شيء صبرهم ؟[2] ... وقال آخرون: هو تعجب، يعني: فما أشد جراءتهم على النار بعملهم أعمال أهل النار ! ... فمن قال هو تعجب، وجه تأويل الكلام إلى: أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى والعذاب بالمغفرة فما أشد جراءتهم بفعلهم ما فعلوا من ذلك على ما يوجب لهم النار، كما قال تعالى:﴿ **قتل الإنسان ما أكفره** ﴾[3] تعجبا من كفره بالذي خلقه وسوى خلقه "[4] .

وقول الطبري هذا قريب إلى ما ذكر الفراء، حيث قال في (ما): " وجهان: أحدهما معناه: فما الذي صبرهم على النار ؟ . والوجه الآخر: فما أجرأهم على النار! قال الكسائي: سألني قاضي اليمن وهو بمكة، فقال: اختصم إلي رجلان من العرب، فحلف أحدهما على حق صاحبه، فقال له: ما أصبرك على الله ! وفي هذه أن يراد بها: ما أصبرك على عذاب الله، ثم تلقى العذاب فيكون كلاما؛ كما تقول: ما أشبه سخاءك بحاتم "[5] .

---

1 ـ سورة البقرة من الآية (175) .
2 ـ مجاز القرآن: 1/ 64 . وينظر المقتضب: 4 / 183 .
3 ـ سورة عبس من الآية (17) .
4 ـ جامع البيان: 2 / 112 - 113 .
5 ـ معاني القرآن: 1 / 103 .

والذي يرى الطبري بصوابه قول من قال: " ما أجرأهم على النار، بمعنى ما أجرأهم على عذاب النار وأعملهم بأعمال أهلها؛ وذلك أنه مسموع من العرب: ما أصبر فلانا على الله، بمعنى: ما أجرأ فلانا على الله ! "[1] .

قال مكي بن أبي طالب: " (ما) في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها ويحتمل أن تكون استفهاما، وأن تكون تعجبا، يعجب الله المؤمنين من جرأة الكفار من عمل يقربهم إلى النار، وكذلك معنى الاستفهام[2]. وهو كلام مشابه لما ذكره الطبري . وفي وجهي التعجب والاستفهام تكون (ما) مبتدأ، وما بعدها الخبر[3] .

1 - جامع البيان: 2 / 113 .
2 - مشكل إعراب القرآن: 1 / 81 .
3- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري: 1 / 139، وينظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري: 1 / 118 .

الفصـــــل الخـامس

المسائـــــل الصـــــرفيـــــــة

محتويــات الفصــل الخامـس

أولا ـ دلالة الفعل المضارع على الماضي .

ثانيا ـ التذكير والتأنيث:

ثالثا ـ معاني تاء التأنيث .

رابعا ـ المؤنث اللفظي الظاهر المتصل بفعله .

خامسا ـ ألفاظ مؤنثة جاز فيها التذكير .

سادسا ـ تأنيث لفظ (لكبيرة) .

ـ الإعلال:

سابعا ـ قلب الواو همزة .

ـ الإبدال:

ثامنا ـ إبدال الياء من النون .

تاسعا ـ القلب المكاني .

عاشرا ـ منع "عرفات " من الصرف .

أولا ـ دلالة الفعل المضارع على الماضي:

قال تعالى:﴿ **فلم تقتلون أنبياء الله من قبل** ﴾،[1] (تقتلون) القول في وجه الإتيان بالمضارع مع وجود قرينة تدل على مضي الأمر، ويتمثل هذا في (تقتلون ... من قبل)، قال الطبري:" إن أهل العربية مختلفون في تأويل ذلك، فقال بعض البصريين: معنى ذلك: فلم قتلتم أنبياء الله من قبل ؟ ... وزعم أن (فعل ويفعل) قد تشترك في معنى واحد، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وإنـــي لآتـيكـم تشكرمـــا مـضـى مــن الأمــر واستيجـاب ما كــان في غد[2]

يعني بذلك ما يكون في غد ... وقال بعض نحويي الكوفيين: إنما قيل:﴿ **فلم تقتلون أنبياء الله من قبل** ﴾ فخاطبهم بالمستقبل من الفعل ومعناه الماضي، كما يعنف الرجل الرجل على ما سلف منه من فعل، فيقول له: ويحك لم تكذب ولم تبغض نفسك إلى الناس، كما يقول الشاعر:

إذا مــا انتسبنا لم تــلدني لــئيمة ولم تجــدي من أن تقــرى به بــدا[3]

فالجزاء للمستقبل، والولادة كلها قد مضت؛ وذلك أن المعنى معروف، فجاز ذلك .

قال:ومثله في الكلام إذا نظرت في سيرة عمر لم تجده يسيء، والمعنى: لم تجده أساء، فلما كان أمر عمر لا يشك في مضيه لم يقع في الوهم أنه مستقبل، فلذلك صلحت من قبل مع قوله:﴿ **فلم تقتلون أنبياء الله من قبل** ﴾ . قال: وليس الذين خوطبوا بالقتل هم القتلة، وإنما قتل الأنبياء أسلافهم الذين مضوا قتلوهم[4] على ذلك ورضوا فنسب القتل إليهم "[5] .

1- سورة البقرة من الآية (91) .
2- لم أقف على قائله . وهو من شواهد جامع البيان: 1 / 539 .
3- للطرماح في ديوانه، ص 572 . وهو من شواهد معاني القرآن: 1 / 61، جامع البيان: 1 / 539 .
4- الصواب: فتولوهم . ينظر معاني القرآن: 1 / 61 .
5- جامع البيان: 1 / 538 - 539 .

وما نسبه الطبري إلى بعض نحوي الكوفة لا يختلف عن قول الفراء، إلا اختلافا يسيرا في العبارة[1] .

والصواب عند الطبري أن الله في هذه الآية خاطب يهود بني إسرائيل الذين أدركوا رسول الله ـ ﷺ ـ بما فعل أسلافهم، فأضاف ذلك إلى المخاطبين به كقول العرب بعضها لبعض: فعلنا بكم يوم كذا كذا وكذا، وفعلتم بنا يوم كذا كذا وكذا، وهم يقصدون الأسلاف، فكذلك إذا أريد هنا الإخبار عن المخاطبين به: الإخبار عن فعل أسلافهم جاز أن يقال من قبل، فيكون المعنى على هذا: قل فلم يقتل أسلافكم أنبياء الله من قبل[2] .

وقول الطبري هذا قريب مما ذهب إليه الفراء، والذي سبق أن ذكره الطبري عنه. وذكر بعض علماء العربية أن تقتلون بمعنى قتلتم،[3] " وإنما جاز أن يذكر هنا لفظ الاستقبال والمعنى المضي لقوله:﴿ **من قبل** ﴾"[4] .

وذكر أن المراد بالخطاب هنا أسلافهم بدليل قوله: **من قبل** ﴾،[5] ويرى بعضهم غير ذلك حيث قيل: " الخطاب للحاضرين من اليهود والماضين، على طريق التغليب وحيث كانوا مشاركين في العقد والعمل، كان الاعتراض على أسلافهم اعتراضا على أخلافهم "[6] . وقيل: " فائدة سوق المستقبل في معنى الماضي الإعلام بأن الأمر مستمر "[7] .

وهذان القولان الأخيران هما الوجه المقبول في ذلك .

1- ينظر معاني القرآن: 1 / 60 - 61 .
2- ينظر جامع البيان: 1 / 539 - 540 .
3- ينظر معاني القرآن للأخفش: 1 / 144، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 1 / 175
4- معاني القرآن وإعرابه: 1 / 175، وينظر مجمع البيان: 1 / 161 .
5- ينظر غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري: 1 / 372 .
6- محاسن التأويل للقاسمي: 1 / 328 .
7- البحر المحيط: 1 / 493 .

ثانيا ـ التـذكير والتـأنيث

مفهوم التذكير والتأنيث:

المذكر: هو ما خلا من علامات التأنيث، والمؤنث: هو ما اشتمل على إحدى علامات التأنيث[1].

وقيل: " المؤنث: هو ما حسن أن يشار إلى مسماه بذي أو تلك "[2] .

وعلامات التأنيث: التاء، والألف المقصورة، والألف الممدودة[3] .

وينقسم المؤنث قسمين:

المؤنث الحقيقي:" وهو ما بإزائه ذكر في الحيوان "[4] ويكون ظاهر العلامة كنفساء، أو مقدر العلامة كزينب[5] .

المؤنث اللفظي (غير الحقيقي): وهو " الذي ليس بإزائه ذكر في الحيوان "[6] ويختص باللفظ دونما المعنى، ويكون بالوضع والاصطلاح، ومنه ظاهر العلامة كصحراء، ومقدر العلامة كقدر[7] .

وتقدر التاء من علامات التأنيث،[8] وقيل: " في الثلاثي يظهر أمرها بشيئين بالإسناد وبالتصغير، وفي الرباعي بالإسناد فقط "[9] .

أيهما الأصل ؟

---

1 ـ ينظر المفصل للزمخشري، ص 198 .
2 ـ عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك: 2 / 825 .
3 ـ ينظر شرح الرضي على الكافية: 3 / 322 .
4 ـ المفصل للزمخشري، ص 198، وشرح الرضي على الكافية: 3 / 338 .
5 ـ ينظر شرح الرضي على الكافية: 3 / 321 .
6 ـ المصدرنفسه، الموضع السابق .
7 ـ ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 5 / 91 ـ 92 .
8 ـ ينظر شرح الرضي على الكافية: 3 / 321 .
9 ـ المفصل للزمخشري، ص 199 .

المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، " والدليل على أن المذكر أصل أمران أحدهما: مجيئهم باسم مذكر يعم المذكر والمؤنث وهو شيء .

الثاني: أن المؤنث يفتقر إلى علامة ولو كان أصلا لم يفتقر إلى علامة "[1] .

ثالثا ـ معاني تاء التأنيث

ذكر بعض علماء العربية عشرة معان لتاء التأنيث،[2] وأضاف آخر إلى ذلك أربعة معان[3] . وسأذكر بعض معانيها.

فمن معاني تاء التأنيث:

1 ـ المبالغة في الوصف كـ (راوية) بصيغة فاعلة، و (نسابة) بصيغة فعالة و(فروقة) بصيغة فعولة، و (مطرابة) بصيغة مفعالة .

2 ـ الفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة، وهذا مقيس في اسم الفاعل كـ (ضاربة) واسم المفعول كـ (منصورة) والصفة المشبهة كـ (حسنة) والمنسوب بالياء كـ (بصرية)[4] .

قال تعالى:﴿ **وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرم** ﴾[5] (خالصة) على وزن فاعلة، قال الطبري:" اختلف أهل العربية في المعنى الذي من أجله أنثت الخالصة، فقال بعض نحويي البصرة وبعض الكوفيين: أنثت لتحقيق الخلوص، كأنه لما حقق لهم الخلوص أشبه الكثرة، فجرى مجرى (راوية) و (نسابة) .

1 ـ شرح المفصل لابن يعيش: 5 / 88 .
2 ـ ينظر المفصل للزمخشري، ص 199 ـ 200 .
3 ـ ينظر شرح الرضي على الكافية: 3 / 324 وما بعدها .
4 ـ ينظر المصدر نفسه: 3 / 324 ـ 326 .
5 ـ سورة الأنعام من الآية (139) .

وقال بعض نحويي الكوفة: أنثت لتأنيث الأنعام؛ لأن ما في بطونها مثلها، فأنثت لتأنيثها. ومن ذكره فلتذكير (ما)، قال: وهي في قراءة عبد الله: (خالص)[1] قال:وقد تكون الخالصة في تأنيثها مصدرا، كما تقول العافية والعاقبة، وهو مثل قوله:﴿ **إنا أخلصناهم بخالصة** ﴾[2] "[3] .

والقول الثاني الذي ذكره الطبري، ونسبه إلى بعض نحويي الكوفة،هو قول الفراء،[4] إلا أن الطبري يرى أن الصواب في ذلك أنه أريد بتأنيث خالصة المبالغة في الخلوص، كما أنثت الراوية عندما أريد بها المبالغة في الوصف، ودليله على ذلك قوله تعالى:﴿ **ومحرم** ﴾ لأنه لو كان تأنيثها لتأنيث الأنعام لقال محرمة،[5] وهو بهذا خالف الفراء فيما ذهب إليه وقال بصوابه .

ولعلماء العربية في وجه تأنيث خالصة أقوال، منها: ما ذكره الزجاج من أنها أنثت لتأنيث معنى (ما) وهذا الوجه عنده أجود ممن قال: إنها أنثت لتأنيث الأنعام ومعنى (ما) عنده الجماعة، والتقدير: جماعة ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا، ويجوز أن يكون معنى (ما) الأنعام، والتقدير: الأنعام التي في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا،[6] وهو ما استحسنه النحاس في وجه تأنيث خالصة، أما من ذكر فإنه حمل خالصة على لفظ (ما)، بدليل أن بعده (ومحرم)[7] .

1- ينظر البحر المحيط: 4 / 660 .
2- من سورة ص من الآية (46) .
3- جامع البيان: 8 / 56 - 57 .
4- ينظر معاني القرآن:1 / 358 - 359 .
5- ينظر جامع البيان: 8 / 57 .
6- ينظر معاني القرآن وإعرابه: 2 / 294 - 295 .
7- ينظر إعراب القرآن: 2 / 100 .

وذكر آخرون قولا كقول الزجاج والنحاس في وجه تأنيث خالصة، إلا أنهم جعلوا (ما) بمعنى أجنة وذكروا أن ﴿ **ومحرم** ﴾ ذكر حملا على لفظ (ما)[1] وهو ما سبق أن ذكره الزجاج[2] .

وقال القيسي عن حمل خالصة على معنى (ما)، وحمل محرم على لفظ (ما): " هذا نادر، لا نظير له، وإنما يأتي في (من، وما) حمل الكلام على اللفظ أولا، ثم على المعنى بعد ذلك، وهذا أتى اللفظ أولا محمولا على المعنى، ثم حمل على اللفظ بعد ذلك، فاعرفه،فإنه قليل "[3] .

ويجوز عند أبي زرعة الحمل على لفظ (ما ومن) أولا، ثم على معناهما ويجوز الحمل على معناهما ثم على لفظهما كقوله تعالى:﴿ **ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا** ﴾[4] فوحد ضمير (من) في (يؤمن، ويعمل) حملا على اللفظ، ثم جمع فقال: ﴿ **خالدين** ﴾ حملا على معنى (من) ثم وحد فقال:﴿ **له** ﴾ حملا على اللفظ[5] .

وهو ما رد به الباقولي على من قال بصعوبة ذلك[6] .

وقال ابن جني:" التاء فيه للمبالغة وليكون أيضا بلفظ المصدر، نحو العاقبة والعافية، والمصدر إلى الجنسية، فهي أعم وأوكد "[7] .

ومن أفضل ما قيل في ذلك عندي ما قال الطبري بصوابه، وهو أن خالصة أنثت للمبالغة في الخلوص كراوية ونسابة .

1- ينظر الكشاف للزمخشري: 2 / 55 ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان: 8 / 39 .
2- ينظر معاني القرآن وإعرابه: 2 / 295 .
3- مشكل إعراب القرآن: 1 / 292 .
4- سورة الطلاق من الآية (11) .
5- ينظر حجة القراءات، ص 274 .
6 - ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ص455 .
7 - المحتسب: 1 / 232 .

رابعا ـ المؤنث اللفظي الظاهر المتصل بفعله:

إن إلحاق علامة التأنيث وحذفها من فعل الظاهر غير حقيقي التأنيث المتصل بفعله فصيح، وإلحاقها أفضل من حذفها، نحو: طلعت الشمس، حيث لم يفصل بين الفعل وفاعله بكلام[1] .

قال تعالى:﴿ **قد بدت البغضاء من أفواههم** ﴾[2] (بدت البغضاء) قال الطبري: " البغضاء مصدر، وقد ذكر أنها في قراءة عبد الله بن مسعود: (قد بدا البغضاء من أفواههم)[3] على وجه التذكير، وإنما جاز ذلك بالتذكير ولفظه لفظ المؤنث، كما قال عز وجل:﴿ **وأخذ الذين ظلموا الصيحة** ﴾[4] وكما قال: ﴿ **فقد جاءكم بينة من ربكم** ﴾،[5] وفي موضع آخـــــر:﴿ **وأخذت الذين ظلموا الصيحة** ﴾[6] و﴿ **قد جاءتكم بينة من ربكم** ﴾[7] "[8] .

وما ذكره الطبري في ذلك سبق أن ذكره الفراء باستثناء الشواهد القرآنية التي ساقها للدلالة على جواز إلحاق علامة التأنيث بالفعل في نحو ذلك، ويتضح هذا أكثر بإيراد قول الفراء حيث قال: " في قراءة عبد الله: (قد بدا البغضاء من أفواههم) ذكر لأن البغضاء مصدر، والمصدر إذا كان مؤنثا جاز تذكير فعله إذا تقدم مثل:﴿ **وأخذ الذين ظلموا الصيحة** ﴾ و ﴿ **فقد جاءكم بينة من ربكم** ﴾ وأشباه ذلك "[9] .

1- ينظر شرح الرضي على الكافية: 3 / 341 .
2- سورة آل عمران من الآية (118) .
3- ينظر المحرر الوجيز: 1 / 490 .
4- سورة هود من الآية (67) .
5- سورة الأنعام من الآية (157) .
6- سورة هود من الآية (94) .
7- سورة الأعراف من الآيتين (73 - 85) .
8- جامع البيان: 4 / 78 .
9 - معاني القرآن: 1 / 231 .

فقول الطبري السابق يشبه قول الفراء فقد يكون أخذ عنه بالمعنى ولم يشر إلى ذلك .

ويتضح من قولهما أنهما يجوزان تأنيث وتذكير الفعل مع المؤنث اللفظي الظاهر إلا أن ما ساقاه من شواهد قرآنية لا تشبه قوله:﴿ **قد بدت البغضاء** ﴾لأن في هذه الآية لم يفصل بين الفعل وفاعله بفاصل، أما في تلك الآيات فقد فصل بينهما بالمفعول به .

وذكر بعض علماء العربية أنه قرئ:(بدا) حملا على معنى البغضاء؛ لأن معناها البغض[1] .

1 ـ ينظر الجامع لأحكام القرآن: 4 / 172 .

خامسا ـ ألفاظ مؤنثة جاز فيها التذكير:

يوجد في اللغة ألفاظ مؤنثة جاز تذكير ضميرها أو خبرها أو ما أشير به إليه حملا على المعنى، من ذلك:

النفس:

قال تعالى:" ﴿ **خلقكم من نفس واحدة** ﴾[1] (نفس واحدة) قال الطبري: " قال تعالى ذكره:﴿ **خلقكم من نفس واحدة** ﴾ لتأنيث (النفس) والمعنى: من رجل واحد، ولو قيل:(من نفس واحد)، وأخرج اللفظ على التذكير للمعنى كان صوابا "[2] .

وتبع الطبري بقوله هذا الفراء الذي قال: " ﴿ **واحدة** ﴾ لتأنيث النفس، وهو يعني آدم، ولو كانت: (من نفس واحد) لكان صوابا، يذهب إلى تذكير الرجل "[3] .

ويبدو مما سبق أن ما قاله الطبري في ذلك يشبه كثيرا قول الفراء، ولقد قاربهما في ذلك الزجاج،[4] والطبرسي،[5] والقرطبي[6] .

وذكر المبرد أن النفس مؤنث لفظي، تقول:عندي ثلاث أنفس، فإذا أردت بالنفس المذكر، تقول:عندي نفس واحد[7] .

---

1 ـ سورة النساء من الآية (1) .
2 ـ جامع البيان: 4 / 270 .
3 ـ معاني القرآن: 1 / 252 .
4 ـ ينظر معاني القرآن وإعرابه: 2 / 5 .
5 ـ ينظر مجمع البيان: 3 / 2 .
6 ـ الجامع لأحكام القرآن: 5 / 4 .
7 ـ ينظر المقتضب: 2 / 186 - 187 .

وقيل: " النفس التي في المتنفس، مؤنثة، تصغيرها نفيسة، وجمعها الأقل: أنفس والكثيرة النفوس، فإن رأيتها مذكرة أو سمعت من يقول، جاءني ثلاثة أنفس، ذهب إلى ثلاثة أشخاص أو ثلاثة نفر لا إلى الأنفس التي فيها "[1] .

أي أن النفس يجوز فيها التأنيث والتذكير، قال أبو حيان: " النفس تذكر وتؤنث والغالب عليها التأنيث "،[2] وهي في قراءة ابن أبي عبلة:(من نفس واحد)[3] .

وكل الأقوال السابقة تدور حول كون النفس مؤنثا لفظيا يجوز فيها التذكير إذا كان المراد بها مذكرا .

1 ـ المذكر والمؤنث لابن التستري، ص 107 .
2 ـ البحر المحيط: 1 / 420 .
3 ـ ينظر الجامع لأحكام القرآن: 5 / 4 .

سادسا ـ سبب تأنيث (لكبيرة):

أورد صاحبنا رأي أهل الكوفة من خلال قوله تعالى:﴿ **وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله**﴾،[1] حيث قال:" وقال بعض نحويي الكوفة: أنثت الكبيرة لتأنيت التولية والتحويلة "،[2] أما البصريون ـ كما يذكر ـ يجعلون تأنيتها لتأنيت القبلة[3].

والنحاة والمفسرون لم يفصلوا في ذلك،فابن الأنباري اكتفى بتوجيه كل فريق من البصريين والكوفيين،[4] ومكي بن أبي طالب اكتفى بقوله:" كبيرة خبر (كان) واسم (كان) مضمر فيها، أي:وإن كانت التولية نحو المسجد الحرام لكبيرة (إن) بمعنى (ما) و (اللام) بمعنى (إلا) "[5] .

أما الطبري فبعد أن ذكر الرأيين في تأنيث (الكبيرة) أدلى رأيه فيها أيضا تابعا لرأي أهل الكوفة وبأنه أولى القولين، ثم يذكر بعد ذلك الأسباب المنطقية التي تقوي رأيه، فيقول في رأي أهل الكوفيين:" وهذا التأويل أولى التأويلات عندي بالصواب؛ لأن القوم إنما كبر عليهم تحويل النبي وجهه عن القبلة الأولى إلى الأخرى، لا عين القبلة ... إلا أن يوجه موجه تأنيث(الكبيرة) إلى (القبلة) ويقول:اجتزئ بذكر (القبلة) من ذكر (التولية والتحويلة)؛ لدلالة الكلام على معنى ذلك ... فيكون ذلك وجها صحيحا، ومذهبا مفهوما "[6] .

---

1 ـ سورة البقرة من الآية (143) .
2 ـ جامع البيان: 2 / 21 .
3 ـ المصدر نفسه الموضع السابق .
4 ـ ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 126 .
5 ـ مشكل إعراب القرآن: 1 / 74 .
6 ـ جامع البيان: 2 / 21 .

الإعـــــلال

الإعلال:هو التغير الذي يطرأ على أحرف العلة الألف والواو والياء؛ طلبا للتخفيف، وسميت هذه الحروف بحروف العلة؛ لكثرة تغيرها،[1] " وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك، ولم يعدها كثير؛ لأنه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب "[2] . فالهمزة عند سيبويه من حروف الاعتلال،[3] أما المبرد فيرى أنها ليست من حروف العلة[4] .

أي أن حروف العلة التي يحدث فيها التغير هي الألف والواو والياء، وقد يلحقون بها الهمزة لكثرة تغيرها، والمبرد وإن كان أخرجها من حروف العلة إلا أنه ذكر في بعض المواضع أن اسم الفاعل اعتل فقلبت الألف التي هي عين الفعل همزة في نحو: قائل وبائع لالتقاء ألفين وتحركها،[5] أي أن في قلب الألف همزة صورة من صور الاعتلال .

ويكون الإعلال بالقلب والحذف والإسكان[6] . ومن ذلك ما يلي:

1- ينظر الكناش في فني النحو والصرف: 2 / 252 .
2- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: 2 / 415 .
3- ينظر الكتاب: 4 / 390 .
4- ينظر المقتضب: 1 / 115 .
5- ينظر المصدر نفسه: 1 / 99 .
6- ينظر الكناش في فني النحو والصرف: 2 / 252 .

سابعا ـ قلب الواو همزة:

يطرد قلب الواو المضمومة أو المكسورة إذا وقعت في أول الكلمة همزة نحو: وجوه وأجوه، ووعاء وإعاء طلبا للخفة،[1] " فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان، وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء و واو، فكما أن اجتماع الواوين، والياء والواو، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمة، والواو والكسرة"[2] ويجوز ترك الإبدال في مثل هذا، كما أنه يجوز إبدال الواو المفتوحة في أول الكلمة نحو: وناة وأناة، إلا أنه ليس بإبدال مطرد؛[3] " لأن الفتحة بمنزلة الألف لا تستثقل الألف والواو، في نحو: عاود وأمثاله، فكذلك لا تستثقل الواو المفتوحة "[4] .

ولقد قرأ بعضهم بهذا الإبدال في بعض ألفاظ آيات الذكر الحكيم، من ذلك قوله تعالى:﴿ **إن يدعون من دونه إلا إناثا** ﴾[5](إناثا)، قال الطبري:" روي عن ابن عباس أنه كان يقرؤها:(إن يدعون من دونه إلا اثنا)،[6] بمعنى جمع وثن، فكأنه جمع وثنا وثنا،ثم قلب الواو همزة مضمومة، كما قيل: ما أحسن هذه الأجوه، بمعنى الوجوه وكما قيل:﴿ **وإذا الرسل أقتت** ﴾[7] بمعنى: وقتت[8]. وذكر عن بعضهم أنه كان يقرأ ذلك:(إن يدعون من دونه إلا اثنا)[9] كأنه أراد جمع الإناث، فجمعها أنثا كما تجمع الثمار ثمرا. والقراءة التي لا أستجيز القراءة بغيرها قراءة من قرأ:

1- ينظر الكتاب: 4 / 331 .
2- الممتع لابن عصفور: 1 / 333 .
3- ينظر الكتاب: 4 / 331 .
4- الممتع لابن عصفور: 1 / 335 .
5- سورة النساء من الآية (117) .
6- ينظر البحر المحيط: 4 / 70 .
7- سورة المرسلات من الآية (11) .
8- أقتت قراءة الجمهور، ووقتت قراءة أبي الأشهب وعمرو بن عبيد وعيسى وأبي عمرو .ينظر البحر المحيط: 10 / 375 .
9 ـ ينظر البحر المحيط: 4 / 70 .

﴿... إناثا ﴾ بمعنى جمع أنثى، لأنها كذلك في مصاحف المسلمين، والإجماع الحجة على قراءة ذلك كذلك "[1] .

والطبري لم يضبط ثاء أثن بالشكل فيما رواه عن قراءة ابن عباس إلا أن ظاهر قوله إن أصله وثن، ثم قلبت الواو المضمومة همزة يشير إلى ضم الثاء فيما رواه عن قراءة ابن عباس:(اثنا)، وهو ما رواه الطبرسي أيضا عن قراءة ابن عباس[2] وهذا مخالف لما رواه الفراء عن ابن عباس أنه قرأ ذلك: (اثنا)[3] ونسب ابن جني هذه القراءة إلى عطاء ابن أبي رباح، و(اثنا) نسبها إلى الرسول - ﷺ - وروي عن ابن عباس أنه قرأ ذلك (وثنا) و (أنثا)[4] .

أما ما ذكره الطبري عن قلب الواو المضمومة همزة، وما ذكره في قراءة من قرأ ذلك:(أنثا) فسبق أن ذكره الفراء[5] .

ويفهم من قول الطبري أنه يجعل أثنا جمع وثن وأصله وثن قلبت فيه الواو المضمومة همزة كأجوه في وجوه، وهو أيضا ما ذهب إليه ابن جني والطبرسي وعندهما أثن كأسد بسكون السين[6] .

1 - جامع البيان: 5 / 344 .
2 - ينظر مجمع البيان: 3 / 111 .
3 - ينظر معاني القرآن: 1 / 288 .
4 - ينظر المحتسب: 1 / 198 .
5 - ينظر معاني القرآن: 1 / 288 - 289 .
6 - ينظر المحتسب: 1 / 198، ومجمع البيان: 3 / 111 .

وقيل: " (... أثنا) جمع وثن ولم يأت فيه التصحيح: وثن "[1] . ويرى بعضهم أن الهمزة فيه عوض من الواو المحذوفة[2] .

وجعل الفراء والطبري أنثا جمع إناث، وقال آخر: " أما (أنثا) بتقديم النون على التاء فينبغي أن يكون جمع أنيث، كقولهم: سيف أنيث الحديد، وذلك كقراءة العامة:﴿ **إلا إناثا** ﴾، يعني به الأصنام "[3] . ويجوز الطبرسي كلا الوجهين السابقين في أنث[4] .

أما العكبري فقال في قراءة من قرأ (أنثا): " يجوز أن تكون صفة مفردة مثل: امرأة جنب، ويجوز أن يكون جمع أنيث، كقليب[5] وقلب "[6] .

ويبدو مما سبق أن قراءة من قرأ:(أثنا) بضم الهمزة والثاء، وبضم الهمزة وإسكان الثاء أبدل الهمزة من الواو المضمومة، لأن الواو المضمومة إذا وقعت في أول الكلمة جاز قلبها همزة؛ لذا درست هذه المسألة في الإعلال والإبدال، وإن كان الحديث فيها عن جمع التكسير كثيراً.

1- الخصائص، ص 689 .
2- ينظر أمالي ابن الشجري: 2 / 187 .
3- المحتسب: 1 / 199 .
4- ينظر مجمع البيان : 3 / 111 .
5- القليب: هي البئر القديمة التي لا يعرف لها حافر . ينظر تاج العروس: (قلب) 2 / 337 .
6- التبيان في إعراب القرآن: 1 / 390 .

الإبـــــدال

الإبدال يكون بإحلال حرف محل حرف آخر، قال أبو الفداء الأيوبي في إبدال الحروف: " هو جعل حرف مكان حرف من حروف الإبدال ... فالذي أثبت هو البدل والزائل هو المبدل منه "[1] .

والبدل:هو" أن تقيم حرف مكان حرف إما ضرورة وإما صنعة واستحسانا "[2] .

ويتضح من تعريف الإبدال والبدل أنهما واحد، و" الغرض منه التخفيف "[3] فيوضع البدل في موضع المبدل منه، كقولهم:هرقت، فالهاء فيه بدل من همزة أرقت أما العوض فيوضع في غير موضع المعوض، نحو: اسم في سمو، فالهمزة عوض من الواو، ومن هنا فرق بعضهم بين البدل والعوض، فالعوض قليل ويعد بدلا تجاوزا[4] .

ومن البدل قلب حرف من حروف العلة أو الهمزة إلى لفظ غيره، نحو: قام، أصله قوم فقلبت الواو ألفا، وعليه يكون البدل أعم وأشمل من القلب[5] .

" والبدل على ضربين: مقيس، وغير مقيس، فغير المقيس كإبدالهم الياء من الباء في الأرانب، فقد قالوا: الأراني ... وأما المقيس فضربان أيضا: لازم مطرد، ولازم غير مطرد، فالأول، ما أبدل لعلة لازم حيث وجدت العلة ما لم يمنع منه مانع كإبدال الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما .

واللازم غير المطرد، نحو: إبدال الياء من الواو في أعياد . ما ليس بلازم ولا مطرد فهو الجائز كإبدالهم الواو همزة في (وشاح)"[6].

---

1 ـ الكناش في فني النحو والصرف: 2 / 217 .
2 ـ شرح المفصل لابن يعيش: 10 / 7 .
3 ـ اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: 2 / 284 .
4 ـ ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 10 / 7 .
5 ـ المصدر نفسه .
6ـ اللباب في علل البناء والإعراب: 2 / 284 - 285 .

ولقد حاول بعض علماء العربية حصر الحروف التي كثر إبدالها، ومع هذا وجد اختلاف بينهم في بعضها، وهي كما ذكرها سيبويه: الهمزة، والألف والهاء والياء والواو والتاء والدال والطاء والذال والميم والنون[1]. وهي الحروف نفسها التي ذكرها المبرد إلا أنه ذكر الجيم بدلا من الذال[2] .

ولقد جمعها بعض علماء العربية في ألفاظ، فذكر الزمخشري أن حروف الإبدال يجمعها استنجده يوم صار زط،[3] و " المراد الحروف التي كثر إبدالها واشتدت واشتهرت بذلك ولم يقع البدل في شيء من الحروف سوى ما ذكر "[4] .

ولقد جعل بعضهم الأحرف الشائع إبدالها تسعة ويجمعها هدأت موطيا،[5] وجمعها بعضهم في طويت دائما[6] . ومن ذلك ما يلي:

1 ـ ينظر الكتاب: 4 / 237 وما بعدها .
2 ـ ينظر المقتضب: 1 / 61 وما بعدها .
3 ـ ينظر المفصل، ص 360 .
4 ـ شرح المفصل لابن يعيش: 10 / 7 .
5 ـ ينظر أوضح المسالك: 3 / 222 .
6 ـ ينظر همع الهوامع: 6 / 256 .

ثامنا ـ إبدال الياء من النون:

تبدل الياء من الألف، والواو، والهمزة، والهاء والسين، والباء والراء والنون واللام والصاد والضاد والميم والدال والعين والكاف والتاء والثاء والجيم[1] .

وتبدل الياء من النون إذا توالت في اللفظة أكثر من نون، هروبا من التضعيف كقولهم: تظنيت في تظننت[2] .

ومثل ذلك قوله تعالى:﴿ **لم يتسنه** ﴾[3] (يتسنه)، قال الطبري: " أما قوله: ﴿ **لم يتسنه** ﴾ ففيه وجهان من القراءة: أحدهما (لم يتسن)[4] بحذف الهاء في الوصل وإثباتها في الوقف، ومن قرأه كذلك فإنه يجعل الهاء في يتسنه زائدة صلة كقوله:﴿ **فبهداهم اقتده** ﴾،[5]وجعل فعلت منه: تسنيت تسنيا، واعتل في ذلك بأن السنة تجمع سنوات، فيكون تفعلت على نهجه، ومن قال في السنة سنينة فجائز على ذلك وإن كان قليلا أن يكون تسننت تفعلت، أبدلت النون ياء لما كثرت النونات كما قالوا: تظنيت وأصله الظن، وقد قال قوم هو مأخوذ من قوله:﴿ **من حمإ مسنون** ﴾[6] وهو المتغير. وذلك أيضا إذا كان كذلك، فهو أيضا مما أبدلت نونه ياء وهو قراءة عامة قراء الكوفة. والآخر منهما: إثبات الهاء في الوصل والوقف[7]

---

1 ـ ينظر سر صناعة الإعراب: 2 / 731 .
2 ـ ينظر المصدر نفسه: 2 / 757، وشرح المفصل لابن يعيش: 10 / 25 .
3 ـ سورة البقرة من الآية (259) .
4 ـ وهي قراءة حمزة والكسائي . ينظر السبعة في القراءات، ص 188، و حجة القراءات ، ص 142، والبحر المحيط: 2 / 635 .
5 ـ سورة الأنعام من الآية (90) .
6 ـ سورة الحجر من الآيات (26 - 28 - 33) .
7ـ ذهب إلى ذلك الباقولي في كشف المشكلات . ينظر السبعة في القراءات، ص 189، وحجة القراءات ص 142، والبحر المحيط: 2 / 635 .

ومن قرأه كذلك فإنه يجعل الهاء في (يتسنه) لام الفعل ويجعلها مجزومة بلم ويجعل فعلت من تسنهت، ويفعل: أتسنه تسنها، وقال في تصغير السنة: سنيهة ومنه: أسنهت عند القوم، وتسنهت عندهم: إذا أقمت سنة، هذه قراءة عامة قراء المدينة والحجاز "[1] .

وما ذكره الطبري في ذلك سبق أن ذكره الفراء،[2] وإن اختلفا في الأسلوب ويبدو مما سبق أن من حذف الهاء من ﴿ لم يتسنه ﴾ في الوصل جعلها من السنوات أومن المسنون، والهاء زائدة، ويكون الفعل تسنيت أبدلت فيه النون ياء لكثرة النونات مثل: تظنيت، ومن أثبت الهاء في الوصل جعلها لام الفعل، فيقال: تسنهت تسنها؛ لأن لام سنة يجوز أن تكون هاء أو واوا .

والصواب عند الطبري القراءة بإثبات الهاء في الوقف والوصل،[3] أما الفراء فيجيز إثبات الهاء وحذفها في الوصل[4] .

وقال الطبري أيضا: " ومعنى قوله:﴿ لم يتسنه ﴾ لم يأت عليه السنون فيتغير على لغة من قال: أسنهت عندكم أسنه: إذا أقام سنة، وكما قال الشاعر:

وليست بسنهاء ولا رجبية ولكن عرايا في السنين الجوائح[5]

فجعل الهاء في السنة أصلا، وهي اللغة الفصحى "[6] .

---

1 - جامع البيان: 3 / 47 - 48 .
2 - ينظر معاني القرآن: 1 / 172 - 173، وما قاله أبو علي الفارسي يتفق في معناه مع ما ذكره الفراء، ينظر الحجة للقراء السبعة: 2 / 374 - 375 .
3 - ينظر جامع البيان: 3 / 48 .
4 - ينظر معاني القرآن: 1 / 173 .
5 - السنهاء: هي النخلة التي تحمل سنة ولا تحمل أخرى . ينظر تاج العروس: (سنة) 19 / 49، والرجبية هي النخلة التي بني تحتها رجبة ينظر تاج العروس: (رجب) 2 / 17 . وحوائج مفرد حائجة لغة في الحاجة . ينظر تاج العروس: (حوج) 3 / 333، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: 1 / 173، وجامع البيان: 3 / 48 .
6 - جامع البيان: 3 / 48 .

ولقد ذكر الفراء هذا البيت، ويرى أنه تقوية لمن أثبت الهاء في الوصل، ومعنى لم يتسنه عنده لم يتغير بمرور السنين عليه[1] .

ويرى ابن خالويه أن " معنى ﴿ لم يتسنه ﴾: لم يأت عليه السنون ولو كانت من الآسن: وهو المتغير لكان لم يتأسن. والسنون يجتدبها أصلان الواو والهاء يقال: اكتريت غلامي مساناة ومسانهة "[2] .

وما ذكره ابن خالويه في معنى ﴿ لم يتسنه ﴾ سبق أن ذكره أبوعبيدة[3] .

ورد الزجاج على من جوز أن يكون (يتسن) مأخوذ من حمغ مسنون ـ وهو ما جوزه الفراء ـ فقال: " قد قال بعض النحويين: إنه جائز أن يكون من التغيير من قولك من حمإ مسنون وكأن الأصل عنده (لم يتسن) ولكنه أبدل من النون ياء كما قال:

تقضي البازي إذا البازي كشر [4]

يريد تقضض، وهذا ليس من ذلك، لأن (مسنون) إنما هو مصبوب على سنة الطريق "[5] .

في حين يرى آخر أن (يتسن) من قوله:﴿ مسنون ﴾، أي متغير، وهذا دليل على أنه في الأصل من المضعف لا من المعتل،[6] وأصل (لم يتسن) إذا كان من (مسنون) يتسنن بثلاث نونات متواليات قلبت الأخيرة منها ياء، ثم قلبت الياء ألفـا

1 ـ ينظر معاني القرآن: 1 / 172 ـ 173 .
2 ـ إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 94 .
3 ـ ينظر مجاز القرآن: 1 / 80 .
4 ـ نسبه صاحب اللسان إلى العجاج، مادة (قضض): 7 / 219 و (ضبر): 4 / 479 .
5 ـ معاني القرآن وإعرابه: 1 / 343 ـ 345 .
6 ـ ينظر سر صناعة الإعراب: 2 / 758 .

ثم حذفت الألف للجزم، فصار (لم يتسن)[1] و" قلبت الياء ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها "،[2] ويرى آخر أن الياء أبدلت من النون الأخيرة، ثم حذفت هذه الياء للجزم[3] .

" ويقف على الهاء، فيقول: لم يتسنه لبيان الحركة "،[4] أي حركة النون " ولذلك سميت هاء السكت "،[5] و" يحمل قول الذين وصلوا بالهاء على الوقف الخفي "،[6] و" يجوز أن تكون الهاء في ﴿ لم يتسنه ﴾ لام الفعل وسكونها علامة الجزم "،[7] فتكون الهاء أصلية ويكون مشتقا من سانهت[8] .

ويتضح مما سبق أن من أثبت الهاء في الوصل والوقف جعلها من أصل الكلمة فتقول: تسنهت تسنها ولم يحدث فيه الإبدال، وأما من حذفها في الوصل وأثبتها في الوقف، قال: تسنيت تسنيا، فحدث فيه الإبدال الذي سبق ذكره .

---

1 ـ ينظر المصدر السابق، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للقيسي: 1 / 308 ـ 309 والتبيان في إعراب القرآن للعكبري:1 / 209، وشرح المفصل لابن يعيش: 10 / 25، والممتع لابن عصفور: 1 / 372 ـ 373 .

2 ـ الكناش في فني النحو والصرف للأيوبي: 2 / 232 .

3 ـ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ص299 .

4 ـ إعراب القرآن للنحاس: 1 / 332، وينظر إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 49، وحجة القراءات لأبي زرعة، ص143، ومشكل إعراب القرآن: 1 / 109 .

5 ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها للقيسي: 1 / 307 .

6 ـ معاني القرآن للأخفش: 1 / 198 .

7 ـ إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه: 1 / 95 ، ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 1 / 308 .

8 ـ ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 1 / 308 .

تاسعا ـ القلب المكاني:

القلب المكاني يكون بتبادل أماكن الحروف، قال أبو حيان: هو " تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، ... وهو في المعتل والمهموز كثير وفي غيرهما قليل نحو: رعملي في لعمري، وفي الواو أكثر منه في الياء، نحو: شاك وأينق "[1] .

فالقلب المكاني إذا أكثر ما يكون في المعتل والمهموز، ولعل هذا السبب هو الذي جعل ابن جني يرى أن في القلب إعلالا، قال: " في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو: صبر، وبصر وصرب، وربص، صورة الإعلال كقولهم ما أطيبه وأيطبه واضمحل وامضحل، وقسي وأينق، ... وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها " [2] .

ويعرف الأصل من المقلوب بعدة أشياء:

1 ـ كثرة الاستعمال، بأن يكون أحد اللفظين أكثر استعمالا من الآخر مثل: لعمري ورعملي، فيكون الأكثر استعمالا أصلا، والأقل استعمالا مقلوبا[3] .

2 ـ التصريف، بأن يأتي التصريف على نظم دون الآخر، مثل: شوائع وشوارع فيقال: شاع شوائع، ولا يقال: شعا، فشاع أصل، وشعا مقلوب عنه[4] .

3 ـ " الصحة وعدم الإعلال كما في أيس، إذ لو لم يكن مقلوبا من يئس لوجب إعلاله وأن يقال آس لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فتصحيحه دليل على قلبه "[5] .

---

1 ـ ارتشاف الضرب: 1 / 334 .
2 ـ الخصائص، ص 87 .
3 ـ ينظر الممتع لابن عصفور: 2 / 617، وارتشاف الضرب لأبي حيان: 1 / 336 .
4 ـ ينظر ارتشاف الضرب: 1 / 336 .
5 ـ همع الهوامع: 6 / 278 ـ 279 .

4 ـ الزيادة، أن يوجد أحدهما مجردا والآخر لا يوجد إلا مزيدا، مثل: طأ من أصل واطمأن مقلوب منه[1] .

5 ـ يطرد عند الخليل القلب في نحو: جاء وشاء كراهية اجتماع همزتين،[2] ويفسر رضي الدين ذلك فيقول: " وليس شيئا من القلب قياسا إلا ما ادعى الخليل فيما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كجاء وسواء، فإنه عنده قياسي "،[3] وقال ابن جني :" وزن جاء عند الخليل فالع وعند غيره فاعل "[4] .

ويعد كلا اللفظين أصلا إذا لم يعرف أن أحدا مقلوب الآخر بدليل،[5] وقيل: " إنما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء ... ومثل ذلك أينق إنما هو أنوق في الأصل فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا ... ومثل ذلك القسي، إنما هي في الأصل القووس، فقلبوا كما قلبوا أينق "[6] .

وأصل قسي قووس جمع قوس على غير قياس، ثم وضع اللام مكان العين فصار قسوو، والواو إذا كانت لام لفظ مجموع بصيغة فعول قلبت ياء،[7] أي أنه بهذا القلب صار قسوي، وإذا التقت الواو والياء في كلمة الأول منهما ساكن قلبت ياء، وفي هذه الحالة تدغم الياء في الياء،[8] فتقول: قسي، وحركت القاف بالكسر لمناسبة الياء .

---

1 ـ ينظر الممتع: 2 / 617 .
2 ـ ينظر الكتاب: 4 / 377 .
3 ـ شرح شافية ابن الحاجب: 1 / 24 .
4 ـ المنصف: 2 / 54 .
5 ـ ينظر ارتشاف الضرب: 1 / 336 .
6 ـ الكتاب: 3 / 466 ـ 467 .
7 ـ ينظر أوضح المسالك: 3 / 234 .
8 ـ ينظر المصدر نفسه: 3 / 233 .

والقلب يكون إما للضرورة الشعرية، وإما توسعا نحو: لاث وشاك[1] .

فمن القلب المكاني على قول بعض علماء العربية ما ورد في قوله تعالى:﴿ **فصرهن إليك** ﴾[2] (فصرهن)، قال الطبري: " وقد زعم جماعة من نحويي الكوفة أنهم لا يعرفون فصرهن[3] ولا فصرهن،[4] بمعنى قطعهن في كلام العرب، وأنهم لا يعرفون كسر الصاد وضمها في ذلك إلا بمعنى واحد، وأنها جميعا لغتان بمعنى الإمالة، وأن كسر الصاد منها لغة في هذيل وسليم؛ وأنشدوا لبعض بني سليم:

وفرع يصير الجيد وحف كأنه على الليت قنوان الكروم الدوالح[5]

يعني بقوله يصير: يميل، وأن أهل اللغة يقولون: صاره وهو يصيره صيرا، وصر وجهك إلي، أي أمله، كما تقول: صره "[6] .

وهذا الذي ذكره الطبري عن جماعة الكوفيين قريب منه ما ذكره الفراء،[7] إلا أن الفراء لم يذكر أن صرهن بضم الصاد وكسرها بمعنى أملهن، ويرى أن معناه وجههن، وهذا لم يحدث فيه شيء من القلب .

---

1 - ينظر الممتع: 2 / 615 - 616 .
2 - سورة البقرة من الآية (260) .
3- قرأ جماعة (فصرهن) بضم الصاد أي: أملهن واجمعهن . وقال الكسائي: وجههن، وكان أبو عمرو يقول ضممهن إليك . ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص 190، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص 145 .
4- وهي قراءة حمزة أي: قطعهن وشققهن ومزقهن . ينظر السبعة في القراءات، ص 190، وحجة القراءات لابن زنجلة، ص 145 .
5- الوحف: الشعر الأسود الكثير الحسن، ينظر لسان العرب: (وصف) 9 / 352 - 353، والليت: صفعة العنق . ينظر لسان العرب: (ليت) 2 / 87، ودوالح: جمع دالح وهو المثقل بما حمل . ينظر لسان العرب: (دلح) 2 / 435 . وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: 1 / 174، وجامع البيان: 3 / 67 .
6 - جامع البيان: 3 / 67 .
7 - ينظر معاني القرآن: 1 / 174 .

ويبدو من القول السابق أن صرهن بضم الصاد وكسرها بمعنى قطعهن غير معروف في كلام العرب، ورد الطبري على هذا القول بأنه جهل من زعم ذلك[1] .

وقال الطبري أيضا:" زعم بعض نحويي الكوفة أنه لا يعرف لقوله:(فصرهن) ولا لقراءة من قرأ: (فصرهن) بضم الصاد وكسرها وجها في التقطيع، إلا أن يكون (فصرهن إليك) في قراءة من قرأه بكسر الصاد من المقلوب، وذلك أن تكون لام فعله جعلت مكان عينه، وعينه مكان لامه، فيكون من صرى يصري صريا فإن العرب تقول: بات يصري في حوضه: إذا استقى، ثم قطع واستقى، ومن ذلك قول الشاعر:

يقولـون إن الــشــام يـقـتل أهـلـه فــمـن لــي إذا لــم آتــه بـخـلـود

تقرب آبـائــي فــهـلا صــراهــم مـن الموت أن لـم يـذهبـوا وجدودي[2]

يعني قطعهن، ثم نقلت ياؤها التي هي لام الفعل فجعلت عينا للفعل، وحولت عينها فجعلت لامها، فقيل صار يصير، كما قيل:عثي يعثى عثا، ثم حولت لامها، فجعلت عينها، فقيل عاث يعيث "[3] .

وهذا القول الذي نسبه الطبري إلى بعض نحويي الكوفة سبق أن ذكره الفراء[4] إلا أن الطبري أورده بشرح أوفى .

1 ـ ينظر جامع البيان: 3 / 71 .
2 ـ لم أقف على قائله . وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: 1 / 174، وجامع البيان: 3 / 68 .
3 ـ جامع البيان: 3 / 68 .
4 ـ ينظر معاني القرآن: 1 / 174 .

والظاهر مما سبق أن صرهن عنده بمعنى قطعهن إلا أن يكون مقلوبا من صرى يصري صريا، وهو ما ذكره البغوي عن الفراء،[1] وخطأ الطبري قول الكوفيين هذا بأنهم لو تأولوا (فصرهن) بمعنى قطعهن على أن أصله أصرهن أمر صرى يصرى، ثم قلب فجعلت الراء مكان الياء، والياء مكان الراء فأصبح صرهن أمر صار يصير لكانوا فصلوا بين معنى قراءة من قرأ ذلك بكسر الصاد ومن قرأه بضمها؛ لأنه غير جائز على هذا القلب أن يقرأ بضم الصاد، وهم مع قراءتهم ذلك فصرهن بضم الصاد وكسرها لم يتأولوه إلا على القراءة بالكسر[2] .

وقال الطبري أيضا: " فأما نحويو البصرة فإنهم قالوا:﴿ **فصرهن إليك** ﴾ سواء معناه إذا قرئ بالضم من الصاد وبالكسر في أنه معني به في هذا الموضع التقطيع قالوا: وهما لغتان: إحداهما: صار يصور، والأخرى صار يصير ... قالوا: فلقول القائل: صرت الشيء معنيان: أملته، وقطعته، وحكوا سماعا: صرنا به الحكم: فصلنا به الحكم " [3] .

أي أن نحويي البصرة يرون أن الفعل صرهن بضم الصاد وكسرها بمعنى قطعهن، فهما لغتان، فمن ضم جعله من صار يصور، ومن كسر جعله من صار يصير .

وهو ما اختاره الطبري حيث يرى أن الأولى بالصواب في ذلك من جعل (فصرهن) بضم الصاد وكسرها في هذا الموضع بمعنى قطعهن؛ لإجماع أهل التأويل على أن معنى ذلك قطعهن، أو أضممهن إليك[4] .

---

1 ـ ينظر معالم التنزيل: 1 / 248 .
2 ـ ينظر جامع البيان: 3 / 70 .
3 ـ جامع البيان: 3 / 69 - 70 .
4 ـ ينظر المصدر نفسه: 3 / 70 .

ويرى بعضهم أن صرهن من صار يصير ، وصرهن من صار يصور بمعنى قطعهن،[1] ويرى آخر أنهما بمعنى أملهن أو قطعهن فهما لغتان في الميل والتقطيع،[2] وعند بعضهم بمعنى أملهن وأضممهن إليك،[3] وذكر آخر أن معناهما أملهن .

ويفرق بعضهم بين معنيهما، حيث اختار ابن خالويه قراءة من قرأ ذلك: (فصرهن) بضم الصاد ؛لأن صار يصور عند العرب بمعنى مال، وأنشد في ذلك:

يصــور عبوقــها أحــوى زنيــم له ظــاب كما صخــب الغريــم[4]

فصرهن بكسر الصاد عنده من صار يصير بمعنى قطعهن، وبضمها بمعنى ضمهن وأملهن إليك[5] .

وقارب أبو زرعة ابن خالويه في ذلك فجعل صرهن بكسر الصاد بمعنى قطعهن وشققهن ومزقهن، وبضمها بمعنى أملهن واجمعهن،[6] وكذلك الباقولي قاربهما في ذلك فيرى أن صرهن بضم الصاد بمعنى أملهن، وبكسرها بمعنى قطعهن .

ونلاحظ من الأقوال السابقة أنه لم يأت أحد على ذكر أن صرهن يكون بمعنى قطعهن إذا كان مقلوبا من أصرهن إلا الطبري والبغوي اللذين ذكرا رأي الفراء في ذلك . ويبدو أن صرهن بكسر الصاد وبضمها بمعنى قطعهن أو أملهن[7] .

---

1 ـ ينظر معاني القرآن للأخفش: 1 / 199 .
2 ـ ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها: 1 / 313، والتبيان في إعراب القرآن: 1 / 212 .
3ـ ينظر الكشاف: 1 / 392 .
4ـ عبق: لزق وبقى . ينظر تاج العروس (عبق) 13 / 313، الزنيم: الذي يعيش في قوم ليس منهم وغير محتاج إليه فيكون فيهم كأنه زنمة، وهي شيء يشبه القرط يوضع في أذن المعزة. ينظر مختار الصحاح: (زنم) ص 276، و(الظاب) الكلام والجلبة . تاج العروس: (ظوب) 2 / 97، والغريم: المدين . ينظر مختار الصحاح: (غرم)، ص 473 .
5ـ ينظر إعراب القراءات السبع وعللها: 1 / 97 - 98 .
6ـ ينظر حجة القراءات، ص 145 .
7 ـ ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، ص 301 .

عاشرا ـ **منع (عرفات) من الصرف:**

ذكر الطبري رأي أهل الكوفة في هذه المسألة، وذلك من خلال قول الله تعالى:﴿ **فإذا أفضتم من عرفات** ﴾،[1] حيث قال: " ثم اختلف أهل العربية في (عرفات)، والعلة التي من أجلها صرفت وهي معرفة، وهل هي اسم لبقعة واحدة أم هي لجماعة بقاع ؟

فقال بعض نحويي البصريين: هي اسم كان لجماعة مثل: مسلمات ومؤمنات سميت به بقعة واحدة فصرف لما سميت به البقعة الواحدة، إذ كان مصروفا قبل أن تسمى به البقعة تركا منهم له على أصله؛ لأن التاء فيه صارت بمنزلة الياء والواو في مسلمين ومسلمون لأنه تذكيره، وصار التنوين بمنزلة النون، فلما سمي به ترك على حاله كما يترك (المسلمون) إذا سمي به على حاله . قال: ومن العرب من لا يصرفه إذا سمي به، ويشبه التاء بهاء التأنيث؛ وذلك قبيح ضعيف. واستشهدوا بقول الشاعر:

تنورتـها مـن أذرعات وأهـلها بـيثـرب أدنـى دارها نظـر عـالـي[2]

ومنهم من لا ينون أذرعات، وكذلك عانات، وهو مكان .

وقال بعض نحويي الكوفيين: إنما انصرفت (عرفات) لأنهن على جماع مؤنث بالتاء. قال: وكذلك ما كان من جماع مؤنث بالتاء، ثم سميت به رجلا أو مكانا أو أرضا أو امرأة انصرفت . قال: ولا تكاد العرب تسمي شيئا من الجماع إلا جماعا ثم تجعله بعد ذلك واحدا .

وقال آخرون منهم: ليست عرفات حكاية، ولا هي اسم منقول؛ ولكن الموضع مسمى هو وجوانبه بعرفات، ثم سميت بها البقعة اسم للموضع، ولا ينفرد واحدها . قال: وإنما يجوز هذا في الأماكن والمواضع، ولا يجوز ذلك في غيرها من الأشياء.

---

1 ـ سورة البقرة من الآية (198) .

2 ـ البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص 141 ، وهو من شواهد الكتاب: 3 / 233 ، وجامع البيان: 2 / 353 .

قال: ولذلك نصبت العرب التاء في ذلك؛ لأنه موضع، ولو كان محكيا لم يكن ذلك فيه جائزا، لأن من سمى رجلا مسلمات أو بمسلمين لم ينقله في الإعراب عما كان عليه في الأصل، فلذلك خالف عانات وأذرعات ما سمي به من الأسماء على جهة الحكاية "[1] .

من خلا ل هذا العرض يمكن تلخيص الأقوال السابقة فيما يأتي:

أ ـ يرى البصريون أن عرفات اسم لجماعة سميت به بقعة واحدة، فصرف حملا له على أصله؛ لأن التاء بمنزلة الياء والنون في جمع المذكر السالم، أو أن التاء شبيهة بتاء التأنيث .

ب ـ قال بعض الكوفيين: صرف لأنه على صيغة جمع المؤنث، فلما سمي به انصرف . وقال آخرون منهم: إن علة صرفه؛ أنه اسم لبقعة وليس لها واحد ولهذا صرف .

وإذا بحثنا عن أصحاب هذه الآراء وجدت فيما اطلعت عليه أن النص الذي تحدث فيه عن رأي البصريين للأخفش،[2] ويرى المبرد أن (عرفات) معرفة لأنه اسم موضع بعينه،[3] وهو ما قرره سيبويه قبله بقوله: " ولو كانت (عرفات) نكرة لكانت إذا (عرفات) في غير موضع "[4] .

1 ـ جامع البيان: 2 / 325 - 353 .
2 ـ معاني القرآن: 1 / 177 .
3 ـ المقتضب: 3 / 331 .
4 ـ الكتاب: 3 / 233 .

أي أكثر من موضع، والخليل كما ينقل عنه سيبويه يرى أن التاء في مسلمات شبيهة الياء في جمع المذكر السالم والمثنى، يقول سيبويه في كتابه: " وقال ـ أي الخليل ـ في رجل اسمه مسلمات أو ضربات: هذه ضربات كما ترى ومسلمات . كما ترى، وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت. وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجر جرا أشبهت عندهم الياء التي في مسلمين، والياء التي في رجلين وصار التنوين بمنزلة النون . ألا ترى إلى (عرفات) مصروفة في كتاب الله ـ عز وجل ـ وهي معرفة[1] .

وقول الطبري السابق: " ومن العرب من لا يصرفه إذا سمى به، ويشبه التاء بهاء التأنيث "[2] هو قول سيبويه، يقول: " ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول: هذه قريشيات كما ترى، شبهوها بهاء التأنيث "[3] إلا أن النص الذي في معاني القرآن للأخفش مطابق لما في جامع البيان، فيبدو أن الطبري أخذه عن الأخفش، والأخفش نقل مفهومه عن سيبويه، فما حكاه الطبري عن البصريين قول سيبويه، ولم يشر إليه مع أن نص الطبري يشبه إلى حد كبير ما هو موجود في الكتاب .

وذهب المالقي[4] إلى أن (عرفات) قد تمنع من الصرف مستدلا بقراءة من قرأ قوله تعالى: " فإذا أفضتم من عرفات "[5] بدون تنوين، وذلك على رأي من يرى أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث؛ لأنها علم على تلك البقعة من الأرض بينما (عرفة) علم لذلك اليوم؛ لأن التاء فيها تاء التأنيث وليست علامة للجمع[6].

---

1 ـ المصدر السابق الموضع السابق .
2 ـ جامع البيان: 2 / 352 .
3 ـ الكتاب: 3 / 34 .
4 ـ ينظر رصيف المباني، ص 409 .
5 ـ ينظر المحرر الوجيز: 1 / 222 .
6 ـ ينظر المحرر الوجيز: 1 / 274، والبحر المحيط: 2 / 272 .

ويرى الأنباري بأن التنوين في (عرفات) " بمنزلة النون في زيدون، وليست للصرف؛ لأنها لو كانت للصرف لكان ينبغي أن يحذف للتعريف والتأنيث؛ لأنها اسم لبقعة مخصوصة، وقد نصبوا عنها الحال فقالوا: هذه عرفات مباركا فيها "[1].

وأولى الأقوال عند الطبري بأنه هو: " اسم لواحد سمى بجماع، فإذا صرف ذهب به مذهب الجماع الذي كان له أصلا، وإذا ترك صرفه ذهب به إلى أنه اسم لبقعة واحدة معروفة، فترك صرفه كما يترك صرف أسماء الأمصار والقرى والمعارف "[2] . وهو ما ذهب إليه البصريون .

1- البيان في غريب إعراب القرآن: 1 / 148 .
2- جامع البيان: 2 / 353 .

الخاتمـــــــــــــــة

لعبت اللغة العربية والتراث الفكري والعربي دورا مهما في الحضارة الإنسانية منذ أقدم العصور، وهذا ما جعل اللغة العربية مثار اهتمام الدارسين والمتعلمين على حد سواء منذ عهود بعيدة، فقد انفسحت أمام العديد من العلماء مجالات البحث وتنوعت مقاصدها وأغراضها، وأثر عنهم من الكتب والآراء ما لا يدخل تحت حصر ولا تزال هذه الدراسة قائمة ومستمرة بهذا الفن، إلى يومنا هذا، من تصنيف وتدريس ورواية وغيرها .

ومن هؤلاء الجهابذة علماء الكوفة، الذين حازوا على مكانة كبيرة عند معاصريهم والخالفين لهم، إذ إن الكوفة كالبصرة جديرة بالدراسة والعناية، ولكن غموض الصورة، ووعورة الطريق يتمثلان لنا طرافة في الموضوع، وجدة في النتائج ويلوحان لنا بفرحة استكشاف المجهول، واستجلاء الغامض منه .

فقد عرف عن الفراء ـ مثلا من علماء الكوفة ـ حسن إعمال فكره وتمكنه من علوم عدة كالفقه وأخبار العرب والطب والفلك، إلى جانب براعته في علم النحو واللغة، وتأثر الطبري به يبدو واضحا في كثير من المسائل التي نقلها عنه، إذ إن الفراء لثقته بعلمه فقد أورد في كتابه (معاني القرآن) أقوالا كثيرة عن الكسائي وبعض علماء العربية، وبعض الأعراب الذين وثق بهم، ولكنه اتخذ مذهبا خاصا به في العربية وهو المذهب الكوفي، الذي كان مخالفا للمذهب البصري في كثير من الأحيان .

وكما أن للغة العربية كنوز كثيرة ومتنوعة ـ شاء الله تعالى ـ لها أن تحفظ وتصان بأيدي علماء أجلاء، تصدوا شموخ لكل التيارات الفكرية العاتية ومن بين هؤلاء،عالمنا الشهير صاحب الفضل الوفير (محمد بن جرير الطبري)، الذي ترك لنا كتابا مليئا بالشواهد الشعرية، التي قد جمعها من كتب عدة، سواء كانت هذه الكتب شروح أم غيرها من الكتب، فهو أحد الذين وضعوا أسس ومقدمات واضحة لقواعد النحو العربي، وكان يقتدي برأي الفراء في كثير من المسائل للاستدلال به على صحة ما يذهب إليه في مسألة ما.

وكتاب (جامع البيان) هذا شمل على العديد من المسائل بين نحاة البصرة والكوفة جسدت الخلاف البصري الكوفي في اللغة العربية، وكان الطبري يرجح من الآراء ما يراه صوابا .

ولا بد لكل عمل من هدف، فكان هدفي من هذا العمل محاولة جمع الآراء الكوفية، التي لم تحض ولم تنل نصيبها من الدرس مثل ما نالته الآراء البصرية وكذلك فتح الطريق أمام من أراد أن يخوض في هذا المجال .

وكما أن لكل عمل من نتائج وتوصيات، فها هي أبرز النتائج والتوصيات التي تحصلت عليها:

ـ اعتمد الطبري في تفسيره على الكثير من الكتب المصنفة في التفسير، والتاريخ ومعاني القرآن، ومن بينها معاني القرآن للفراء .

ـ القراءات القرآنية المختلفة تسهم إسهاما غير قليل في تعدد توجيه النحاة والمفسرين للآية القرآنية نحويا، وبحثهم المتواصل في اختلاف وجوه الإعراب في كل قراءة لآية معينة على حدة .

ـ أوجه الإعراب تكشف عن وجوه التأويل، وتمكن الدارس من معرفة المعاني المختلفة التي تحتملها الآية القرآنية، وذلك من دلائل الإعجاز الإلهي في الكتاب العزيز .

ـ استخدم الطبري المصطلحات الكوفية في التعبير عن الدروس النحوية استخداما واضحا متكررا، وهذا لا يعني أنه لم يستخدم المصطلح البصري؛ إلا أن استخدامه للمصطلحات البصرية قليل .

ـ كان الطبري يصرح برأي الفراء للاستدلال به على صحة ما يذهب إليه في مسألة ما، ولمخالفته الرأي، ويطلق عليه أحيانا بعض نحويي الكوفة، أو بعض أهل العربية وفي أحيان أخرى نجد كلام الطبري متضمنا ما ذكره الفراء ومتبعا مذهبه من دون أن يشير إليه لا من قريب ولا من بعيد .

ـ يوجد اختلاف يسير بين عبارة الفراء وعبارة الطبري فيما ينقله عنه في كثير من المواضع، وهذا الاختلاف قد يكون راجعا إلى اختلاف النسخ .

ـ اشتمل تفسير الطبري على العديد من المقابلات بين نحويي البصرة ونحويي الكوفة التي جسدت الخلاف البصري الكوفي في اللغة العربية، وكانت أغلب هذه المقابلات بين الفراء والزجاج وأيضا الأخفش، وكان الطبري يرجح من الآراء ما يراه صائبا .

ـ غالبا ما يوافق الطبري الفراء فيما يذهب إليه، ونادرا ما يخالفه ويذهب مذهب البصريين .

ـ أقر الطبري كثيرا من الأصول النحوية الكوفية كأخذهم بأقوالهم منها:

ـ أن الكوفيين عندما ذهبوا إلى نصب الفعل المضارع الواقع بعد (اللام)، فإن الطبري أجاز هذا النصب، وانتصر له، واستشهد على ذلك بشواهد قرآنية كثيرة .

ـ وكما أنه قد وافق رأي الكوفيين في السبب الذي من أجله أنثت لفظ (الكبيرة) بذكر الأسباب المنطقية التي تقوي هذا الرأي .

ـ لم يرفض الطبري مذهب الكوفيين في مجئ اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول . وهذا كان واضحا من خلال تأويله للآية التي جئت بها كشاهد على هذه المسألة .

ـ استعمال (إذ) مكان (إذا) وبالعكس، والذي جاز فيه تبادل معنى هذين الحرفين وذكر لذلك شواهد كثيرة، وكما قلت في متن الرسالة كلام ابن مالك أنه استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين .

ـ وأيضا حذف الموصول وبقاء صلته؛ إلا أن الفراء قد اشترط لهذا الحذف، وهذا ما قال به كثير من النحاة .

ـ ذهب الفراء والطبري إلى أن الواو المضمومة تبدل همزة ، في نحو: أثن في وثن وأجوه في وجوه، وهو ما سبق أن ذكره سيبويه .

ـ خالف الطبري رأي أهل العربية من أهل الكوفة وترجيحه للآراء البصرية منها:

ـ عدم جوازه وقوع الفعل الماضي المثبت حالا بدون (قد) .

ـ عدم وقوع (إلا) بمعنى (الواو) .

ـ أخذ الطبري برأي البصريين ورفض عطف الظاهر على المضمر .

ـ مجئ الفعل (كن) بمعنى (كان) .

ـ عرض الطبري الخلاف دون ترجيح منها :

ـ نقل الطبري اختلاف أهل العربية في علة صرف (عرفات) دون ترجيح .

ـ وبصورة عامة فإن الطبري عند تناوله للمسائل النحوية وبالتحديد الكوفيين، لم يذكر اسم عالم من علماء الكوفة، ففي جميع المسائل التي تطرقت إليها نجد أن الطبري يستخدم العبارة الآتية:(وقال بعض نحويي الكوفة) أو (ذهب أهل العربية من أهل الكوفة) .

ومن النتائج التي توصلت إليها أن الكوفة كالبصرة، لها الفضل الكبير في إرساء قواعد العربية، وإظهارها بصورتها التي عليها الآن فقد استطاعوا أن يخرجوا أحيانا بآراء جديرة أن يستهدى بها عند التصدي لإعادة النظر في النحو العربي لتيسيره على طالبيه .

فمن المتفق عليه أن البصريين أصح قياسا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، ولكن لا ننسى أن الكوفيين أوسع رواية، فهم عالمون بأشعار العرب، مطلعون عليها، لأن جل علماء الكوفة كانت لهم دراية واسعة بالشعر العربي .

وأخيرا فإنني أحمد الله تعالى الذي أوصلني إلى هذه المرحلة من الدراسة بعد أن أخذ مني هذا البحث الوقت والجهد والعمل الكثير، فقد بذلت فيه من كل ذلك كمن أراد أن يظهر عمله بصورة يرضى عنها من اطلع عليه، ولا يعيب له جانبا، فإنني أرجو من الله تعالى أن يرتقي إلى المستوى المطلوب، ويفي بالغرض المقصود وأن ينفع به من أراد الخوض في هذا المجال، وأن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى .

وما توفيقي إلا بالله وبه نستعين

الباحثة

رابعا: فهرس المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم، مصحف شريف برواية حفص بن سليمان الأسدي عن عاصم بن أبي النجود الكوفي .

1ـ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة،عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب بيروت، مكتبة النهضة العربية، ط1،1407 هـ - 1987 م .

2ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن محمد البنا تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل،عالم الكتب، ط1، 1419 هـ - 1987 م .

3ـ أدب الكاتب، أبو محمد عبد بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مركز السعادة مصر، ط4،1382 هـ - 1963 م .

4ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة مطبعة المدني السعودية بمصر، ط1، 1418 هـ - 1998 م .

5ـ الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413 هـ - 1993 م .

6ـ أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1377 هـ - 1957 .

7ـ الأشباه والنظائر،السيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد،1395 هـ - 1975 م.

8ـ الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995 م .

9ـ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1408 هـ - 1988م .

10- أضواء على البحث والمصادر، د . عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبة عكاظ للنشر والتوزيع، ط3، 1401 هـ - 1981 م .

11- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، 1405 هـ - 1985 م .

12- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني الشافعي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1، 1413 هـ - 1992 م .

13- إعراب القراءات الشواذ، العكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز، عالم الكتب ط1، 1996 م .

14- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير للطباعة والنشر، سورية، ط6، 1419 هـ - 1999 م .

15- الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1994 م .

16- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك، ط1، منشورات مكتبة ابن تيمية 1413 هـ - 1993 م .

17- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1405 هـ - 1985 م .

18- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 ، 1413 هـ - 1992 م .

19- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط1، 1406 هـ - 1986 م .

20- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق ودراسة: جودة مبروك محمد مبروك ، راجعه: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2 ، 2002 م .

21- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا، بيروت .

22- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، حققه: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد .

23- البحر المحيط، أثير الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن حيان، وبهامشه النهر الماد من البحر وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ط2، 1398 هـ - 1978 م .

24- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400 هـ - 1980 م .

25- تاج العروس،الزبيدي، تحقيق: عبد الستار فراج وآخرين، مطبعة حكومة الكويت، ط3، 1993 م .

26- تاريخ بغداد، الحافظ أبو بكر أحمد بن الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

27- التاريخ العربي والمؤرخون، شاكر مصطفى، دار العلم للملايين، ط3،987 م.

28- تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غراقة العمروي، دار الفكر، ط1، 1418 هـ - 1997 م .

29- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، ط2 1973 م .

30- التبصرة والتذكرة، لابن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط 1، 1402 هـ - 1982 م .

31- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي دار الجيل، بيروت ـ لبنان، ط2، 1407 هـ - 1967 م .

32- التبيان في تفسير القرآن، الطوسي، تحقيق: أحمد العاملي، إحياء التراث .

33- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت - لبنان ، ط1 1406 هـ - 1986 م .

34- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان، تحقيق: حسن هنداوي دار القلم، ط1، 1997 م .

35- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: د . محمد كامل بركات دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،1387 هـ - 1967 م .

36- التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط1 1396هـ - 1976 م .

37- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

38- تهذيب التهذيب، الأحجري، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية 1964 م .

39- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار، دار الفكر العربي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم بجدة، الرياض .

40 - تهذيب وإغناء شرح قطر الندى وبل الصدى، عدنان العظمة، تحقيق: محمد علي سلطان، دار العصماء، سوريا - دمشق، 1423 هـ - 2002 م .

41 - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2 .

42 - التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي للطبع والنشر .

43 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمود وأحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ط2، 1374 هـ (16 جزءا) .

44 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، قدم له: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي حميد العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421 هـ - 2001 م ،

45 - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتاب العربي.

46 - جمهرة اللغة، ابن دريد، مكتبة الثقافة الدينية .

47 ـ حاشية الخضري، محمد الخضري، على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وبهامشه شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، 1397 هـ ـ 1978 .

48ـ حاشية الدسوقي، مصطفى محمد عرفة الدسوقي، على مغني اللبيب من كتب الأعاريب ابن هشام ، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب بيروت ـ لبنان ط1، 1421 هـ ـ 2000 م .

49ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية .

50ـ الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد خالويه، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1420 هـ ـ 1999 م .

51ـ حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني ليبيا ـ بنغازي، ط1، 1394 هـ ـ 1974 م .

52ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر عمر البغدادي، مكتبة المثنى بغداد، ط1، وعلى هامشه كتاب المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية للعيني .

53ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط1، 1427 هـ ـ 2006 م .

54ـ خطوات في البحث النحوي، د. عبد العظيم حامد هلال، ط1، 1420 هـ ـ 1999 م .

55ـ الخلاف بين النحويين، د. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ط1، 1405 هـ ـ 1985 م .

56- دراسة في النحو الكوفي من خلال من خلال معاني القرآن للفراء، المختار أحمد ديرة، دار قتيبة، ط1، 1991 م .

57- درة الغواص في أوهام الخواص، تأليف: أبي محمد القاسم بن علي الحريري أعاد طبعه بالاوفست مكتبة المثنى ببغداد، لصاحبها: قاسم محمد الرحبي .

58- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب،1421 هـ - 2001 م .

59- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: الشيخ علي عوض وآخرين، دار الكتب العلمية، ط1، 1994 م .

60- دروس في كتب النحو، د. عبده الراجحي، دار النهضة بيروت .

61- ديوان امرئ القيس، شرح وتقديم: د. عمر فاروق الطباع، دار القلم .

62- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت .

63- ديوان جرير بن الخطفي، دار صادر بيروت ـ لبنان، ط2،1425هـ - 2005 م.

64- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي، تحقيق: زهير فتح، دار صادر بيروت ـ لبنان، ط1، 1995 م .

65- ديوان الراعي، تحقيق: نوري حمودي، وهلال ناجي، المجمع العلمي العراقي 1980 م .

66- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب، نشر الدار القومية للطباعة القاهرة، 1964 م .

67- ديوان العجاج، تحقيق: د. سعيد ضناوي، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ط1 1997 م .

68- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر بيروت - لبنان، ط3،1424 هـ - 2003م.

69- ديوان الفرزدق، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت ، ط2 1414 هـ - 1994 م .

70- ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر بيروت - لبنان .

71- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر بيروت - لبنان، ط3 1424 هـ - 2003 م .

72- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة 1975 م .

73- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقبق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، 1405 هـ - 1985 م .

74- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ط3، 1119 م .

75- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413 هـ - 1993 م .

76- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، ط9، 1413 هـ - 1993 م .

77- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي، تحقيق: محمد هاشم الريح، دار الجيل، ط1، 1996 م .

78- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون، دمشق، 1401 هـ .

79- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجيل، بيروت، 1419 هـ - 1998 م .

80- شرح ألفية ابن معطي، عبد العزيز ابن جمعة الموصلي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405 هـ - 1985 م .

81- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى نهج المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مكتبة الأزهرية للتراث .

82- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة القاهرة، مطبعة المدني .

83- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني، على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

84- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق:عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون دار النشر هجر، ط1، 1990 م .

85- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، على ألفية ابن مالك في النحو والصرف وبهامشه حاشيته للعلامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي، دار الفكر بيروت .

86- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي،جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط1، 1419 هـ .

87- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي، قدم له: فواز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م .

88- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس 1398 هـ - 1978 م .

89- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي،حققه: محمد نور الحسن، ومحمد الزقراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، 1982 م .

90- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، ط1 1417 هـ - 1996 م .

91- شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة بيروت ـ لبنان .

92- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة إحياء التراث الإسلامي .

93- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو عبد الله جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط13، دار الاتحاد العربي للطباعة،1389 هـ - 1969 م .

94- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. محمد عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة .

95- شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف، تحقيق: خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية طرابلس 1425 هـ - 1995 م .

96- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1413 هـ - 1993 م .

97- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1406 هـ - 1986 م .

98- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المثنى، القاهرة .

99- شرح المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تأليف: علي محمد فاخر، 1990 م .

100- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403 هـ - 1983 م .

101- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق:أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1418 هـ - 1997 م .

102- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعبي مطابع الشعب، 1378 هـ .

103- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، حلب .

104- ضحى الإسلام، أحمد أمين، الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة،1998 م .

105- الطبري السيرة والتاريخ، عبد الرحمن حسين العزاوي، دار الشؤون للثقافة العامة، العراق ـ بغداد، 1989 م .

106- طبقات المفسرين، للداودي، تحقيق: علي محمد عمر ، نشر مكتبة وهبه ط1، 1972 م .

107- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، حققه وراجعه: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ط1، 1962 م .

108- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتحب الهمداني، تحقيق: محمد فهمي النمر وآخر، دار الثقافة، ط1، 1991 م .

109- الفصول والفروق عند النحاة، د. أحمد الزين علي العزازي، ط1، 1413 هـ - 1993 م .

110- الفهرست، النديم ، تحقيق: الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت ـ لبنان، ط2، 1417 هـ - 1997 م .

111- قوانين نحوية وصرفية تفندها شواهد عربية ، د. عبد العظيم حامد هلال ط1، مطبعة أرفو بكفر الشيخ، 1417 هـ - 1997 م .

112- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1999 م .

113- الكتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، 1408 هـ - 1988 م .

114- كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر دمشق ـ سوريا، ط2، 1405 هـ - 1985 م .

115- الكشاف، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، وبذيله كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، وحاشية محمد غليان المرزوقي، ومشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف .

116- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق،1394 هـ - 1974 م .

117- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، الباقولي، تحقيق: د. أحمد الدالي مطبعة الصباح، 1995 م .

118- الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ط1، 1420 هـ - 2000 .

119- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، د. عبد الفتاح الحموز دار عمار، ط1، 1418 هـ - 1997 م .

120- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري حققه: غازي مختار طليمات، دار الفكر، 2001 م .

121- لسان العرب، المحيط ابن منظور ، تحقيق: عبد الله العلاييلي، يوسف خياط دار لسان العرب، بيروت، 1408 هـ - 1988 م .

122- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: حامد المؤم ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط2، 1405 هـ - 1985 م .

123- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب، تحقيق: محمد هلال، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس 1396 هـ - 1986 م .

124- مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي،القاهرة، ط3، 1420 هـ - 1999 م .

125- مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق: د. محمد سزكين، مكتبة الخانجي .

126- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى بابي، 1979 م .

127- مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، دار مكتبة الحياة، 1961 م .

128- محاسن التأويل،جمال الدين القاسمي بن علي الحريري، مكتبة المثنى ببغداد .

129- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق:علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1420 هـ - 1999م .

130- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413 هـ - 1993 م .

131- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر مكتبة لبنان - بيروت .

132- مختصر تفسير الطبري، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني والدكتور صالح أحمد رضا، دار التراث العربي، 1402 هـ .

133- المخصص، أبو الحسن علي بن سيدة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة .

134- مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط3، 1986 م .

135- المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، تحقيق: عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ط1، 1403 هـ - 1983 م . .

136- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت .

137- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة 1400 هـ - 1980 م .

138- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: ياسين محمد السواس دار المأمون للتراث، دمشق، ط2 .

139- المصطلح النحوي، عوض القوزي، جامعة الرياض،1981 م .

140- معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، حققه: خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، دار المعرفة، ط2، 1987 م .

141- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة، مصر- القاهرة .

142- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، تحقيق: د. عبد درويش وآخر، ط1 1993 م .

143- معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، تحقيق: د . عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب بيروت ـ لبنان ، ط1، 1405 هـ - 1985 م .

144- معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية .

145- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب بيروت - لبنان، ط1، 1408 هـ - 1988 م .

146- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الفكر، دمشق،ط3، 1400هـ - 1980 م .

147- معجم إعراب الألفاظ والجمل في القرآن الكريم، أبو فارس الدحداح، تقديم: د. محمد سيد طنطاوي، مكتبة لبنان، ط1، 1999 م .

148- معجم البلدان، شهاب الدين عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط1 1410 هـ - 1990 م .

149- معجم القراءات القرآنية،[1] د. أحمد مختار عمر، د. عبد العال سالم مكرم مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408 هـ - 1988 م .

150- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا،عالم الكتب، بيروت .

151- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ط1، 1996 م .

152- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير القاهرة، 2005 م .

153- المفصل في علم العربية، للزمخشري، تحقيق: محمد عز الدين العيدي دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1410 هـ - 1990 م .

1- هذا الكتاب لا يعتبر مرجعا بذاته، ولكنه يدلنا على المراجع التي تذكر فيها القراءة القرآنية، وقد أشرت إليه في البحث للفائدة .

154- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة في الكافية للشاطبي، تحقيق: عياد الثبيتي دار التراث، مكة المكرمة، ط1، 1417 هـ - 1996 م .

155- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تأليف: بدر الدين محمود العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1 2005 م .

156- المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، ط2 ، 1994 م .

157- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط1، 1408 هـ - 1988 م .

158- المقرب، علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد ـ العراق، 1391 هـ - 1971 م .

159- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، حققه: د. فخر الدين قباوة ، دار الآفات الجديدة، بيروت، ط3 .

160- المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، حققه لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ط1، 1954 م .

161- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان، تحقيق: محمد يعقوب تركستاني، 1947 م .

162- النحو الكوفي، مباحث في معاني القرآن للفراء، كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب بيروت - لبنان، ط1، 1418 هـ - 1998 م .

163- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط9 .

164- النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيده، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ط3، 1990 م .

165- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان .

166- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421 هـ - 2001 م .

167- الوساطة بين المتنبي وخصومه، عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البزاوي، المكتبة العصرية صيدا ـ لبنان، ط1، 1467 هـ - 2006م .

168- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة بيروت ـ لبنان .

خامسا: فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	6
التمهيد	13
الطبري حفظه وذاكرته	15
مؤلفاته	15
ما ألف عن الطبري	20
الطبري وقرض الشعر	21
الطبري والنحو	22
تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)	23
طريقته في العرض	25
مادته	26
أسلوبه	26
بعض أقوال العلماء عن كتاب جامع البيان	27
المهتمون بتفسير الطبري	28
مذهب الطبري النحوي	30
استخدام الطبري المصطلحات الكوفية	31
مصطلح القطع	33
مصطلح الخروج	34
مصطلح الصفة	35
المذهب الكوفي وأهم رجاله	37
مدرسة الكوفة	37
الكوفيون والسماع	38
الكوفيون والقياس	44

الموضوع	الصفحة
الكوفيون والإجماع	45
موقف مدرسة الكوفة من القراءات القرآنية	46
العوامل النحوية	48
الفصل الأول: الجملة الاسمية	50
رافع المبتدأ والخبر	52
الإخبار عن المبتدأ الثاني	56
بناء الظرف وإعرابه	61
مجئ اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول	66
حذف الموصول وبقاء صلته	72
حذف العائد في جملة الصلة	77
نصب " خيرا "	81
الفصل بين المضاف والمضاف إليه	85
العطف على الضمير المجرور	93
تقدير المعطوف عليه	102
مجئ التمييز معرفة	104
الفصل الثاني: الجملة الفعلية	112
وقوع الفعل الماضي المثبت حالا بدون (قد)	114
رافع الفعل المضارع	117
نصب الفعل المضارع بـ (اللام)	122
نصب الفعل المضارع الواقع بعد (الفاء) في جواب الأمر	125
نصب الفعل المضارع الواقع بعد (الواو) في جواب ليت	128
نصب الفعل المضارع بعد (حتى)	130
مجئ (كن) بمعنى (كان)	132

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الحروف	133
القول في الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام	135
مجئ (أو) للإضراب كـ (بل)	138
حذف حرف الجر مع المصدر المنسبك	143
هل تكون (إلا) بمعنى (الواو) أم بمعنى (لكن) ؟	147
تناوب حروف الجر	157
استعمال (إذ) مكان (إذا) وبالعكس	159
معاني الحروف	161
زيادة (الواو)	161
معنى (الهمزة)	164
معنى (ما)	167
معنى (أن)	171
تركيب (ماذا)	174
تركيب (إنما)	176
تعدد الوظائف في الحرف الواحد	178
في (أو)	178
في (لا)	179
في (اللام)	180
الفصل الرابع: الأساليب	184
نصب جواب الاستفهام	186
حذف حرف النداء مع اسم الإشارة	190
الجمع بين الميم وحرف النداء (يا)	194
القول في لام (لئن)	198
مجئ (ما) للتعجب	201

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس: المسائل الصرفية	203
دلالة الفعل المضارع على الماضي	205
التذكير والتأنيث	207
معاني تاء التأنيث	208
المؤنث اللفظي الظاهر المتصل بفعله	211
ألفاظ مؤنثة جاز فيها التذكير	213
تأنيث لفظ " لكبيرة "	215
الإعلال	216
قلب الواو همزة	217
الإبدال	220
إبدال الياء من النون	222
القلب المكاني	226
منع " عرفات " من الصرف	232
الخاتمة	236
فهرس الآيات القرآنية	242
فهرس الأحاديث الشريفة	252
وفهرس الأبيات الشعرية	253
فهرس المصادر والمراجع	259
فهرس الموضوعات	277